



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الخامسة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة
في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في
٢٧ / ربيع الأول / ١٤١٦ هـ الموافق ٢٤ / ٨ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٥)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ . طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد حر الدين المفتي .

ب . طلب اجازة مقدم من سعادة العين نائلة الرشدان .

٥

٣- تلاوة الكتب الواردة :-

١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٩٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١ ،
والمتمضمّن موافقة مجلس النواب على قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ مع اجراء

مكتبة العمل

الصفحة

التعديلات عليه . (أحيل الى اللجنة القانونية) .

٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٩٢١) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٣ ، والمتضمن موافقة مجلس النواب على التعديلات التي اجراها مجلس الأعيان حول مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ وإصراره على البعض منها .

٧١

٤- قرارات اللجان :-

١- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ ، بشأن : مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

٢٥٢

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/٨/٢٤ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

١- معالي السيد عز الدين المفتي .

٢- سعادة السيدة نائلة الرشدان .

وتغيب بمعلدرة من الأعضاء السادة :

١- معالي المشير حابس المجالي .

٢- معالي السيد كامل الشريف .

٣- سعادة الدكتور كمال الشاعر .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

لا أحد .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبد الزؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٥- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٦- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

٧- معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

٨- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٩- معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

١٠- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

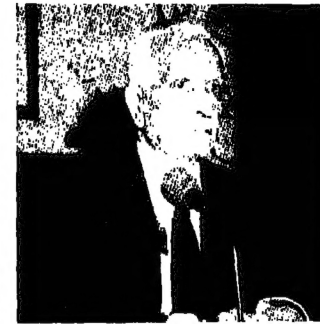
١١- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٢- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

١٣- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

١٤- معالي الدكتور محي الدين لوقي : وزير التنمية الادارية .

مكتبة العدل



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني وإعلان بدء الجلسة .
جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على إعفاء السيد الأمين العام من
التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد
عز الدين المفتي .

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم

تحية طيبة وبعد ،
ارجو دولتكم التكريم بالعلم بأنني
سأكون خارج البلاد من الفترة ١٤ - ٣١ /
١٩٩٥/٨ .

مع فائق احترامي وتقديري

عز الدين المفتي

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة معالي السيد عز الدين
المفتي ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة العين نائلة
الرشدان .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان

تحية طيبة وبعد ،
ارجو دولتكم التكريم بالعلم بأنني



مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥
مع اجراء التعديلات عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٩٠٤

التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخيم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلساته :

الرابعة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠

الخامسة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢

السادسة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٦

السابعة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٣

الثامنة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٦

التاسعة عشرة والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة

العادية الثانية الموافقة على مشروع قانون

الاتصالات لسنة ١٩٩٥ كما ورد من الحكومة

مع اجراء بعض التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من

مشروع القانون المذكور للتكريم بهرضه على

مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

سأكون خارج البلاد اعتباراً من يوم ٨/١٥
ولمدة اسبوعين راجياً لكم دوام الصحة
والعافية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٥/٨/١٤

نائلة الرشدان

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على اجازة سعادة السيدة نائلة
الرشدان ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
حابس المجالي .

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
كامل الشريف .

ه - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
رجائي المعشر .

و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور
كمال الشاهر .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معذرة أصحاب المعالي والسعادة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣- تلاوة الكتب الواردة :-

١- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

(١٩٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١ ،

والمتضمن موافقة مجلس النواب على

مكتبة المجلس

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون الاتصالات

كما أقره مجلس النواب

المادة ١ : يسمى هذا القانون قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول

التعريفات

المادة ٢ : يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة البريد والاتصالات

الوزير : وزير البريد والاتصالات

الهيئة : هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب أحكام هذا القانون

المجلس : مجلس إدارة الهيئة

المدير العام : المدير العام للهيئة

الاتصالات : نقل أو إرسال أو بث أو استقبال الإشارات أو الأصوات أو الصور أو البيانات سواء كانت شفهية أو كتابية بالوسائل السلكية أو الراديوية أو البصرية أو الكهرومغناطيسية وأي وسائل أخرى للاتصالات.

الموجات الراديوية :

الموجات الكهرومغناطيسية التي تقل عن (٣٠٠٠) جيجاهرتز التي ثبت في النضاء دون الحاجة إلى موصل محدد للتوجيه.

شبكة الاتصالات العامة :

منظومة الاتصالات أو مجموعة من منظومات الاتصالات لتقديم خدمات اتصالات للمستخدمين وفقاً لأحكام هذا القانون.

شبكة الاتصالات الخاصة :

منظومة الاتصالات التي تشغل من قبل شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص لخدمة حاجاتهم الخاصة.

الخط : السلك أو الكيل أو الألياف البصرية أو الأنبوب أو الموصل أو موجه الموجه أو أي وسيلة أخرى تستعمل أو مخصصة للاستعمال في نقل الاتصالات بواسطة الطاقة الضوئية أو الكهرومغناطيسية.

أجهزة الاتصالات الطرفية :

أجهزة الاتصالات التي يمكن ربطها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع خط مرتبط مع شبكة اتصالات عامة.

المستخدم : الشخص المشترك مع أحد المرخصين لهم أو الشخص الذي يستخدم خدمات الاتصالات العامة.

المرخص له : الشخص الذي حصل على رخصة أو تصريح لإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون.

الرخصة : العقد أو الإذن أو الاتفاقية الموقعة بين الهيئة والشخص للسماح له بإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

التصريح : الإذن الذي يمنح إلى شخص لإنشاء أو تشغيل شبكة اتصالات خاصة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الموافقة : الموافقة على استعمال أو السماح بإدخال نوع معين من معدات الاتصال إلى المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون.

التخصيص : حصر استعمال حزمة أو مجموعة من حزم الترددات الراديوية أو الترددات الكهرومغناطيسية إلى شخص معين أو لاستعمالات معينة أو في منطقة جغرافية معينة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الدليل : البيانات التي تتعلق بالمستخدمين بخدمات شبكات الاتصالات العامة.

مكتبة العمل

الفصل الثاني

مهام الوزارة

المادة ٣ : تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية:-

- (أ) إعداد السياسة العامة لقطاع الاتصالات في المملكة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ، والعمل على تطوير هذه السياسة من أجل توسيع رقعة انتشار شبكات الاتصالات بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (ب) وضع الخطط التي تساعد على تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات اتصالات متطورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة.
- (ج) متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة التعاهدية الدولية في قطاع الاتصالات.
- (د) رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والاتحادات النوعية واللجان التي تعنى بشؤون الاتصالات والإشراف على تمثيل المملكة أمام تلك المحافل بالتعاون مع الهيئة والوزارات والدوائر المعنية.
- (هـ) إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات ورفعها إلى مجلس الوزراء.

الفصل الثالث

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المادة ٤ : تنشأ في المملكة هيئة تسمى " هيئة تنظيم قطاع الاتصالات " تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة أن تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها وأن تتصرف بها وأن تتعاقد مع الغير وأن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك حق التقاضي وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدلي أو أي محام آخر.

المادة ٥ : يكون مقر الهيئة في عمان ولها أن تنشئ مكاتب لها في أي مكان في المملكة.

المادة ٦ : تتولى الهيئة المهام التالية:-

- أ- تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة من خلال تطبيق السياسة المقررة لتوفير خدمات الاتصالات الفعالة للمستخدمين بما يواكب تطور تكنولوجيا الاتصالات ويلبي احتياجات الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات على أسس غير احتكارية وتشجيع الاستثمار والمنافسة في قطاع الاتصالات.
- ب- نشر الوعي العام لأهمية مرفق الاتصالات والعمل على توفير خدمات الاتصالات بأنواعها بما يلبي احتياجات ورغبات المستخدمين في جميع مناطق المملكة ومراعاة تقديم الخدمات بمواصفات مقبولة وكلفة مناسبة وفق قواعد المنافسة.
- ج- حماية مصالح المستخدمين من خدمات الاتصالات ومراقبة أداء الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات واتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام تلك الجهات بالتقيد بشروط الترخيص بما في ذلك نوعية ومستوى الخدمات والعمل على تطويرها.

المادة ٧ : تتألف الهيئة مما يلي:-

- أ- مجلس الإدارة
- ب- المدير العام
- ج- الجهاز التنفيذي

المادة ٨ : يتألف المجلس على النحو التالي:-

- ١- الوزير رئيساً
- ٢- المدير العام نائباً للرئيس
- ٣- خمسة أشخاص أردنيين الجسدية من ذوي الخبرة والاختصاص يعيّنون بقرار من أعضاء مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أعضاء

مكتبة المجلس

ب- تكون مدة عضوية الأشخاص المنصوص عليهم في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ماعدا الفترة الأولى لتكون مدة عضوية اثنين منهم سنتين فقط.

ج- يتولى نائب الرئيس صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له.

المادة ٩ : أ- لا يجوز أن يكون لأي عضو من أعضاء المجلس منفعة مباشرة أو غير مباشرة من أوجه الاستثمار في قطاع الاتصالات طويلة مدة عضويته في المجلس، كما يترتب على كل عضو فيه أن يقدم تصريحاً خطياً بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين المستثمرين في مجال الاتصالات وأن يتعهد بتبليغ المجلس عن أي منفعة أو علاقة من ذلك القبيل تنشأ خلال مدة عضويته فيه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ب- إذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيلحق حسب مقتضى الحال بجريمة استثمار الوظيفة أو إساءة الائتمان، ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالإضافة إلى التعويض الذي يستحق عليه لأي جهة من الجهات التي لحقها ضرر من ذلك.

المادة ١٠ : أ- تنتهي عضوية عضو المجلس المعين في أي من الحالات التالية:-
١- الاستقالة.

٢- إذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو سبب جلسات غير متتالية خلال السنة دون عذر يقبله المجلس.

٣- إذا فقد أحد شروط العضوية.

ب- يعين مجلس الوزراء عضواً بديلاً في المجلس لإكمال مدة العضو الذي انتهت أو انتهت عضويته خلال مدة لا تزيد على شهر من ذلك.

المادة ١١ : تحدد المكافآت والبدلات التي تدفع لأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء.

المادة ١٢ : أ- مع مراعاة ماورد في المادة (١٦) من هذا القانون، للمجلس صلاحية تنفيذ المهام المنوطة بالهيئة ودراسة الخطط والمقترحات بشأن تنفيذ سياسات الاتصالات التي يقرها مجلس الوزراء واتخاذ الإجراءات والقرارات وإصدار التعليمات اللازمة لذلك بما في ذلك الصلاحيات التالية:-

(١) التنسيب لمجلس الوزراء بمنح الرخص اللازمة لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات الاتصالات للمستفيدين على أسس تنافسية عادلة وتجديدها وتعديلها وإلغائها وفق أحكام القوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذ شروطها والإعلان عن منح تلك الرخص في الجريدة الرسمية.

(٢) منح التصاريح لإنشاء شبكات الاتصالات الخاصة وتشغيلها وإدارتها ووضع الشروط اللازمة لمنحها والإعلان عنها.

(٣) منح الرخص اللازمة لاستعمال الموجات الراديوية المخصصة في مجالات الاتصالات.

(٤) إصدار القرارات المتعلقة بسياسة الهيئة وخصوصاً مايتعلق بمنع أشكال الاحتكار المختلفة وتخصيص الموجات الراديوية وتوفير الخدمات.

(٥) وضع المعايير والأسس لتحديد أسعار الخدمات المقدمة من المرخصين للمستفيد والتنسيب لمجلس الوزراء باعتمادها.

(٦) إصدار القرارات بشأن مخالطة شروط الترخيص المتعلقة بالسياسة العامة أو المخالفات الفردية.

(٧) إصدار التوصيات المتعلقة باستملاك الأراضي لمصلحة المرخصين وفقاً للقانون.

(٨) وضع ميزانية الهيئة ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

(٩) تعيين اللجان الاستشارية اللازمة لمساعدة الهيئة في تنفيذ واجباتها.

(١٠) النظر في الاعتراضات المقدمة إليه على قرارات المدير العام والبت فيها ولايجوز للمدير العام في هذه الحالة الاشتراك في التصويت عليها

(١١) اعتماد مواصفات ومقاييس فنية لربط وتوصيل أجهزة ومعدات الاتصال بشبكات الاتصالات العامة.

(١٢) اعتماد خطة ترقيم وطنية لخدمات الاتصالات العامة بما يتفق مع أحكام هذا القانون.

مكتبة العمل

- (١٣) تحديد العوائد التي تتأتى للهيئة من الرخص والتصاريح.
- (١٤) تحديد أجور الخدمات التي تقدمها الهيئة.
- (١٥) منح الموافقات اللازمة وتنظيم ادخال واستعمال أجهزة اتصالات متعددة الأطراف للاستعمالات الفردية والخاصة أو في مناطق محددة وكذلك مراقبة استخدامات هذه الأجهزة.
- (١٦) مراقبة الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات وتقييم ادائها بما في ذلك رقابة اسعار تلك الخدمات.
- (١٧) مراقبة استخدامات الموجات الراديوية المختلفة وضبطها ومراقبة الأجهزة المتعلقة بالاتصالات الراديوية بما يتفق مع المعايير المعتمدة من الهيئات والجهات الدولية التي تعنى بمواصفات ومقاييس الاتصالات ومراعاة الالتزامات الدولية في هذا الشأن.
- (١٨) اعتماد المواصفات والمقاييس الفنية الخاصة بأجهزة الاتصال الطرفية التي تربط بشبكات الاتصال العامة أو أجهزة الاتصالات بواسطة الترددات الكهرومغناطيسية والاعلان عنها في الجريدة الرسمية.
- (١٩) اصدار تقرير سنوي يبين نشاطات الهيئة وانجازاتها والتطور الذي طرأ على خدمات الاتصالات وخطط الهيئة المستقبلية.
- (٢٠) التنسيب الى الوزير لإعلان قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في قطاع الاتصالات ومدلولاتها المعتمدة في المملكة ونشرها في الجريدة الرسمية.

ب- للمجلس أن يفوض بعض صلاحياته الى المدير العام أو الى أي من موظفي الهيئة باستثناء الصلاحيات المنصوص عليها في البنود من (١-١٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة ويتخذ المجلس قراراته في هذه الحالة بالاجماع أو بأغلبية خمسة أصوات.

المادة ١٣ : للمجلس في سياق قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به بموجب احكام هذا القانون:-

- أ- أن يتعاقد مع هيئات متخصصة أو مؤسسات علمية أو فنية أو يتعاون معها للقيام ببعض وظائف الهيئة ومهامها.
- ب- أن يعهد ببعض المهام الفنية للهيئة الى جهات حكومية أخرى تملك القدرة الفنية والإدارية اللازمة لذلك.

المادة ١٤ : أ- يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم، ويتخذ المجلس قراراته بالاجماع أو بأكثرية الأصوات وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الجلسة الى جانبه ولايجوز الامتناع عن التصويت وعلى المخالف تسجيل مخالفته في محضر الاجتماع.

ب- يجوز لثلاثة من أعضاء المجلس أن يطلبوا خطياً من رئيس المجلس دعوة المجلس للاعتقاد لبحث أمور محددة ويجب دعوة المجلس في هذه الحالة الى الاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الطلب.

ج- يعين الوزير أمين سر للمجلس من موظفي الهيئة يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر الجلسات وحفظ القيود والمعاملات الخاصة بالمجلس والقيام بأي واجبات أو أعمال يكلف بها.

د- للمجلس أن يقرر دعوة خبراء أو مستشارين لاداء ارائهم ومقترحاتهم في المواضيع المعروضة عليه وله أن يقرر تشكيل لجنة أو لجان فنية واستشارية لتقديم المشورة له أو للمدير العام والمجلس القرار صرف مكافآت أو اجور لهم.

المادة ١٥ : أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ويقترن ذلك القرار بأرادة ملكية سامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها.

ب- تحدد الحقوق المالية للفنيين العام بقرار من مجلس الوزراء.

المادة ١٦ : يكون المدير العام مسؤولاً أمام المجلس عن سير أعمال الهيئة فنياً وإدارياً ومالياً وتناط به المهام والواجبات التالية وله صلاحيات اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لذلك:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة المقررة لقطاع الاتصالات وبرامج الهيئة.

تكملة المحضر

- ب- اعداد البرامج والخطط التي تكفل تطوير قطاع الاتصالات وتوسيع خدماته وعرضها على المجلس لدراستها والقرارها.
- ج- اقتراح مشاريع الانظمة المتعلقة بمهام الهيئة واجباتها وتقديمها الى مجلس الادارة وعرضها على مجلس الوزراء.
- د- الاشراف على قيام الجهاز التنفيذي للهيئة بواجباته، وتنسيق العمل بين الهيئة وبين الجهات الاخرى ذات العلاقة.
- هـ- توفير الامكانيات البشرية والفنية اللازمة لقيام الهيئة بواجباتها، واقتراح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة.
- و- جمع المعلومات المتعلقة بقطاع الاتصالات التي يراها ضرورية لعمل الهيئة والتي تساعد على تنفيذ واجباتها والقيام بمسؤولياتها واعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس او يطلبها مجلس الوزراء من الهيئة.
- ز- اعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وعرضها على المجلس.
- ح- اقتراح عوائد الرخص والتصاريح واجور الخدمات التي تقدمها الهيئة.
- ط- مراقبة التزام المرخصين بشروط الترخيص وكذلك مراقبة استخدام الموجات الراديوية.
- ي- اتخاذ الاجراءات المناسبة لإلزام المرخصين بالالتقيد بشروط الترخيص ومراعاة السياسة العامة للاتصالات.
- ك- اقتراح المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة للسماح بإدخال أجهزة الاتصالات المختلفة الى المملكة وعلان المواصفات بعد اعتمادها.
- ل- اصدار الموافقات الفردية لإدخال أجهزة الاتصالات التي لم تصدر للمواصفات والمقاييس المتعلقة بها.
- م- النظر في الشكاوي المقدمة اليه من الجمهور على المرخصين واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
- ن- اصدار النشرات واعداد البرامج الاعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية قطاع الاتصالات والآثار الإيجابية لتطوير هذا القطاع على خطط التنمية.
- س- تحديد مستوى الخدمة التي يجب على المرخصين تقديمها للمستخدمين دون إلزام المرخصين بحلول فنية معينة.
- ع- النظر في النزاعات بين المرخصين حول الأمور الفنية والتشغيلية والإدارية سواء بتولى هذه المهمة بنفسه او بتعيين غيره للقيام بذلك.

ف- القيام بأي أعمال او مهام يكلفه المجلس بها مما له علاقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٧ : يكون للهيئة جهازها التنفيذي من الموظفين والمستخدمين ويجري تعيينهم او التعاقد معهم وتحديد شروط استخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وحقوقهم وتحديد واجباتهم وسائر الأمور الاخرى بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٨ : تتألف الموارد المالية للهيئة من المصادر التالية:-

- أ- العوائد التي تثبت لها من الرخص والتصاريح وعوائد تجديدها.
- ب- الأجور والواردات التي تنقاضيها الهيئة عن الخدمات التي تقدمها.
- ج- الغرامات التي يتم تحصيلها بموجب أحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاها.
- د- الهبات التي تحصل عليها الهيئة بموافقة مجلس الوزراء.
- هـ- الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة.
- و- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

المادة ١٩ : أ- يكون للهيئة موازنتها المستقلة ويتم إقرارها والحسابات الختامية لها من قبل المجلس ويوافق عليها مجلس الوزراء.

ب- تبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.

ج- على المجلس ان يبين مدقق حسابات قانونياً بموافقة مجلس الوزراء لتدقيق حسابات الهيئة ويقدم تقريره الى المجلس لرأيه الى مجلس الوزراء.

د- تؤول الفوائض التي تتحقق لدى الهيئة الى خزينة الدولة.

هـ- تعتبر أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية تتم جبايتها وتحصيلها وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ولغايات تطبيق أحكام هذه الفقرة يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

مكتبة العمل

الفصل الرابع

ترخيص شبكات الاتصالات

المادة ٢٠ : مع مراعاة ما ورد عليه النص في هذا القانون لا يجوز إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات عامة أو خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص أو تصريح وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢١ : أ- للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة بها دون الحصول على تصريح بذلك باستثناء الأحكام المتعلقة باستخدام الموجات الراديوية على أن يتم إعلام الهيئة خطياً بذلك.
ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الهيئة استثناء اشخاص اعتباريين من شروط الحصول على تصريح لإنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة.

المادة ٢٢ : يجوز إنشاء شبكة اتصالات ملكية خاصة وتشغيلها دون تصريح أو ترخيص إذا كانت تلك الشبكة مخصصة للربط بين أجزاء العقار الواحد أو العقارات المتجاورة إذا كانت العقارات مملوكة أو مشغولة من قبل شخص واحد، وعلى أن يتم الحصول على موافقة الهيئة عند ربط هذه الشبكة مع شبكة الاتصالات العامة أو شبكة خاصة أخرى.

المادة ٢٣ : يجوز للجهات والأشخاص الذين تم استثنائهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون أن يربطوا شبكات الاتصالات الخاصة ببعضها ببعض أو مع شبكات الاتصالات العامة بناء على اتفاق خطي يتم التوصل إليه فيما بينهم بموافقة الهيئة.

المادة ٢٤ : لا يسمح للجهات والأشخاص الذين تم استثنائهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون بتقديم خدمات اتصالات تجارية للمستفيدين أو المشتركين على شبكات اتصالات خاصة إلا بعد ترخيص هذه الشبكة كشبكة اتصالات عامة من الهيئة وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢٥ : أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يقرر ترخيص نوع معين من خدمات الاتصالات سواء على كامل أراضي المملكة أو في جزء منها وعلى مجلس الإدارة في هذه الحالة أن يقرر الإعلان عن ذلك بأحد الأساليب المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة وذلك وفقاً لطبيعة الخدمة.
ب- تنفيذاً لأحكام الفقرة أ- من هذه المادة يعلن المجلس عن قراره بأحد الأساليب التالية وعلى أن يحدد ما يتعلق بكل بند منها بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية:

- ١ - الإعلان عن الرغبة في ترخيص الخدمة بموجب عطاءات عامة، وفق الأسس والشروط التي يقرها المجلس.
- ٢ - فتح باب تقديم الطلبات لترخيص خدمة جديدة لكل من تتوافر فيه الشروط التي يقرها المجلس.
- ٣ - عرض تقديم خدمات على الأشخاص المرخصين لتقديم خدمات جديدة داخل المملكة.

المادة ٢٦ : بالإضافة إلى الشروط الفنية وأية شروط أخرى يراعى في إجراءات منح الرخصة الأمور التالية:-

- أ- أن تتاح للفرصة لجميع الراغبين في الحصول على الرخصة التقدم بعروضهم أو طلباتهم إذا توافرت فيهم الشروط المحددة.
- ب- أن يكون العرض أو الطلب قائماً على أساس التعهد بتوفير الخدمة إلى جميع الراغبين في الحصول عليها في مدة معقولة وبأجور عادلة.
- ج- أن تكون عناصر العرض مبنية على أساس المنافسة العادلة والمشفوعة مع حاملي الرخص السابقة.
- د- أن تكون خطط طالب الترخيص قائمة على استعمال تقنية حديثة مع الاستفادة من شبكات الاتصالات القائمة ما أمكن.

المادة ٢٧ : على المتقدم للحصول على الرخصة أن يرفق بالطلب الوثائق التالية:-

- أ- بيانات مقبولة للتصريح بمقدرة طالب الرخصة الفنية والإدارية على تقديم الخدمة.

مكتبة المجلس

- ب- بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة المالية ومصادر تمويل المشروع.
- ج- أسس تسعير الخدمات المقترحة وطريقة احتسابها.
- د - أنواع الخدمات المقترحة والمنطقة الجغرافية التي تغطيها والتقنية المستعملة في الخدمة.
- هـ- أي بيانات أو وثائق أخرى يقررها المجلس.

المادة ٢٨ : للمجلس الحق بأن يقرر استبعاد أي من المرخصين إذا رأى أن اشتراكهم في المنافسة على الرخص الجديدة يؤدي إلى نوع من الاحتكار.

المادة ٢٩ : تصدر الرخصة بقرار من المجلس على أن ينظم عقد ذو صفة إدارية ويتضمن الشروط التالية بالإضافة إلى أي شروط أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي استثناءات يقررها المجلس:-

- أ- العوائد المستحقة للهيئة عن الرخص ومدتها وعوائد تجديدها وأي عائدات أو حقوق مالية مقطوعة أو دورية يتوجب على المرخص له دفعها.
- ب- التزام المرخص له بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة التي تطلبها الهيئة من المرخص لهم من حين لآخر أو بشكل دوري ولموظفي الهيئة للتحقق من صحة المعلومات.
- ج- التزام المرخص له باي تعليمات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاتصالات بما في ذلك شروط عقود الاشتراك بين المستفيدين والمرخص.
- د - التزام المرخص بتوفير التأمينات المالية اللازمة لرد ما يستحقه المشتركون من رسوم وتأمينات في حال إلغاء الرخصة.
- هـ- تعهد المرخص له بالموافقة على ربط أي شبكة اتصالات مرخصة أو معدات أجازت الهيئة استعمالها وإن يقوم بالإعلان المسبق عن شروط الربط وإيداع نسخة من هذه الشروط لدى الهيئة.
- و- تعهد المرخص له بتوفير خدمات اتصالات الطوارئ مجاناً للمستفيدين بالترتيبات والحدود التي تقررهما الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- ز - التزام المرخص له بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتنظيم الاتصالات المحددة بتلك الأوامر.

- ح - تعهد المرخص له بتقديم الخدمة لمطالبيها أو المستفيدين منها على قدم المساواة وعدم التمييز بينهم، باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني أو ما يعتبر من قبيل التسامح لأسباب تشغيلية أو اجتماعية أو إنسانية.
- ط- التزام المرخص له بالإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها.
- ي - تعهد المرخص له بالتعاون مع خدمة الدليل وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة.
- ك - مدى حق المرخص له تأجير أو إعادة بيع الخدمات الفائضة عن حاجته إلى الغير.
- ل - التعاون مع جميع حاملي الرخص الآخرين من أجل تسهيل تقديم الخدمات للمستفيدين.
- م - التزام المرخص له بتقديم الخدمة المرخصة إلى طالبيها خلال مدة معقولة والعمل على تغطية كامل المنطقة الجغرافية المعنية له بالخدمة المرخصة.

مكتبات المحل

الفصل الخامس

إدارة الترددات وترخيص استعمالها

المادة ٣٠ : يعتبر طيف الترددات ثروة وطنية تتولى الهيئة تنظيم استخدامها بموجب هذا القانون وتعد سجلاً خاصاً للطيف الترددي يسمى " السجل الوطني للترددات " تسجل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالموجات الراديوية واستخداماتها وتخصيصها.

المادة ٣١ : أ- مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لأي شخص استخدام أي موجات كهرومغناطيسية تقل عن (٣٠٠٠) جيجاهرتز تبث في الفضاء إلا إذا حصل على رخصة بذلك.

ب- يجوز للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية استخدام الموجات الكهرومغناطيسية المخصصة لها بدون ترخيص على أن لا تتسبب بالتشويش على الموجات الأخرى.

المادة ٣٢ : لا تعتبر الحالات التالية مخالفة لأحكام المادة (٣١) من هذا القانون:-

- الموجات التي تصدر عن الأجهزة الكهربائية بشكل تلقائي لاجم عن الاستعمال العادي لتلك الأجهزة.
- أجهزة البث والاستقبال الإذاعي والتلفزيوني.
- تشغيل معدات اتصالات لاسلكية خاصة ومصرح باستعمالها من قبل الهيئة إذا كانت تلك الأجهزة مثبتة في عقار أو عقارات موافق عليها من الهيئة.
- استعمال معدات موجهة من شخص مرخص له على أن يكون استعمالها مسموحاً به ضمن شروط الرخصة وبصورة لا تخالف أحكام هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها.

المادة ٣٣ : أ- تشكل لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للترددات " بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير يشترك في عضويتها ممثلون عن الجهات العسكرية والأمنية المختلفة وموسسة الإذاعة والتلفزيون وسلطة الطيران المدني بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص ويعين مجلس الوزراء من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس.

ب- تتولى اللجنة تقديم المشورة حول تنظيم استخدام الطيف الترددي.

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره أكثرية أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم وتتخذ اللجنة توصياتها بالإجماع أو أكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع إلى جانبه.

د- يعين رئيس المجلس أحد موظفي الهيئة للقيام بمهام أمين سر اللجنة يتولى إعداد جدول أعمال اجتماعاتها وتسجيل محاضرها وحفظ وثائقها ومعاملاتها ومتابعة جميع الأمور الإدارية التي يكلفه بها.

المادة ٣٤ : يتولى المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية وضع خطة لتخصيص الموجات الكهرومغناطيسية ومراجعتها وتعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وتتضمن:-

- تقسيم الطيف الترددي إلى حزم بما يساعد الهيئة على تنظيم استخدام الترددات مع مراعاة تعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات.
- تخصيص ترددات أو حزم ترددات للاستخدام العسكري والأمني والمدني وتحديد طبيعة كل منها.

المادة ٣٥ : مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون لا يجوز اقتناء أو استعمال أجهزة إرسال تستخدم الموجات الراديوية على أراضي المملكة أو على سفينة أو طائرة مسجلة في المملكة ما لم يتم الحصول على رخصة أو تصريح وفقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز إدخال أجهزة إرسال راديوية إلى المملكة إلا إذا أجازت الهيئة إدخالها.

مكتبات الكتب

المادة ٣٦ : أ- تستثنى القوات العسكرية والأمنية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

ب- للمجلس استثناء الجهات التالية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

١. السفن والطائرات الأجنبية وخدمات النقل البري والبراني التي تعبر المياه الإقليمية أو الأجواء أو الأراضي الأردنية أو ترسو في موانئها أو مطاراتها.

٢. السفارات الأجنبية شريطة المعاملة بالمثل والحصول على تصريح قابل للتجديد.

المادة ٣٧ : على حامل رخصة استخدام أجهزة إرسال راديوية أن يلتزم بالشروط والمعايير التي ملحت له الرخصة على أساسها وبشكل خاص:-

أ- الترددات التي خصصت له.

ب- نوع ومواصفات كل من الهوائي وجهاز الإرسال.

ج- حدود المنطقة الجغرافية المصرح بها بالنسبة للأجهزة المتنقلة.

د - الموقع الذي يقام عليه الهوائي.

هـ- كفاءة الشخص الذي يقوم بتشغيل الجهاز.

و- أي شروط فنية أخرى تساعد على استخدام الترددات بفعالية.

الفصل السادس

تجديد الرخص وتعديلها وإلغاؤها

المادة ٣٨ : تحدد مدة رخصة شبكة الاتصالات العامة أو رخصة استخدام الترددات بمدة معينة ويتم تجديدها بموجب تعليمات تصدرها الهيئة.

المادة ٣٩ : أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة للمجلس أن يقرر تعديل شرط أو أكثر من شروط الترخيص، وتتبع الإجراءات التالية في التعديل:-

١. يبلغ المجلس المرخص له إشعاراً خطياً بالتعديل وأسبابه والمدة المقررة لتتفوز وللمرخص تقديم اعتراضه على ذلك التعديل خلال المدة التي يحددها المجلس.

٢. على المجلس أن يدعو المعارض للمناقشة وسماع أسباب اعتراضه وله أن يقرر بالنتيجة إما إقرار التعديل أو تأجيل نفاذه أو قبول الاعتراض.

ب- لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد المرخصين لهم دون المرخصين لهم الآخرين إذا توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل في شروط ترخيصهم أيضاً.

المادة ٤٠ : للمجلس أن يقرر إلغاء الترخيص كلياً أو لخدمة معينة أو في منطقة معينة في أي من الحالات التالية:-

أ- إذا ارتكب المرخص له مخالفة لشروط الترخيص أو لأحكام هذا القانون أو خالف تعليمات المجلس أو ألحق ضرراً بالغير ورفض تصويب أوضاعه أو ممارساته بالرغم من توجيه الإنذار خطي له من قبل المدير العام، أو تأخر عن تنفيذ تعليمات الهيئة مدة تزيد على (٣٠) يوماً دون سبب معقول يقتنع به المجلس.

ب- إذا كانت الخدمات المقدمة من المرخص له دون المستوى المطلوب وكثرت شكاوى تحققت الهيئة من صحتها وألذرت مرتين خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.

المادة ٤١ : تلغى الرخصة إذا تخلف المرخص له عن دفع الموائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر.

مكتبة العمل

المادة ٤٢ : تلغى الرخصة حكماً بتصنيف المرخص له أو إعلان إفلاسه أو فقده أهليته.

المادة ٤٣ : لا يحق للمرخص له الذي ألغيت رخصته وفقاً للقانون المطالبة بأي تعويض أو باسترداد أي عوائد دفعت من أجل الحصول على الرخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر.

المادة ٤٤ : على المرخص له أن يتمتع عن قبول اشتراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تبليغه بإلغاء الرخصة، ولا يجوز له الاستمرار بالعمل اعتباراً من تاريخ إلغاء الرخصة إلا بالتدريج الضروري واللازم لانتقال المشتركين إلى مرخص آخر وبموافقة خطية من الهيئة.

المادة ٤٥ : لا يحق للشخص الذي ألغيت رخصته أن يتقدم للحصول على رخصة قبل مرور خمس سنوات على إلغاء رخصته.

المادة ٤٦ : لا يحول قرار إلغاء الرخصة دون حق المتضررين من مخالفات المرخص له بمطالبة التعويض أو حق المشتركين في مطالبة الهيئة بالتعويضات أو رد ما يستحقونه من رسوم.

المادة ٤٧ : تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل والمجلس الموافقة على تحويل الرخصة إلى شخص آخر وفقاً للظوابط والعوائد المقررة.

الفصل السابع

الموافقات الفنية وإجازة أجهزة الاتصالات

المادة ٤٨ : أ- للهيئة أن تقرر إلزام كل مستورد بأن يطلب من المورد إصاق بطاقة تعريف على الأجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت طائلة المسؤولية.

ب- إذا لم تتمكن الجهات المختصة بالتخليص على المعدات والأجهزة من التحقق من توفر المواصفات فيها فتحويلها إلى الهيئة التي تقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وذلك مقابل الأجر المقررة.

ج- على الهيئة أن تعلن عن قيمة الأجر التي تتقاضاها عن فحص الأجهزة التي يتطلب إدخالها موافقة خاصة.

المادة ٤٩ : للمستورد أو الراغب بإدخال أجهزة اتصالات لم تعلن المواصفات الخاصة بها أن يتقدم إلى الهيئة طالباً منها إصدار موافقتها المسبقة على استيراد تلك الأجهزة على أن يعزز الطلب بدليل الشركة الصانعة الذي يبين مواصفاتها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المادة ٥٠ : يخضع تصليح أي أجهزة اتصالات معدة للتسويق داخل المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة من الجهات المختصة.

المادة ٥١ : يصدر المدير العام تعليمات تبين إجراءات الحصول على الموافقة على إدخال معدات وأجهزة الاتصال إلى المملكة أو استعمالها أو المتاجرة بها والشروط اللازمة لمنح تلك الموافقات.

مكتبة الأعيان

الفصل الثامن

مراقبة المرخصين وحماية المستفيدين

المادة ٥٢ : على كل مرخص لتقديم خدمة اتصالات عامة أن ينشئ قسمًا خاصًا لتلقي شكاوى المستفيدين والمشاركين وأن يعمل على تلافى أسباب الشكاوى إذا كانت تتعلق بمستوى الخدمة ونوعيتها أو طريقته.

المادة ٥٣ : لا يجوز للمرخص أن يقدم على تغيير لائحة أجوره أو أسعاره إلا بعد موافقة الهيئة والإعلان عن الأسعار الجديدة قبل سريانها بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

المادة ٥٤ : إذا تلقت الهيئة شكاوى جماعية بوجود نقص من المرخص له أو وجود خلاف بين المرخص لهم والمستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخالفة شروط الرخصة، فللهيئة أن تحقق في أسباب الشكوى وأن تقرر ما تراه مناسباً ويعتبر هذا القرار نهائياً وملزماً للمرخص له.

المادة ٥٥ : على المرخص له أن يقدم إلى الهيئة تقريراً سنوياً يبين فيه الجوانب الفنية والإدارية والمالية المتوفرة التي تضمن تقديم الخدمة المرخصة للمستفيدين بالمستوى المطلوب.

المادة ٥٦ : تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة ٥٧ : أ- للمشارك أو أحد أفراد عائلته البالغين الذين يسكنون معه أن يطلب من المرخص له خطياً وضع هاتفه تحت المراقبة بسبب تلقي مكالمات إزعاج أو لأي سبب آخر وفي هذه الحالة على المرخص أن يراقب الاتصالات التي تجري مع ذلك الهاتف وأن يبلغ الهيئة بإسم صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج بمراسلات سرية.

ب- إذا كان صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج أحد المشاركين مع نفس المرخص له فعلى المرخص أن يتخذ الإجراءات التالية وإبلاغ الهيئة بذلك:

١- توجيه إنذار خطي له إذا صدر الإزعاج عن هاتفه لمرة واحدة أو أكثر خلال مدة المراقبة الأولى.

٢- فصل الهاتف لمدة عشرة أيام إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثانية.

٣- فصل الهاتف لمدة ثلاثين يوماً إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثالثة.

٤- فسخ الاشتراك بالهاتف إذا صدر أي إزعاج عنه خلال مدة المراقبة الرابعة.

إما إذا كان ذلك الهاتف مرتبطاً مع شبكة تعود ملكيتها لمرخص له آخر فعلى الهيئة أن تكلف ذلك المرخص له بتنفيذ الإجراءات المبينة في هذه الفقرة.

ج- للهيئة أن تتفق مع الجهات المختصة على إجراءات أخرى تتبع لتقديم الشكاوى بسبب تلقي مكالمات الإزعاج والإجراءات التي تتم فيها متابعة تلك الشكاوى والواجبات التي تقع على عاتق المرخصين لهم من أجل ضبط المخالفين وتقديمهم للقضاء.

المادة ٥٨ : لا يجوز حجب الخدمة الهاتفية أو إلغاؤها عن أحد المشاركين ما لم يكن المشترك قد تسبب بأضرار مادية على الشبكة أو استخدم الهاتف استخداماً منافيًا للقانون أو تخلف عن دفع الرسوم والأجور المستحقة على الرغم من إنذاره خطياً.

المادة ٥٩ : تتحقق الهيئة من التزام المرخصين لهم بشروط الترخيص وأحكام القانون

ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها:

أ- القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات.

ب- فحص سجلات المرخص له الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المتبعة لإصدار الفواتير ودقتها.

ج- التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين وشكاواهم.

د- الإطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المرخص له للتأكد من فعالية إدارة الخدمة.

مكتبة المجلس

المادة ٦٠ : تتولى الهيئة الفصل في الشكاوى الفنية والتشغيلية والإدارية من المرخصين لهم على المرخصين الآخرين حول أسباب الخلاف بينهم حيث يتولى المدير العام القيام بإجراءات التسوية أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعينهم لهذه الغاية ويكون قراره واجب التنفيذ فور صدوره. ولأي من الطرفين الاعتراض على هذا القرار لدى المجلس خلال مدة شهر من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار قطعياً.

المادة ٦١ : يلتزم المرخص له بتشغيل شبكة إتصالات عامة بإعداد دليل عن جميع المعلومات المتعلقة بهذه الشبكة والمستخدمين فيها وتقديم خدمة الدليل للراغبين بالاستفادة منها وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة.

المادة ٦٢ : الناصل التاسع سلطة الضبط

المادة ٦٢ : للمدير العام أو من يفوضه خطياً حق الدخول إلى أي مكان يشبه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مرخصة أو أجهزة تستعمل للتشويش على شبكات الاتصالات أو تمارس فيها أي نشاطات مخالفة لهذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبيه ولهم تفتيش المكان باستثناء بيوت السكن حيث يجب الحصول على إذن من المدعي العام المختص قبل الدخول إليها وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن يلزم محضراً بذلك ويقدمه إلى المدير العام.

المادة ٦٣ : أ- يحتبر موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبط المنظمة من قبلهم إلى أن يثبت عكسها شريطة التفتيش بشروط الضبط المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

ب- على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الهيئة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.

المادة ٦٤ : أ- لموظفي الهيئة ضبط أي أجهزة أو معدات إتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص مقابل إيصال خطي يبين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى الهيئة.

ب- تصدر المضبوطات غير القابلة للترخيص أما الأجهزة المسموح بترخيصها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين ترخيصها.

ج- إذا لم يتم ترخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها إستعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها للمجلس أن يصدر قراراً بمصادرتها.

د- يتم للتصرف بالأجهزة التي تقرر مصادرتها بالطريقة التي يقررها المدير العام.

هـ- لا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر.

مكتبة المجلس

المادة ٦٥ : أ- للهيئة الحق بتعقب مصدر أي إرسال بالموجات الراديوية للتحقق من ترخيص ذلك المصدر دون أن يعتبر ذلك خرقاً لسرية الرسائل أو مخالفة لأحكام القوانين النافذة.

ب- لا يجوز نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم إلتقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة بموجب الفقرة "أ" من هذه المادة. ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك الرسائل بالعقوبات المقررة قانوناً.

المادة ٦٦ : مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى وبإستثناء الجرائم المنصوص عليها في المواد (٧٧-٧١) من هذا القانون للمدير العام أن يعقد تسوية صلحية في قضايا مخالفة أحكام هذا القانون قبل تحريك دعوى الحق العام وذلك بالإستعاضة كلاً أو جزءاً عن الجزاءات والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بغرامة نقدية لا تقل عن مثلي الغرامة المقررة.

الناصل العاشر

الاستملاك

المادة ٦٧ : أ- إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تثبيت أعمدة أو إقامة أبراج أو تمديد كوابل أرضية أو تمديد أسلاك هوائية عبر أراض أو عقارات خاصة يتم الاتفاق على ذلك مع المالك أما إذا تعذر الاتفاق مع المالك للمرخص له أن يعرض المخططات على الهيئة مبيناً عليها الاعتداءات التي تقع على الأملاك الخاصة.

ب- إذا رأت الهيئة أن تلك الأعمال ضرورية لإنشاء الشبكة وأن تنفيذها عبر الأراضي أو العقارات الخاصة لا تمنع إستغلالها أو إستعمالها من قبل مالكيها، فللمجلس أن يصدر قراراً بالسماح للمرخص له بتنفيذ تلك الأعمال شريطة إعادة الحال إلى ما كانت عليه ودفع التعويض العادل الذي يقدره الخبراء الذين تختارهم الهيئة لمالكي تلك العقارات أو الذي تدره المحكمة بطلب من أحد الطرفين.

المادة ٦٨ : إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تملك المرخص له العقار وامتنع المالك عن بيعه ذلك العقار أو جزءاً منه بسعر عادل للمرخص له الحق بطلب إستملاك ذلك العقار أو الجزء اللازم منه لإنشاء الشبكة وفق الإجراءات التالية:-

أ- أن يتقدم إلى الهيئة بطلب إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتملكه ذلك العقار أو جزءاً منه معزراً بالأسباب الفنية التي تبرر ذلك الطلب.

ب- إذا وجد المجلس بناءً على تنسيب المدير العام أن ذلك العقار ضروري لإنشاء الشبكة وعدم توفر أي حلول فنية أخرى يقرر التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستملاك ذلك العقار أو الجزء اللازم منه لمصلحة المرخص له بإعتبار إنشاء الشبكة "مشروعاً للبلد العام" بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

ج- إذا قرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستملاك ذلك العقار يكلف المرخص له بإيداع المبلغ الذي يعتبره المجلس تعويضاً عادلاً

مكتبة المحام

عن العقار المستملك بناء على تقدير خبير أو أكثر تكلفهم الهيئة بمهمة تقدير العقار أو الجزء المنوي إستملكه.

المادة ٦٩: على المرخص له بالتنسيق مع الهيئة أن يتولى الاتفاق مع وزارة الأشغال العامة أو أمانة عمان الكبرى أو البلديات أو المؤسسات الحكومية الأخرى حول الترتيبات والبدايات المتعلقة بتمديد الشبكات الأرضية أو الهوائية على الطرق والشوارع وفي الميادين والساحات العامة التي تقع تحت إدارتهم.

المادة ٧٠: إذا أصالت شجرة أو مجموعة من الأشجار تمديد الأسلاك الهوائية لشبكة الاتصالات العامة وتعدر الاتفاق مع المالك للمرخص له أن يطلب من الهيئة إصدار تكليف إلى مالكها بإزالتها إذا رغب أو السماح للمرخص له بإزالتها مقابل تعويض عادل، يدفعه المرخص له على النحو الوارد في هذا القانون.

الفصل الحادي عشر الجرام والعقوبات

المادة ٧١: كل من نشر أو أشاع مضمون أي إتصال بواسطة شبكة اتصالات عامة أو رسالة هاتفية اطلع عليها بحكم وظيفته أو قام بتسجيلها دون سند قانوني يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٢: أ- كل من أقدم قصداً على تخريب منشآت الاتصالات أو الحق بها ضرراً عن قصد يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل على (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين، وتضاعف العقوبة إذا تسبب فعله بتعطيل حركة الاتصالات.
ب- كل من تسبب إهمالاً في تخريب منشآت الاتصالات أو إلحاق الضرر بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٣: كل من أقدم على تخريب جهاز هاتف مخصص للخدمة العامة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٤: أ- كل من استخدم أو ساعد على استخدام وسائل غير مشروعة لإجراء اتصالات دون دفع الرسوم يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو الغرامة من (١٠٠) دينار إلى (١.٠٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.
ب- كل من أقدم أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات دولية بوسائل من شأنها قيام منافسة بين شبكات الاتصالات المرخصة وشبكات الاتصالات الأجنبية خلافاً لتعليمات الهيئة يعاقب بالعقوبات المخصوص عليها في الفقرة -أ- من هذا المادة بالإضافة إلى تطبيق الأحكام المخصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.

مكتبة العمل

المادة ٧٥: أ- كل من أقدم على أو وجه بأي وسيلة من وسائل الاتصالات رسائل تهديد أو إهانة أو نقل خبراً مختلفاً بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

ب- كل من قام أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالإضافة إلى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.

المادة ٧٦: كل من اعترض أو أعاق أو حوّر أو شطب محتويات رسالة بواسطة شبكات الاتصالات أو شجع غيره على القيام بهذا العمل يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٧٧: كل من أقدم على كتم رسالة عليه نقلها بواسطة شبكات الاتصال إلى شخص آخر أو رفض نقل رسائل طلب منه نقلها سواء من قبل المرخص أو الهيئة أو نسخ أو أفشى رسالة أو عبث بالبيانات المتعلقة بأحد المشتركين بما في ذلك أرقام الهواتف، غير المعلنة والرسائل المرسلة أو المستقبلية يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) ديناراً أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٧٨: كل من أنشأ أو شغل شبكة اتصالات عامة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٧٩: كل من قام بوصل شبكة اتصالات خاصة بشبكة الاتصالات العامة بدون موافقة الهيئة خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٨٠: كل من قام متعمداً بإعتراض موجات مخصصة للغير أو بالتشويش عليها أو باستخدام موجات كهرومغناطيسية بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٨١: كل من أدخل أجهزة اتصال خلافاً لأحكام المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار.

المادة ٨٢: كل من استورد أو تاجر بأجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية أو تحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلافاً لأحكام المادة (٤٨) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر وحتى سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٨٣: كل من احتفظ أو شغل جهاز إرسال راديوي خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكليهما العقوبتين.

المادة ٨٤: أ- بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون، يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب الهيئة أن تقرر إلزام المخالف بدفع مبلغ لا يقل عن ضعف الرسوم التي تستحق على ترخيص تلك الخدمة لو كانت مرخصة كإلزامات مدنية لصالح الهيئة.

ب- لا تحول المواد السابقة دون حق المتضررين للمطالبة بالتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكامها.

مكتبة المجلس

الفصل الثاني عشر
أحكام ختامية

المادة ٨٥ : للمجلس وبقرار مسبب إذا خالف المرخص له شروط الرخصة أو امتنع عن تقديم الخدمة أن يتولى الإشراف على تشغيل شبكة الاتصالات المرخصة أو تولي إدارتها للمدة التي يراها مناسبة.

المادة ٨٦ : لا يحق للمرخصين لهم أو المتضررين المطالبة بأية تعويضات عن أية أضرار نجمت عن الإجراءات التي اتخذت بموجب أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون.

المادة ٨٧ : تسجل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بقرار من مجلس الوزراء كشركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل أسهمها ويتم تسجيلها لدى مراقب الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات المعمول به وتمنح الترخيص اللازم لإنشاء شبكات اتصالات عامة وإدارتها وتشغيلها وذلك بموجب إتفاقية ترخيص بين الهيئة وهذه الشركة.

المادة ٨٨ : أ- على جميع المرخصين لهم أو المصرح لهم بإمتلاك شبكات اتصالات وتشغيلها أو استخدام موجات راديوية توفير أوضاعهم مع أحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه. وتعتبر الرخص له والتصاريح الممنوحة بمقتضى أحكام القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحين انتهائها. ب- إعتبار من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في كل الأمور المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات وإصدار رخص أو تصاريح تشغيل شبكات اتصالات أو استخدام ترددات راديوية وتنقل إليها المعاملات والوثائق المتعلقة بالرخص والتصاريح السارية المفعول.

المادة ٨٩ : أ- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بأعمال الهيئة ونشاطاتها والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الموظفين.

ب- إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجب القوانين السارية المفعول أو التي ألغيت بموجب هذا القانون إلى المدى الذي لا يتعارض فيه أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩٠ : يلغى كل من :

أ- قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ والتعديلات التي طرأت عليه.

ب- أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩١ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

م. سعد هليل السرور

رئيس مجلس النواب

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

مكذبات
الكم

الأسباب الموجبة لمشروع قانون الاتصالات

=====

يشهد قطاع الاتصالات في العالم تطورا متسارعا يشمل تنوع خدمات الاتصالات وتزايد الحاجة اليها باعتبارها من متطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الاسباب المباشرة لنجاحها .

وفي الوقت الذي يستعد فيه الاردن لاعداد خطط التنمية ومواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين بما يشهده من تطورات على النطاق العالمي وما يتطلبه ذلك من تطوير لخدمة الاتصالات في المملكة وفي ضوء حجم الاستثمار الذي يتطلبه ذلك كان لا بد من اعادة تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة لتأهيله لاستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية للمشاركة وإيجاد جو من المنافسة يكفل تعميم خدمات الاتصالات في أرجاء المملكة وبأسعار منافسة .

وتحقيقا لذلك ، فقد تمت دراسة تنظيم القطاع من الجوانب الادارية والقانونية . وعرضت على مجلس الوزراء الموقر مجموعة من التوصيات واتخذ قرارا بالموافقة عليها بقراره رقم ٢٥١٧ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ . ومما ورد فيه:

١- اصدار قانون جديد للاتصالات .

٢- تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل رأسمالها .

وبناء عليه فقد اعد مشروع القانون ويعد دراسته من قبل الجهات المختصة، وفي ضوء التجارب التي طبقت في العديد من الدول مع مراعاة الظروف الخاصة بالاردن ليكون قادرا على استيعاب التطورات المتوقعة نتيجة لاعادة تنظيم قطاع الاتصالات وبما يشجع الاستثمار فيه .

وفيما يلي أهم المبادئ والأسس التي تضمنها مشروع القانون :-

أولاً: إنشاء مؤسسة مستقلة تسمى "مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات" تتولى تنفيذ السياسة العامة للقطاع ومراقبة أداء الجهات التي تتولى تقديم خدمات الاتصالات وتنظيم العلاقة بينها وبين المستهلكين .

ثانياً: يتولى ادارة هذه المؤسسة مجلس ادارة يعين من قبل مجلس الوزراء برئاسة وزير البريد والاتصالات كما يعين مجلس الوزراء مديرا عاما للمؤسسة ويناط به تنفيذ مهام محددة بالقانون .

ثالثاً: يمنح القانون للمؤسسة صلاحية ترخيص إنشاء شبكات الاتصالات وتشغيلها وفق أسس المنافسة وتنظيم استخدام الموجات الراديوية ومراقبة نشاطات قطاع الاتصالات في المملكة بما يتفق مع السياسة العامة المقررة .

رابعاً: ولمواجهة الحالات الطارئة فقد تضمن المشروع الاجكام التي تضمن ذلك .

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرام على إحالته الى اللجنة القانونية ؟ شكراً
لكم .

السيد الأمين العام :

٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(١٩٢١) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٣ ،
والمضمن موافقة مجلس النواب على
التعديلات التي أجراها مجلس الأعيان
حول مشروع قانون حماية البيئة لسنة
١٩٩٤ واصرارها على البعض منها .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٩٢١
التاريخ : ٢٣ / ٨ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس الأعيان الأخفم

إشارة الى كتابكم رقم (١٨١٥) تاريخ
١٩٩٥/٨/٨ .

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلسته العشرين من الدورة الاستثنائية الأولى
للدورة العادية الثانية المتعقدة بتاريخ
١٩٩٥/٨/٢٣ ، بشأن قانون حماية البيئة
لسنة ١٩٩٤ (المعاد من مجلس الأعيان)
ما يلي :-

أولاً : الموافقة على قرار مجلس الأعيان مع
إجراء بعض التعديل بشأن المواد (٢) و
(٢١/ب) .

ثانياً : الموافقة على قرار مجلس الأعيان بشأن
المواد (٥/ز، ح، ط، ٦، ١٦/أولاً،
١٧/أولاً، ١٨، ٢٢) .

ثالثاً : الإصرار على قرار مجلس النواب بشأن
المواد (٣، ٥/ك، ١٦/ثانياً، ١٧/
ثانياً، ٢٠، ٢٨، ٣٠، ٣١) .

أرفق للدولتكم نسختين من مشروع
القانون المذكور للكرم بعرضه على مجلسكم
الكرم لإجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤

المعاد من مجلس الأعيان

كما أقره مجلس النواب

المادة ٢ - تعريف التلوث:-

الموافقة على قرار مجلس الأعيان بعد شطب كلمة (كل) الواردة في
مطلع التعريف والاستعاضة عنها بكلمة (وجود).

المادة ٢١/ب:

الموافقة على قرار مجلس الأعيان مع إجراء التصحيح اللغوي التالي:

شطب عبارة (وتحديد) والاستعاضة عنها بعبارة (ويحدد)

- المواد: (٥/ز، ح، ط، ٦، ١٦/أولاً، ١٧/أولاً، ١٨، ٢٢) الموافقة على

قرار مجلس الأعيان.

- المواد: (٣، ٥/ك، ١٦/ثانياً، ١٧/ثانياً، ٢٠، ٢٨، ٣٠، ٣١) الإصرار

على قرار مجلس النواب

مكتبة العمل

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون حماية البيئة (المادة من مجلس النواب)

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأخير	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	المادة (٩) موافقة على قرار مجلس الأعيان بعد شطب كلمة (كـ) الواردة في التعريف والاستعانة فيها بكلمة (و) وجود.	المادة (٩) موافقة كما وردت من مجلس النواب بعد اعادة مراجعة تعريف (التوثيق) على النص التالي: التوثيق : كل ما يشرع بالبيئة وتأثيراتها على عناصرها أو يخطر بالتوازن الطبيعي لها. المادة (٣) للفقرة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (رسمية) الواردة فيها.	المادة (٩) تعريف التوثيق : موافقة كما وردت في المشروع. المادة ٣ : موافقة بعد شطب عبارة (التلوث) الواردة في الفقرة (١) والاستعانة بها بعبارة (المجلس) العلم (المتن).	المادة ٢ - يكون للكلمات والجملات التالية ، حيثما وردت في هذا القانون المعني المخصصة لها لئلا يفسد كل الفقرة على غير ذلك. التوثيق : وجود مادة أو أكثر عبارة بالبيئة تؤثر سلباً على عناصرها أو تخل بالتوازن الطبيعي لها. المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة رسمية علمية تسمى (المؤسسة العامة لحماية البيئة) تختص بالدراسة والبحوث والدراسات علمية والدراسات والبحوث العلمية بجميع الصناعات والتجارة بما في ذلك تلك الاموال المتوفرة وغير

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأخير	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	المادة (٥) القرار : موافقة على قرار مجلس الأعيان.	ب- موافقة كما وردت. المادة (٥) : ب- موافقة كما وردت.	المادة ٥ : موافقة بعد : - اجراء التعديلات التالية : ز - اعادة صياغتها على النص التالي واعتبارها مادة رقم (١٥) مع اعادة ترقيم باقي المواد. تستبعد المؤسسة الامم والاجراءات اللازمة لتقديم الامر البيئي للمشروعات ينظم خالص التأكيد من توافقها مع متطلبات البيئة.	المادة ٥ - تؤسس المؤسسة بالوزير. المادة ٥ - تؤسس الأبحاث المقسومة من هذا القانون تؤمن المؤسسة بالتسويق والتسويق مع الجهات المعنية العلم والملاحة التالية: ز - وتضع الأسس والإجراءات للتقديم للتأثير البيئي للمشروعات وتؤكد من توافقها مع (اعتبارات حماية البيئة.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأخير	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	الفترة (ب) : موافقة على قرار مجلس الأعيان.	الفترة (ب) موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (التداول بالموافقة والاستعانة عليها بعبارة شطب عبارة (التفويض إلى الاستعانة بها) واستعانة عليها بعبارة (النظام الذي يصادق) والنظام يصادق بعبارة (النظام يصادق).	ح- إجراء التصحيح للفقرة على العبارة التالية (والموافقة على المسألة) التصحيح (بالموافقة على المسألة والخط). والخط.	ح- وضع أسس التداول بالموافقة والخط، والمبادرة على اللجنة وتصديقها وتقريرها وإقرارها والتصديق عليها وتقريرها ما يفتح إمكانه منها إلى المسألة وفقاً للنظام الذي يصادق أحكام هذا القانون.
	الفترة ط : موافقة على قرار مجلس الأعيان.	الفترة ط : موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب عبارة (النظام الذي يصادق) والنظام يصادق بعبارة (النظام يصادق).	ط- شطب عبارة (مس و) الواردة في مطلع الفقرة.	ط- وضع أسس وشروط إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية ومراقبتها ومثل الشؤون المتعلقة بها وفقاً للنظام الذي يصادق بمقتضى أحكام هذا القانون.
	الفترة ك : الإصرار على قرار مجلس النواب كون (التفويض) مشمولاً بكلمة (المطروحات).	الفترة ك : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (والتفويض) بعد كلمة (المطروحات).	ك- إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي : ك- إيسدال المطروحات المتعلقة بالبيئة.	ك- إيسدال التغيرات المتعلقة بالبيئة وأهمية المحافظة عليها بما في ذلك تشرأت التوعية للمواطنين بشأنها وثقله وثقل الأسس التي يؤرخها المجلس لهذه الغاية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأخير	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	الفترة (١) : موافقة على قرار مجلس الأعيان.	الفترة (١) : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة جديدة برقم (١٢).	المادة ١ : موافقة بعد إجراء التعديلات التالية :	المادة ١- يتألف المجلس برئاسة الوزير ومندوبين كل من :-
			أ- المدير العام ب- وكيل الدولة عدنان الكوي ج- أمين عام سلطة إقليم الغنية د- مدير الدفاع المدني العام	أ- المدير العام ب- أمين عدنان ج- رئيس سلطة إقليم الغنية د- مهندس الدفاع المدني هـ- أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة و- أمين عام وزارة الصحة ز- أمين عام وزارة الزراعة ح- أمين عام وزارة المياه والري ط- أمين عام وزارة الطاقة والكهرباء ي- أمين عام وزارة الصناعة والتجارة ك- أمين عام وزارة التخطيط.

محضر الجلسة الخامسة

١- إصدار موافقات ومكافآت قلمية
للواء بموجب استمارةاتها الخاصة
على المحاسن الإقرار بها

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأكبر	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
قرار مجلس النواب الأكبر أولاً: موافقة على قرار مجلس الأعيان.	أولاً: إعلاء صياغة مقالها على النحو التالي: تتولى المؤسسة بالتسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع المياه.	أ- شطب عبارة (مواصفات و) الواردة في مقالها.	أ- إصدار مواصفات ومعايير تقنية للمياه بحيث تستلزمها لمياهها على المجلس لقرارها	أ- إصدار مواصفات ومعايير تقنية للمياه بحيث تستلزمها لمياهها على المجلس لقرارها
أ- الامتداد على قرار مجلس النواب وذلك لورود المواصفات في قانون آخر مختص	ثانياً: (1) على النحو التالي : أ- وضع مواصفات ومعايير تقنية عامة للمياه بحيث استعمالها.	أ- شطب عبارة (مواصفات و) الواردة في مقالها.	أ- إصدار مواصفات ومعايير تقنية للمياه بحيث تستلزمها لمياهها على المجلس لقرارها	أ- إصدار مواصفات ومعايير تقنية للمياه بحيث تستلزمها لمياهها على المجلس لقرارها

کتابخانه

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	المادة ١٧ قرار مجلس النواب الاخير	المادة (١٧) : موافقة كسا وربت بعد اجراء التعديلات التالية : أولاً : اعادة صياغة مملتها على النحو التالي : تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع الهواء : ثانياً : الفقرة ١- موافقة بعد حذف كلمة (اسدول) والامتناع عنها بكلمة (وضع). المادة (١٨) : موافقة كسا وربت من مجلس النواب بعد اعادة صياغة مملتها وعلى النحو التالي : تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي في قطاع التربة.	المادة ١٧ : الموافقة على مملتها كما وردت. الفترة (١) موافقة.	المادة ١٧ - تتولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع الهواء بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي : ١- إصدار موافقات ومطابق قياسية تحدد بموجبها نسب الملوخات المسموح بها في الهواء.
	المادة ١٨ : موافقة على قرار مجلس الاعيان.	المادة (٢٠) : موافقة كسا وربت من مجلس النواب واعقب ما ورد فيها فقرة (١) واضافة فقرة جديدة برقم (ب). ب- كما يحدد النظام المقرر اليه في الفقرة (١) من هذه المادة لنسب وشروط صليحة الوقلات الوربية والاجزاء البحرية والريية المهمة بالاقر لنسب.	المادة ١٨ : موافقة كسا وربت من مجلس النواب واعقب ما ورد فيها فقرة (١) واضافة فقرة جديدة برقم (ب). ب- كما يحدد النظام المقرر اليه في الفقرة (١) من هذه المادة لنسب وشروط صليحة الوقلات الوربية والاجزاء البحرية والريية المهمة بالاقر لنسب.	المادة ١٨ - تتولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع التربة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي : ١- مراقبة مسجل ثروت التربة وضبطها إلى الحد المسموح به بيئياً.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الاخير	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	المادة ٢٠ : الاصرار على قرار مجلس النواب وذلك كونه صليحة التبقت للريية والاجزاء البحرية والريية المهمة بالاقر لنسب كونه ضمن المحميات.	المادة (٢٠) : موافقة كسا وربت من مجلس النواب واعقب ما ورد فيها فقرة (١) واضافة فقرة جديدة برقم (ب). ب- كما يحدد النظام المقرر اليه في الفقرة (١) من هذه المادة لنسب وشروط صليحة الوقلات الوربية والاجزاء البحرية والريية المهمة بالاقر لنسب.	المادة ٢٠ : موافقة كسا وربت من مجلس النواب واعقب ما ورد فيها فقرة (١) واضافة فقرة جديدة برقم (ب). ب- كما يحدد النظام المقرر اليه في الفقرة (١) من هذه المادة لنسب وشروط صليحة الوقلات الوربية والاجزاء البحرية والريية المهمة بالاقر لنسب.	المادة ٢٠ - تتولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع التربة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي : ١- مراقبة مسجل ثروت التربة وضبطها إلى الحد المسموح به بيئياً.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأكبر	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كسما وريت في المشروع
المادة ٢١ : الفترة (ب) : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان مع إجراء المصوح للتشوي التالي شطب عجلة (وتحجيد) والاستعانة عليها بعجلة (يحدد).	المادة ٢١ : الفترة (ب) : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان مع إجراء المصوح للتشوي التالي شطب عجلة (وتحجيد) والاستعانة عليها بعجلة (يحدد).	المادة ٢١ : الفترة (ب) : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان مع إجراء المصوح للتشوي التالي شطب عجلة (وتحجيد) والاستعانة عليها بعجلة (يحدد).	المادة ٢١ : الفترة (ب) : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان مع إجراء المصوح للتشوي التالي شطب عجلة (وتحجيد) والاستعانة عليها بعجلة (يحدد).	المادة ٢١ : إذا أوتجست أي مخالفة لهذا القانون في أي من المحلات المصوم عليها في الفترة (١) من مدة المادة ولم يتم المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها له المصور المسم أو من يؤرضه بطلب قضاة المخالفة إلى المحكمة من قبل المدو العام لإعلاق الحمل أو المشاة أو المؤسسة التي أركت فيها المخالفة وإلزم المخالف بإزالتها خلال المدة التي تحددها له وتسببه مينا لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالتها بعد المدة المحددة لذلك.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب الأكبر	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كسما وريت في المشروع
المادة ٢٢ : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان.	المادة ٢٢ : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان.	المادة ٢٢ : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان.	المادة ٢٢ : مواقعة على على قرار مجلس الأعيان.	المادة ٢٢ : لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أو لأي جهة أخرى أن يلقى أي سلة ملوثة أو ضارة بالبينة البحرية في المياه الإقليمية أو على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والسمات المحددة بقرار من المصور العام.
المادة ٢٨ : الفترة (ب) : الامرار على قرار مجلس النواب ككون الاجراءات منصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية الوارد ذكره في الفترة (١) من المادة.	المادة ٢٨ : الفترة (ب) : الامرار على قرار مجلس النواب ككون الاجراءات منصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية الوارد ذكره في الفترة (١) من المادة.	المادة ٢٨ : الفترة (ب) : الامرار على قرار مجلس النواب ككون الاجراءات منصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية الوارد ذكره في الفترة (١) من المادة.	المادة ٢٨ : الفترة (ب) : الامرار على قرار مجلس النواب ككون الاجراءات منصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية الوارد ذكره في الفترة (١) من المادة.	المادة ٢٨ : تتعرض المحكمة في المرام التي تتحقق عليها أحكام هذا القانون على وجه الاستعانة وفقاً للمساحات والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون محاكم الصلح.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

مُحَضَّرُ الْجُلُوسَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ الدُّورَةِ الْاِسْتِثْنَائِيَةِ الْاُولَى الْمُعَدَّةِ فِي ١٩٩٥/٨/٢٤ م ٥٣

مكتبة الحرم

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
أحمد الطراونة .



السيد أحمد الطراونة : بعد ان اطلعت على التعديلات على قانون البيئة وجدت ان التعديلات التي اصر عليها مجلس النواب لا تؤثر على جوهر القانون ولكنها لو احيى سلبية او لغوية ، فاني أقترح ان نوافق على هذا القانون دون احواله كما ورد من مجلس النواب الا اذا كان لبعض السادة الاعيان رأي يخالف رأيي هذا .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الموافقة على قانون البيئة كما عاد اليها ثانية من مجلس النواب ؟ هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون ؟ شكراً لكم . وهذا الجاز طيب وان شاء الله بالتوفيق لوزارة البيئة لتطبيق هذا القانون .

« وهذا هو نص مشروع قانون البيئة لسنة ١٩٩٤ ، كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة » .

بسم الله الرحمن الرحيم

لمملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٩٣٧
التاريخ : ٢٧ / ٨ / ١٩٩٥

سيادة رئيس الوزراء الألفهم

اشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ب ل
٣٩٤٨/٨/١٦ تاريخ ١٩٩٤/٤/١٦ .

قرر مجلس الأعيان في جلسته الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية للمعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٧ الموافقة على (مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل .

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الحادية عشرة للمعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ والثانية عشرة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية كما ورد من الحكومة وبالشكل المعدل المذكور .

أبعث لسيادتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه وبصيغته النهائية ، رجاء التفضل بالتصديق بالمراسيم الدستورية عليه .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

أحمد اللوزي
رئيس مجلس الأعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون حماية البيئة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

المجلس : مجلس حماية البيئة

الرئيس : رئيس المجلس

المؤسسة : المؤسسة العامة لحماية البيئة

المدير العام : مدير عام المؤسسة

الصندوق : صندوق حماية البيئة

البيئة : المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من انسان وحيوان ونبات ويشمل الماء والهواء والأرض وما يؤثر على ذلك المحيط.

عناصر البيئة : الماء والهواء والأرض وما تشتمل عليها

التلوث : وجود ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها او يخل بالتوازن الطبيعي لها.

حماية البيئة : المحافظة على البيئة ومنع تلوثها وتدهورها او الإقلال من حذتها.

المحكمة : محكمة البداية

المادة ٣-١- تؤسس في المملكة مؤسسة رسمية عامة تسمى (المؤسسة العامة لحماية البيئة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وقبول الهبات والمنح والوصايا والوقف وإبرام العقود

مكتبة العمل

والقروض وينوب عنها المحامي العام المدني في الدعاوى التي تقيمها أو تقام عليها.

ب- ترتبط المؤسسة بالوزير.

المادة ٤- تهدف المؤسسة الى حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة وتنفيذ هذه السياسة بالتعاون مع الجهات المختصة.

المادة ٥- تحقيقاً للأهداف المقصودة من هذا القانون تمارس المؤسسة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية المهام والصلاحيات التالية :

أ- وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الإستراتيجية الوطنية اللازمة لذلك وتطويرها ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها.

ب- قياس عناصر البيئة ومتابعته من خلال المختبرات التي يعتمدها المجلس ويحدد فيها أسلوب تقويم المختبرات واعتمادها.

ج- إعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة.

د- إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة ودعمها.

هـ- مراقبة المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك المشاريع والشركات للتحقق من مدى تقيدها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير المعتمدة.

و- وضع التعليمات والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والتنمية والتجارية والصناعية والإسكانية وغيرها وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها كجزء من الشروط المسبقة لترخيص أي منها وتجديد ترخيصها.

ز- وضع أسس تداول المواد الضارة والخطرة على البيئة وتصنيفها وتخزينها ونقلها وإتلافها والتخلص منها وتحديد ما يمنع إدخاله منها الى المملكة وفقاً للنظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

ح- وضع أسس وشروط إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية ومراقبتها وسائر الشؤون المتعلقة بها وفقاً للنظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

ط- إعداد خطط التطوير البيئية.

ي- إصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة.

المادة ٦- يتألف المجلس برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

أ- المدير العام نائباً للرئيس

ب- وكيل أمانة عمان الكبرى

ج- أمين عام سلطة إقليم العقبة.

د- مدير الدفاع المدني العام.

هـ- أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

و- أمين عام وزارة الصحة.

ز- أمين عام وزارة الزراعة.

ح- أمين عام وزارة المياه والري.

ط- أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

ي- أمين عام وزارة الصناعة والتجارة.

ك- أمين عام وزارة التخطيط.

ل- أمين عام وزارة الداخلية.

م- أمين عام وزارة التربية والتعليم.

ن- أمين عام وزارة العمل.

س- مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

ع- رئيس جمعية البيئة الأردنية.

ف- رئيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

ص- رئيس الجمعية العلمية الملكية.

ق- رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية.

ر- ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والإختصاص يختارهم الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

المادة ٧-١- يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهرين وكما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه، ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره

أكثرية أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم.

ب- يصدر المجلس قراراته بالإجماع، أو أكثرية أصوات الحاضرين، وفي حالة

تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

مكتبة المجلس

ج- للمجلس ان يدعو لحضور اجتماعاته خبراء او مستشارين او اي شخص للاستئناس بأرائهم في الامور المعروضة عليه دون ان يكون لهم حق التصويت.

المادة ٨- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

- أ- إقرار السياسة العامة لحماية البيئة والاستراتيجية الوطنية لها والخطط والبرامج الخاصة بها.
- ب- إقرار المواصفات والمعايير القياسية لمواضع البيئة.
- ج- إقرار مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء.
- د- إقرار الحسابات الختامية للمؤسسة والتقارير السنوي.
- هـ- إقرار مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة.
- و- إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها.

ز- الموافقة على خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية.

ح- إصدار التعليمات بتحديد الأجور التي تستوفيها المؤسسة لقاء الخدمات التي تقدمها والتي تتعلق بالبيئة.

ط- النظر في الأمور التي يعرضها الوزير او المدير العام على المجلس من المسائل المتعلقة بالبيئة.

المادة ٩- تعتبر المؤسسة الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة ويترتب على الجهات الرسمية والأهلية فيها تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها فيه وفي أي تشريع آخر.

المادة ١٠- تعمل المؤسسة على تدعيم العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات الدولية والأقليمية في الأمور والشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتوصية بالإنضمام الى الاتفاقيات الدولية والأقليمية المتعلقة بتلك الشؤون ومتابعة تنفيذها.

المادة ١١- يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :

- أ- تنفيذ قرارات المجلس.

ب- للتنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى في تنفيذ المشاريع.

ج- إدارة شؤون موظفي المؤسسة ومستخدميها وضمان حسن سير العمل فيها.

د- إعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية وتقاريرها السنوي وتقديمها الى المجلس.

هـ- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالمؤسسة وتقديمها للمجلس.

و- ممارسة أي مهام أو صلاحيات أخرى يكلفه المجلس بها.

المادة ١٢- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي :

أ- الاجور التي تنقاضيها مقابل خدماتها.

ب- القروض والهبات والمساعدات التي تقدم للمؤسسة على ان يوافق مجلس الوزراء على ما يقدم لها من جهات اجنبية.

ج- الأموال التي ترصد لها في الموازنة العامة.

د- اموال صندوق حماية البيئة.

هـ- أي واردات أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

المادة ١٣- ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى (صندوق حماية البيئة) للإنفاق منه على حماية البيئة والمحافظة على عناصرها في سياق تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها.

المادة ١٤- تتكون الموارد المالية للصندوق من المساعدات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق من المؤسسات العامة والهيئات الأهلية والخاصة والهيئات العربية والإقليمية والدولية على ان يوافق مجلس الوزراء على الموارد التي تقدم للصندوق من الجهات الأجنبية.

ب- تحدد الإجراءات الخاصة المتعلقة بإيداع أموال الصندوق وحفظها

وصرفها وأوجه إنفاقها وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.

المادة ١٥- تضع المؤسسة الأسس والإجراءات اللازمة لتقويم الأثر البيئي للمشروعات بنظام خاص للتأكد من تفاعلها مع متطلبات البيئة والتنمية المستدامة.

المادة ١٦- تتولى المؤسسة بالتعاون والتنسيق والمساهمة مع الجهات المختصة بشؤون البيئة محلياً وإقليمياً ودولياً المحافظة على البيئة من التلوث وذلك فيما يتعلق

مكتبة العمل

بالقطاعات المتعلقة بالماء والهواء والتربة والأحياء النباتية والحيوانية والبيئة البحرية وذلك على الوجه المنصوص عليه في هذا القانون.

المادة ١٧- تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع المياه:

أ- إصدار معايير قياسية عامة للمياه بجميع استعمالاتها.

ب- مراقبة مصادر المياه من حيث التلوث.

المادة ١٨- تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع الهواء:

أ- إصدار مواصفات ومعايير قياسية تحدد بموجبها نسب الملوثات المسموح بها في الهواء.

ب- تحديد مواقع المنشآت التي تعتبر مصدراً لتلوث الهواء.

ج- إنشاء مراكز وأنظمة لمراقبة نوعية الهواء في المملكة وفحصها.

د- مراقبة انبعاث ملوثات الهواء ومصادرها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط انبعاثاتها.

هـ- تنظيم ومراقبة عمليات حرق الوقود لأغراض توليد الطاقة وغيرها من قبل الأفراد أو المؤسسات العامة والخاصة.

و- مراقبة آثار عمليات معالجة النفايات بجميع الوسائل أو الطرق المستخدمة لذلك.

ز- مراقبة انبعاث الأبخرة العضوية لتتوافق مع المواصفات والمعايير القياسية والنسب المقررة.

المادة ١٩- تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي في قطاع التربة:

أ- مراقبة مصادر تلوث التربة وضبطها إلى الحد المسموح به بيئياً.

ب- مراقبة أسباب الجفاف للتربة والتحصن لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منها.

المادة ٢٠- تعمل المؤسسة بالتعاون مع الجهات المعنية على ما يلي:

أ- منع لإخلال أي نفايات خطرة إلى المملكة أو طمرها فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ب- وضع التعليمات لتصنيف النفايات وتحديد درجة خطورتها وكيفية معالجتها.

المادة ٢١- تحدد بنظام المواصفات والشروط الواجب توافرها في أي محمية طبيعية للأحياء البرية والمائية أو أي متنزه وطني للمحافظة عليها وحمايتها بيئياً.

المادة ٢٢- أ- للمدير العام أو من يفوضه خطياً الدخول إلى أي محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو أي منشأة أو مؤسسة أخرى للتأكد من مطابقتها ومطابقة أعمالها للشروط البيئية المقررة على أن يتم تطبيق أحكام هذه الفقرة بالتعاون والتنسيق المسبقين مع الجهات المسؤولة عن تلك المحلات والمؤسسات.

ب- للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يأمر المنشأة أو المؤسسة أو المحل المخالف ويحدد مدة لإزالة المخالفة، فإذا لم تزل يحيل المخالف إلى المحكمة، على أنه يجوز للمدير العام إغلاق المنشأة أو المؤسسة أو المحل ابتداءً إذا كانت المخالفة جسيمة وذلك إلى حين إزالة المخالفة.

ج- للمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل أو المنشأة أو المؤسسة وإلزام المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحددها له، وتضمنه مبلغاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالتها بعد المدة المحددة لذلك.

د- يحكم على مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار في حالة التكرار للمرة الثانية وبالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ثلاثة أشهر في حالة التكرار للمرة الثالثة وما بعدها.

المادة ٢٣- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يلقي أي مادة ملوثة أو ضارة بالبيئة البحرية في المياه الإقليمية أو على منطقة النشاط ضمن الحدود والمساحات التي يحددها الوزير بناءً على تنسيق من المدير العام.

مكتبة المجلس

المادة ٢٤- أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بكلا العقوبتين ربان الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب الذي تم سكب أي مادة ملوثة أو تفرغها أو إلقائها في المياه الإقليمية أو منطقة النشاط من باخرته أو سفينته أو ناقلته أو مركبه.

ب- بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة بحكم المسؤول عن ارتكاب المخالفة المنصوص عليها بإزالة أسبابها خلال المدة التي تحددها المحكمة وفي حالة تخلفه عن ذلك تتولى المؤسسة إزالتها على نفقته مضافاً إليها (٢٥٪) منها نفقات إدارية وإبقاء الباخرة أو السفينة أو الناقلة أو المركب بكامل محتويات كل منها تحت الحجز إلى أن يتم دفع المبالغ المترتبة عليها.

المادة ٢٥- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين ألف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بكلا العقوبتين كل من قام بقطف المرجان والاصداف وإخراجها من البحر أو أضر بها أو تسبب بالإضرار بها بأي صورة من الصور.

المادة ٢٦- أ- لا يجوز طرح أي مواد ضارة بصحة البيئة أو تصريفها أو تجميعها سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية أو مشعة أو حرارية في مصادر المياه أو تخزين أي مواد منها على مقربة من مصادر المياه وضمن المسافة التي يحددها الوزير بناء على تنسيب المدير العام من تلك المصادر.

ب- يستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة المواد التالية وذلك وفقاً لما تحدده التعليمات التي يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير العام.

١- للمواد التي تستعمل لمعالجة مواد أخرى لجعلها مطابقة للمواصفات والمقاييس والمعايير.

٢- للمواد المستعملة في مكافحة الآفات بما في ذلك الأعشاب والحشرات والقوارض ضمن المواصفات المعتمدة.

٣- المواد المستعملة لأغراض التجارب والبحوث العلمية بعد معالجتها حسب المواصفات المعتمدة.

ج- كل من قام بأي عمل من الأعمال المنصوص عليها والمبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بكلا العقوبتين ويحكم بإزالة أسباب المخالفة خلال المدة التي تحددها المحكمة وفي حالة تخلفه عن ذلك تتولى المؤسسة إزالتها على نفقته مضافاً إليها (٢٥٪) منها نفقات إدارية ويغرم بمبلغ لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مئتي دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالة المخالفة بعد المدة التي حددت له لإزالتها.

المادة ٢٧- أ- تحدد مصادر الضجيج ومواصفات الحد الأعلى لتلك المصادر وبيان كيفية تجنبها أو التقليل منها إلى الحد الأدنى المسموح به بيئياً بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس.

ب- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة والتعليمات الصادرة بموجبها يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر واحد أو بكلا العقوبتين.

المادة ٢٨- أ- على أصحاب المصانع والمركبات التي تتبع منها ملوثات البيئة تركيب أجهزة عليها لمنع أو تقليل لانتشار تلك الملوثات منها والتحكم في الجزئيات الصلبة قبل انبعاثها من المصنع أو المركبة في الجو إلى الحد المسموح به بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.

ب- كل من ارتكب من أصحاب المصانع أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم إلزامها خلال المدة التي تحددها له المدير العام أو من يفوضه بذلك للمدير العام أن يحيل المخالفة إلى المحكمة التي لها إصدار القرار بإغلاق المصنع والحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بالحبس لمدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثين يوماً أو بكلا العقوبتين، وإلزامه بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحددها له وتضمينه بمبلغ لا يقل عن خمسين

ديناراً ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن إزالة المخالفة بعد المدة المحددة لإزالتها.

ج- كل من ارتكب من أصحاب المركبات أو سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بإزالتها خلال المدة التي يحددها له المدير العام أو من يفوضه بذلك فلا في منهما أن يأمر بحجز المركبة بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون السير.

د- يحكم على مرتكبي المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمثل الحد الأعلى لعقوبة الغرامة أو لعقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة حسب تقدير المحكمة لأي من العقوبتين وذلك في حالة تكرار المخالفة للمرة الثانية وثلاثة أمثال الحد الأعلى لعقوبة الحبس في حالة التكرار للمرة الثالثة وما بعدها.

المادة ٢٩- تنظر المحكمة في الجرائم التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون على وجه الاستعجال وفقاً للصلاحيات والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية.

المادة ٣٠- ينقل الموظفون والمستخدمون وسائر العاملون في دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة إلى المؤسسة عند صدور هذا القانون.

المادة ٣١- أ- تتمتع المؤسسة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

ب- تعتبر أموال المؤسسة من الأموال العامة وتحصل بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ٣٢- أ- يقدم المدير العام في نهاية كل سنة مالية تقريراً إلى المجلس بأعمال المؤسسة وخططها المستقبلية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر كانون الثاني من كل سنة.

ب- تنظم حسابات المؤسسة وفقاً للأصول المحاسبية ويتولى ديوان المحاسبة تدقيقها.

المادة ٣٣- للوزير أن يفوض المدير العام أو المحافظ بعضاً من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٣٤- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالأجور والتأمينات التي تستوفيها

المؤسسة مقابل الخدمات التي تقدمها بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة ٣٥- يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة ٣٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أحمد اللوزي
رئيس مجلس الأعيان

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

مكنا من العمل

دولة رئيس المجلس : سماحة الشيخ عبد العزيز الخياط .

الدكتور عبد العزيز الخياط : هل تسمح لنا ان نتحدث بكلمات حول بيان جلالة الملك وخطابه السامي الذي القاه امس حول الموقف الراهن ، هل تسمح دولتكم بهذا ؟

دولة رئيس المجلس : هذا موضوع له الأولوية ، تفضل .



الدكتور عبد العزيز الخياط :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس
حضرات الاخوة الاعيان الكرام

لقد استمعنا امس الى خطاب صاحب الجلالة الملك الحسين الشافي الوافي ، والبيان الواضح الناصح ، والكلمات الصادقة المعبرة عن وجدان هذه الامة ، وموقف الشعب الاردني تجاه اخوته في العراق ، ماضياً وحاضراً ، وموقفه دائماً بلداً للاحرار ، وموقفاً

للاحرار ، وملجأ المظلومين يفيقون اليه ليجدوا الرغد والعون والطمأنينة والامان ، لقد كان البلد الذي استقبل الاخوة من فلسطين الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق ، فكان لهم البلد الأول تقاسم معهم المأوى والارض والغذاء والعمل ، وصاروا منذ الحقبة حتى اليوم شعباً اردنياً واحداً تعزيزاً لأخوة الاسلام والحضارة والتاريخ منذ كانت بلاد الشام وحدة واحدة جزءاً من امة واحدة .

واستقبل الاحرار من شتى بقاع الارض العربية فبنوا معاً هذا البلد شامخاً عزيزاً قوياً كريماً ، مع الهاشمية فيهم النبوة واصالة الاردن ومسجد العروبة والاسلام والتاريخ ... والذين تنبأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجروا اليهم ولا يجدون في صدورهم خرجاً مما اوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شغ نفسه فاولئك هم المفلحون » .

وظل الاردن مع القدس والاقصى مسجداً وقبة وساحات الراعي والمؤازر والمصلح والباقي العامل للانقاذ واستقبل الاردن من قبل الذين طحتهم فتنة الخليج ومحنة الكويت واخرجوا من الارض ساهموا في نهضتها بغير حق ، فكان اردن الحسين الملجأ الذي أوامهم وحماهم واقلدهم فمنهم من استقر في وطنه ورفع عنه البؤس والضيق والحرمان ، ومنهم من مّر بالاردن فأواه وأقلده ، والفدّة الى بلده آمناً مكرماً .

وصبر الاردن على بلواء الفتنة وبأسها كما قال جلالة الحسين ووقف أياً عزيزاً لم

واكراداً شمالاً ووسطاً وجنوباً قبائل وعائلات وافراداً » وان هذه أمتكم امة واحدة وانا ربكم فانقون » .

ونحن مع الحسين في وقفته ماضياً وحاضراً وصبراً وعملاً » فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين » .

ولهذا فأنتي اقترح على مجلسكم الكريم ان يعلن كما اعلن دائماً تأكيده لخطوات الحسين في موقفه وعمله لانقاذ العراق من ظلم الاهل وحصار الامم رحمةً بأبنائه واطفاله وشيوخه ونسائه وازواجه » ووسع ربنا كل شيء علماً ، على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين » . واصبر صبراً جميلاً انهم يرونه بعيداً ولراه قريباً » والله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً سماحة الأستاذ ، معالي الأستاذ احمد العقابلة .



السيد احمد العقابلة : شكراً سيدي الرئيس .

تدعن هامته ، ولم تهن عزيمته في مواجهة الحقبة حتى خفف البأساء والضراء وما زال .

واليوم يقف مع شعب العراق وقفته التي لم تتغير ولم تتبدل في تأييده والوقوف في كل معاناته متناسياً ماضياً اليماً ملطخاً بالدم ، وناصرراً لهذا الشعب في يوم أزال تخلف الستين الماضية فبنى نفساً بالقوة المادية والمعنوية ، ويوم تكبته ووجد من ملك الاردن السيد الهاشمي العربي الأمي المسامح ومن شعبه الكريم المعطاء ، بدأ تنصره ، وعملاً يسعده ، ومعوثة ترفع عنه معاناته » والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » .

هذا الشعب العراقي الذي ضحى بما يملك ووضع في البأساء والضراء ، ووجد الجوع والفقر والحرمان والآلام والبطش والدماء ، ولجأ الى ما لا يد منه ، لقي من الحسين اليد الحانية المسعفة والملجأ الكريم لابنائه الذين عر عليهم ان يظل شعب العراق في وحدة الظلم والمعاونة .

ونحن مع جلالته الذي وضع ما كنا نبغي توضيحه يوم تساءلت في جلسة الاعيان يوم الاثنين الماضي من سيادة الشريف زيد رئيس الوزراء مريداً من التوضيح والتوثيق رداً على اسئلة وتساؤلات الكثيرين بشأن موقف الاردن من العراق ومن لجأ من العراق ، فكاتب كلمة الحسين امس أروع بيان واوضح اجابة ، فنحن معه في تأييد شعب العراق وشجب كل ظلم يقع عليه ، وفي العمل على رفع معاناته والحصار عنه ، واعادة الهدوء والاستقرار والأمن والأمان والوحدة له ، سنة وشيعة ، عرباً

مكذبات العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الاخوت والاخوة الافاضل
أعضاء مجلس الأعيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد

لقد قبل الكثير الكثير عن موقف الاردن
من العراق ومن شعب العراق منذ لجوء الفريق
أول حسين كامل وحتى الآن ...

فهذا يتهم ، وذلك يدافع ، وغيرهما
يفسر الامور على هواه ...

وكل منا شعر ولا شك بالبليلة التي
ضجت على الشعب الأردني خلال هذه
الأيام ، ولحسم هذه الامور وبالحسن الكامل
للمسؤولية وبكل الشعور بدقة الموقف وبضرورة
وضع الامور في مسارها الصحيح جاء خطاب
الحسين يوم أمس لمكاشفة هذه الأمة والشعب
الأردني جزء منها ومصارحتها بموقف الأردن
العربي والقومي المتسمي والتأكيد على ثوابت
الأردن تجاه اشقائه من أقصى المشرق الى أقصى
المغرب وبخاصة العراق الذي ما لوى الأردن
عنه في يوم من الأيام وما أدار له ظهره في
لحظة من اللحظات بل كان دائماً وابداً الداعم
والمساند في كل موقف وقف النصر والمؤازر
كلما ادلهم خطب أو حاق بالعراق وشعب
العراق مكر أو تعرض لمكروه أو حل به ضيق
شدني ولا أدل على ذلك من موقف الحسين
وحكومته وشعبه الضابط والدائم لرفع الحصار
عن العراق الأشم الذي يعاني شعبه من

الضيق والعنت والكرب ما تعجز عن وصفه
الكلمات ...

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان

إن الاردن يطلق في مواقفه من اشقائه
من ادراكه لدوره الذي ورثه قائده منذ الثورة
العربية الكبرى وحتى الآن ومن عمق معرفته
وايمانه وبصيرته بواجبه الاخوي والقومي
والانساني وليس معقولاً أو مقبولاً بل
ومرفوضاً كل الرفض ما يذهب إليه بعض
من يفسرون الامور على هواهم من تذكر
الأردن لدوره أو خروجه على قيمه وأصاليته
وتقاليده أو تأمره على هذا البلد الشقيق أو
ذاك ، فسياسة الأردن واضحة حكيمة صريحة
تنطلق من قيم هذه الأمة بحكمها موثيق وقيم
وأخلاقيات أصيلة ثابتة وما قول جلالته قبل
بضعة أيام (ان العراق عميقنا ونحن رثته
وسبقني بوابتنا مفتوحة له) إلا ترجمة حقيقية
وتجسيد واقعي لهذا النهج الذي انتهجه منذ أن
وجد وسيبقى كذلك على مر الزمان .

والأردن وكما عبر الحسين بخطابه يوم
أمس وكما يؤمن شعبه لا يقبل أن يكون مقراً
لقامر ضد أي قطر عربي ، بل إنه لحرص كل
الحرص على أن تظل علاقاته باشقائه علاقات
ود وتقاهم وأخاء وتسامح وتعاون على البر
والنقوى وترفع عن صفائر الامور وكبائرها
وتجاوز لجميع الخلافات وحرض على حسن
الجوار والتعاون وعلى التعامل مع الجميع بما
عرف عن قيادته وعن شعبه من نخوة وشهامة
وطيبة وحسن تعامل وكرام أخلاق .



السيد نذير رشيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

التي على الاقتراح الذي تقدم به الاخوة
المحترمون معالي الدكتور عبد العزيز الحياط
ومعالي السيد احمد العقابية بتوجيه جزيل
الشكر والرفان والتأييد المطلق الى جلالة
الحسين المظلم حفظه الله . القائد والمرشد على
ما جاء في خطابه الكريم الصادق الشجاع الى
اسرته الاردنية وإلى العالم العربي كافة بوضع
به دون لبس او غموض . وبأرقى ما يكون
الخطاب السياسي حقيقة الموقف الأردني من
العراق الشقيق في ازمته الحالية والمستمرة منذ
زمن بعيد أن كثرت الاشاعات والاخبار
بحسن لية جيداً وسوء لية أحياناً .

لقد بين خطاب الحسين حفظه الله
ثوابت الموقف الأردني تجاه العراق الشقيق النابع
من مصلحة البلدين الشقيقين فمن الرقة التي
يتنفسون منها الآن . وهم عميقنا الاستراتيجي
وظهيرنا الذي لم يخلدنا مرة واحدة .

وكل الأمل والرجاء ان يخرج العراق
الشقيق من عزلته وأن لا يؤدي ما حدث إلى
تضييق الخناق وتشديد الحصار على الشعب
العراقي الشقيق وتعريضه إلى مزيد من الضغط
والمعاناة والكبت والاضطهاد والفقر والجوع
وسوء التغذية والتشرد الوباء والأمراض
والحرمان .

وكل الأمل ان لا تتوقف مسيرة
المصالحة العربية لاجتناب اسباب الخلاف
والترفع عن الاحقاد ونسيان كل ما مضى
بالرغم من مساوئه وعدم الالتفات الى الخلف
إلا بمقدار ما تخرج منه بعبرة وعظة ودرس
لبناء مستقبل الاجيال القادمة وتسليمها امانة
المسؤولية سليمة نقية قوية معافاة ...

وكل التوجه للحسين الانسان وقادة هذه الأمة
جميعاً ان تستمر الجهود الحرة المباركة مع
جميع مراكز القوة في العالم كله لرفع الحصار
عن شعبنا العراقي الصابر المصابر ودعاه بكل
ما نستطيع من تأثير وامكانات حتى تنفجر هذه
الغممة ويرفع الحصار وتزول المعاناة وتعود
لاخوتنا في العراق طمأنينتهم وثقتهم وراحتهم
وأمنهم وسعادتهم (ويومئذ يفرح المؤمنون
بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم) .

ومع الحسين القائد في مواقفه القومية
والاسلامية والانسانية البناءة الحكيمة الصائبة
بإذن الله . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الأخ ، سعادة المنيد نذير رشيد .

مكتبة العدل

جاء حديث القائد يؤكد مرة أخرى أن لا مطمح للأردن ولا مطمح إلا أن يكون العراق قوياً معافاً موحداً على كامل التراب العراقي وأن اردن العرب سيكون دائماً وكما كان ملجأ لكل العرب وستراً يحتمون بحماه ويستظلونه بحرية .

شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة

السيد حماد المعايطة .



السيد حماد المعايطة :

دولة الرئيس

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة

استمعنا بكل قلب مفتوح واذن صاغية مع أبناء الشعب الاردني الكريم لكل كلمة وردت في خطاب جلالة قائد الوطن الممدى . الذي عبر به تمييزاً صادقا عن المكونات في النفس .

لقد جاء الخطاب ليؤكد ثوابت مواقف

الأردن مع أمته ومع شعب العراق . وما كان الحسين في يوم من الايام الا ذخيرة الأمة التي لا تنضب في سداد الرأي والحكمة والدفاع عنها في كل محفل ومجال وسيبقى الاردن كبير كما هو في كل موقف .

دولة الرئيس ، السادة الكرام

اننا مع شعب العراق الأبي كما هو موقفنا دائماً ولنسنا مع هدر طاقاته وإمكاناته التي هي إمكانيات الأمة واننا نتمنى أن يحظى بالديمقراطية والتعددية التي نعيشها فيمر على كل عربي حر أن يصل شعب العراق الى ما وصل اليه ونتمنى أن يعود العراق كما كان في ضوء وحدته الوطنية والحفاظ على كامل تراثه العزيز الذي يشكل عمق الأمة فإننا من خلال الإيمان بقيادة الحسين الملهمة نؤيد بكل ثقة وشجاعة كل كلمة وردت بالخطاب السامي ونضرع لله جل وعلا ان يحفظ الحسين القائد ليبقى المرشد والهادي للأمة وأن يمهده الله بمدد من عنده ليبقى الأردن العزيز فلماً شامخاً يستظل بها الخائرين الأحرار من أبناء الأمة وسيبقى أبناء الأردن جوداً . للحق مستمعي في حمل رسالة الوحدة والقوة والحرية وزلة الثورة العربية الكبرى واقترح على منجلكم الموقر رفع برقية تأييد إلى جلالة الملك المعظم تأييداً لما جاء بخطابه التاريخي السامي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، طبعاً بعد ان استمع المجلس الكريم الى اراء الأخوة الاعيان حول الخطاب السامي فإن سعادة العين يقترح توجيه برقية تتضمن هذه المعاني وتأييد



المجلس للمبادئ السامية والقومية التي عبر عنها جلالة اراء القطر العراقي الشقيق هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟

شكراً لكم ، وسأقوم بتوجيه هذه البرقية بعد الفراغ من هذه الجلسة .

السيد الأمين العام :

٤- قرارات اللجان :-

١- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ ، بشأن : مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

دولة رئيس المجلس : معالي السيد احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : اقترح ان يعفى المقرر من قراءة المواد وان يكتفى بالإشارة اليها والتعديلات التي اجريت عليها الا اذا كان لأي واحد من الاخوان اي رأي حول اي مادة .

دولة رئيس المجلس : لدينا اقتراح من

معالي السيد احمد الطراونة باعفاء المقرر من تلاوة القانون كله مادة مادة ، ولبدأ بحث القانون ونستعرضه مادة مادة لنيل موافقة المجلس ورأي في هذا القانون الهام الذي أخذ جلسات طويلة من اللجنة القانونية كما أخذ عملاً طويلاً واسعاً من مجلس النواب .

هل يوافق المجلس الكريم على الاعفاء ، ونأتي للقانون مادة مادة ؟

شكراً لكم ، تفضل سعادة المقرر .

السيد جودت السبول مقرر اللجنة

القالونية : قبل ان اشرح في قراءة قرار اللجنة القانونية اود ان اقدم لذلك بتوضيح لا بد منه وهو ان السادة الاعضاء سيلاحظون بان القرار خلا من توضيحات كنا نتمنى لو استطعنا ادراجها في مته ، لكننا لو فعلنا ذلك لاستغرق ذلك ضعف عدد صفحات القرار على الأقل فهو كما ستلاحظون او لاحظتم مؤلف من (١٥) صفحة دون ان نلعل بعض التحفظات وبعض القرارات وبعض الموافقات .

وسوف اكون على استعداد لشرح اي

نقطة يطلب اي من الاعضاء المحترمين شرحها او توضيح اسباب الشطب او التعديل ليكون المجلس الموقر في صورة ما جرى وتم في اللجنة القانونية الكريمة . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، تفضل .

السيد المقرر :

مكتبة العدل

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥، ٢٤ و ١٩٩٥/٨/١٩، ١٦، ١٤، ١٣، ١٢، ٦ برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان الأستاذ أحمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة معالي العين جودت السبول وأعضاء اللجنة أصحاب الدولة والمعالي والسعادة الأعضاء السادة:-

زيد الرفاعي، أحمد الطراونة، سالم مساعدة، طاهر حكمت، د. عبد اللطيف عربيات، محمد عودة القرعان، نذير رشيد، د. كمال الشاعرن، نائلة الرشدان.

كما حضر جانباً من هذه الاجتماعات من الأعيان اصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة:-

عز الدين المفتي، عبدالله صلاح، د. معن أبو نوار، د. كامل أبو جابر، د. جواد العناني، ليلى شرف، د. نسيم عبيدات، أحمد العقابلة، أحمد سعود العدوان، حماد المعاينة، مشهور أبو تايه، صيتان الماضي، وحضر الاجتماع من الحكومة معالي وزير العمل د. نادر أبو الشعر، وعطوفة أمين عام الوزارة.

وذلك للنظر في مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ المحال للجنة من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء التوصية اللازمة بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في مواد مشروع القانون المذكور أعلاه والاستماع إلى آراء ووجهات نظر كل من رئيس وأعضاء غرفة تجارة عمان والأمن العام لاتحاد نقابات العمال وممثلي نقابات أصحاب العمال والإطلاع على المذكرات المقدمة إلى اللجنة قررت الموافقة على مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ كما ورد من مجلس النواب مع إجراء التعديلات التالية:-

المادة -٢-

تعريف الهيئة يصبح تحت تعريف الجمعية وبالنص التالي:-

الجمعية: الهيئة التي تمثل اصحاب العمل.

العمل: كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر

سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو

موسمي.

النزاع العمالي الجماعي: كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة

من جهة وبين صاحب عمل أو الجمعية من جهة

أخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره

أو يتعلق بظروف العمل وشروطه.

عقد العمل الجماعي: موافقة كما ورد من مجلس النواب مع حذف كلمة

(الهيئة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) وتقديم

تعريف عقد العمل الجماعي ليصبح بعد تعريف

(العمل الموسمي)

إضافة تعريف جديد بعنوان (عقد العمل) ويأتي بعد تعريف عقد العمل

الجماعي وذلك بالنص التالي:-

عقد العمل: اتفاق شفهي أو كتابي صريح أو ضمني يتعهد

العامل بمقتضاه أن يعمل لدى صاحب العمل

وتحت إشرافه أو إدارته مقابل أجر ويكون عقد

العمل لمدة محددة أو غير محددة أو لعمل معين

أو غير معين.

هناك تحفظ على تعريف (المستحق) من قبل معالي العين طاهر

حكمت ومعالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

مكتبة العمل

المادة - ٣ -

الفقرة (ب): حذف هذه الفقرة

الفقرة (د): نقل عبارة (بتنصيب الوزير) لتصبح بعد عبارة (مجلس الوزراء)

الفصل الثاني يصبح (التفتيش على العمل)

المادة - ٦ -

حذف هذه المادة.

المادة - ٧ -

إعادة صياغتها على النحو التالي

تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم كما تحدد التزامات صاحب العمل اتجاههم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية

المادة - ٨ -

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع حذف كلمة (والأجر) والاستعاضة عنها بكلمة (وأجره)

المادة - ٩ -

الفقرة (ب): حذف كلمة (فللوزير) والاستعاضة عنها بكلمة (للمفتش)

الفقرة (ج): حذف كلمة (بعقوبة) والاستعاضة عنها بعبارة (بازالة المخالفة وبغرامة).

هناك تحفظ على الفقرة (ج) من المادة (٩) من أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة:

أحمد الطراونة، طاهر حكمت، محمد عودة القرعان، نائلة الرشدان.

المادة - ١٠ -

الفقرة (أ): إعادة صياغتها على النحو التالي:-

تتولى الوزارة مهام تنظيم سوق العمل، والتوجيه المهني، ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات المختصة.

الفقرة (ج): توافق اللجنة على شطبها مع توصية للحكومة بضرورة إصدار قانون خاص لإنشاء هذه المؤسسة.

المادة - ١٤ -

إضافة كلمة (عمل) بعد كلمة (إصابة) الواردة فيها.

يوجد تحفظ على هذه المادة من معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وسعادة السيدة نائلة الرشدان وملاحظة حول ذلك من معالي العيزن سالم مساعدة.

الفصل الرابع (عقد العمل الجماعي) يصبح (عقد العمل)

المادة - ١٥ -

الفقرة (أ): شطب هذه الفقرة ونقل تعريف (عقد العمل) الى المادة

الثانية من هذا القانون ليكون بعد تعريف (عقد العمل الجماعي).

هناك تحفظ لمعالي العيزن طاهر حكمت حول الفقرة (ج) من

المادة: (١٥):

الفقرة (و) (البند ١): إعادة صياغته على النحو التالي:-

مكتبة العمل

١ - لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقالة رفع دعوى مباشرة على صاحب المشروع للمطالبة بما يستحق لهم قبل المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب المشروع وقت رفع الدعوى.

البند (٢): موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (ايضاً) والاستعاضة عنها بكلمة (رفع) وشطب كلمة (قبل) والاستعاضة عنها بكلمة (على).

المادة - ١٦ -

شطب عبارة (بسبب بيع المشروع أو دمج أو انتقاله بطريق الارث أو لأي سبب من الأسباب) والاستعاضة عنها بعبارة (بسبب بيع المشروع أو انتقاله بطريق الارث أو دمج المؤسسة أو لأي سبب آخر) اضافة الى شطب كلمة (والمستحقة) والاستعاضة عنها بكلمة (مستحقة).

المادة - ٢٤ -

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة - ٢٥ -

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع اضافة عبارة (ويحتسب التعويض على أساس آخر اجر تقاضاه العامل) الى اخر المادة و اضافة عبارة (من هذا القانون) بعد عبارة (في المادتين ٤٤ و ٤٥)

المادة - ٢٦ -

شطب كلمة (المحدد) الواردة في الفقرتين (أ ، ب) والاستعاضة عنها بكلمة (محدد).

المادة - ٢٧ -

البند (١): من الفقرة (أ) موافقة كما وردت في مشروع الحكومة
البند (٣): من الفقرة (أ) اضافة عبارة (أو الحج) بعد عبارة (التقافة الخمالية) و اضافة عبارة (للتفرغ للعمل النقابي أو) بعد عبارة بين الطرفين.
البند (٤): من الفقرة (أ) شطب هذا البند.

المادة - ٢٨ -

الفقرة (ز): شطب عبارة (بجناية أو جناية ماسة) والاستعاضة عنها بعبارة (بجناية أو بجناية ماسة)
الفقرة (ح): اضافة كلمة (العامة) بعد كلمة (بالاداب)

المادة - ٢٩ -

شطب عبارة (وما يترتب له من تعويضات تعطى وضرر) الواردة في مطلعها.

المادة - ٣١ -

اضافة فقرة جديدة برقم (د)

مكتبة المجلس

الفقرة (د): يحق للعامل الذي علق عقد عمله وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة.
هناك تحفظ لمعالي العيين طاهر حكمت على المادة (٣١)

المادة - ٣٢ -

موافقة كما وردت من مجلس النواب وتوصية للحكومة بضرورة تعديل قانون الضمان الاجتماعي لشمول فئة العمال الذين أنهيت خدماتهم وغير الخاضعين لأحكام هذا القانون في منحهم مكافأة نهاية الخدمة.

المادة - ٣٨ -

الفقرة (د): شطب كلمة (له) والاستعاضة عنها بكلمة (للمتدرب).

المادة - ٤٣ -

الفقرة (أ) البند (٢): إعادة صياغته على النحو التالي:-

العمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو انسحاب النقابة من الاتحاد الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك النقابة أو كانت النقابة عضواً في الاتحاد وقت إبرام العقد.

المادة - ٤٨ -

الفقرة (ج): شطب كلمة (واقساط) والاستعاضة عنها بكلمة (واقساطه) لتأتي بعد كلمة (الاجتماعي).

المادة - ٥٠ -

موافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة مع إضافة عبارة (أو يحوزها) بعد كلمة (يملكها) وشطب كلمة (عن) والاستعاضة عنها بكلمة (على)

المادة - ٥٢ -

الفقرة (ب): إضافة عبارة (المؤسسة و) بعد عبارة (على أموال).

المادة - ٥٥ -

شطب هذه المادة وإعادة الترتيم.

المادة - ٥٦ -

إعادة صياغتها على النحو التالي:-
على كل صاحب عمل يستخدم خمسة عمال فأكثر أن يحتفظ في مكان العمل بسجل يبين فيه اسم كل عامل وتاريخ التحاقه بالعمل وأن يعرض بصورة واضحة إعلاناً بأوقات العمل والاستراحة الأسبوعية المقررة والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل.

المادة - ٥٧ -

موافقة مع نقلها لتصبح مكان المادة السابقة (٥٦).

مكتبة أحمد الجمل

المادة - ٦٨ -

شطب كلمة (بأجر) الواردة فيها.

المادة - ٦٩ -

شطب عبارة (آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو الى عمل يقع خارجها) والاستعاضة عنها بعبارة (يقع خارج المملكة).

المادة - ٧٢ -

اضافة كلمة (للمرأة) الى مطلع المادة وحذف كلمة (تزيد) والاستعاضة عنها بكلمة (يزيد).

المادة - ٧٤ -

شطب كلمة (تشغيل من) والاستعاضة عنها بعبارة (تشغيل الحدث الذي).

المادة - ٧٥ -

شطب كلمة (يبلغ) والاستعاضة عنها بكلمة (يكمل).

المادة - ٨٥ -

الفقرة (أ): اضافة عبارة (أو مكان العمل) بعد عبارة (إغلاق المؤسسة) وشطب كلمة (فيها) والاستعاضة عنها بكلمة (فيهما).

الفقرة (ج): اعادة صياغتها على النحو التالي:
يراعى في حالة إغلاق المؤسسة أو مكان العمل أو إيقاف الات فيهما عدم الإخلال بحق العمال في تقاضي أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو الإيقاف.

الفصل الحادي عشر

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (وجمعيات اصحاب العمل).

المادة - ٨٨ -

الفقرة (ب): مخالفة لمعالي العين طاهر حكمت

المادة - ١٠١ -

اعادة صياغة مطلعها على النحو التالي:
تضع كل نقابة نظامها الداخلي على أن يتضمن الأمور التالية:-

المادة - ١٠٢ -

موافقة كما وردت من مجلس النواب واعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرتين التاليتين اليها برقم (ب) و (ج) على التوالي.
ب: تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاه.
ج: على نقابات العمال وجمعيات اصحاب العمل المذكورة أعلاه توفيق أوضاعها وانظمتها وتسمياتها مع احكام هذا القانون خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذه.

مكذات العمل

المادة - ١٠٣ -

الفقرة (أ): موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (أو لجمعية اصحاب العمل) بعد عبارة (نقابة للعمال) و اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات) البند (١): من الفقرة (أ): اعادة صياغته على النحو التالي:

١ - النظام الداخلي للنقابة أو الجمعية مدرجاً فيه اسمها ومركزها الرئيسي وعنوانها.

الفقرة (ب): موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (لمسجل النقابات) و اضافة عبارة (أو الجمعية) الى اخر الفقرة.

الفقرة (ج): موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات) و اضافة عبارة (أو جمعية) بعد عبارة (أي نقابة) وشطب كلمة (لها) الواردة فيها و اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (بتسجيل النقابة).

الفقرة (د): موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (أو جمعية) بعد عبارة (أي نقابة)

المادة - ١٠٤ -

الفقرة (أ): موافقة بعد اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (تعتبر النقابة) وشطب كلمة (النقابية) الواردة فيها.

البند (١) الفقرة (أ): موافقة مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات) وكذلك اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (بتسجيل النقابة).

البند (٢) الفقرة (أ): موافقة مع اضافة كلمة (أو) الى مطلع البند و اضافة عبارة (أو الجمعية) الى اخر البند.

البند (٣) الفقرة (أ): موافقة مع اضافة كلمة (أو) الى مطلع البند.

الفقرة (ب): شطب العبارة التالية الواردة في مطلعها (على النقابة تزويد مسجل النقابات) والاستعاضة عنها بعبارة (على النقابة أو الجمعية تزويد مسجل النقابات والجمعيات)

المادة - ١٠٥ -

اضافة عبارة (أو الجمعية) بعد كلمة (للقابة) وشطب عبارة (مسجل النقابات) ايما وردت والاستعاضة عنها بكلمة (المسجل) و اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات).

المادة - ١٠٦ -

اعادة صياغتها على النحو التالي:

يقوم المسجل بإلغاء شهادة تسجيل النقابة أو الجمعية اذا ثبت له انها أصبحت غير قائمة اما لحلها اختياريًا أو لانها خلت وفقاً لأحكام هذا القانون أو بقرار قضائي.

المادة - ١٠٧ -

اعادة صياغة عبارة (يجوز حل النقابة) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (تحل النقابة أو الجمعية) و اضافة عبارة (أو)

مكتبات العمل

الجمعية) بعد عبارة (العامة للنقابة) وشطب عبارة (الاتحاد العام للنقابات) والاستعاضة عنها بعبارة (الاتحاد العام لنقابات العمال).

المادة - ١٠٨ -

إضافة عبارة (أو الجمعية) بعد كلمة (النقابة) أينما وردت في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

المادة - ١٠٩ -

الفقرة (أ): إعادة صياغتها على النحو التالي:-

يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية في ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.

الفقرة (ب): موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (النقابة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) أينما وردت في هذا الفقرة.

الفقرة (ج): موافقة بعد شطب عبارة (نقابة من نقابات) والاستعاضة عنها بعبارة (جمعية من جمعيات) وشطب عبارة (والعمال) والاستعاضة عنها بعبارة (ونقابات العمال).

المادة - ١١٠ -

الفقرة (أ): إضافة عبارة (وللأعضاء المتفرغين للعمل فيها) إلى آخرها.

المادة - ١٢٠ -

الفقرة (ب): شطب كلمة (ترفق) والاستعاضة عنها بكلمة (يرفق).

المادة - ١٢٣ -

الفقرة (ج) البند (١): إضافة كلمة (جمعيات) قبل عبارة (اصحاب العمل).

المادة - ١٢٥ -

تحفظ من معالي العين طاهر حكمت

المادة - ١٢٨ -

شطب عبارة (ما تراه غامضاً فيه) وإضافة عبارة (لإزالة أي غموض فيه) بعد عبارة (اطراف النزاع).

المادة - ١٣٢ -

شطب كلمة (ملزماً) الواردة في مطلع المادة والاستعاضة عنها بكلمة (ملزمين).
الفقرة (ب): شطب عبارة (الخلفاء صاحب العمل بما) والاستعاضة عنها بعبارة (خلف صاحب العمل بمن).

المادة - ١٣٧ -

الفقرة (ج): موافقة كما وردت في مشروع الحكومة

هكذا عند العمل

المادة - ١٣٩ -

الفقرة (أ): موافقة بعد شطب عبارة (باستثناء الدعاوى المتعلقة بالأجور التي تختص سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون) الواردة فيها.

إضافة فقرة جديدة الى المادة (١٣٩) برقم (د).

(د): تستمر محكمة البداية بالنظر في الدعاوى العمالية المنظورة أمامها قبل نفاذ هذا القانون.

المادة - ١٤٢ -

شطب هذه المادة مع إعادة الترقيم.

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

اللجنة القانونية

لمجلس الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة بعد :- المادة ١ : موافقة بعد :- شطب (١٩٩٦) والاستعانة عليها بـ (١٩٩٥) وشطب كلمة (الذين) والاستعانة عليها بكلمة (ممن).	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العمل لسنة ١٩٩٣) ويحصل به بعد مودع ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ - تكون التكاليف والعبءات المالية جملتها وردت في هذا القانون المعفي المعسمة بما أقامه ما لم تحل الترقية على غير ذلك. المادة ٣ - وزارة العمل الوزير: وزير العمل الأمين العام: الأمين العام للوزارة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣
قانون العمل

اللجنة القانونية
لمجلس الأعيان

مكتبة الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
صاحب العمل : موافقة كما وردت	صاحب العمل : موافقة كما وردت	صاحب العمل : كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم بأي صفة كانت شخصاً أو أكثر مقابل أجر.
الهيئة : شطب كلمة (الهيئة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) وتصبح كما يلي : الجمعية : الهيئة التي تمثل أصحاب العمل. العمال : موافقة كما وردت	الهيئة : موافقة كما وردت المعامل : موافقة كما وردت	الهيئة : الجهة التي تمثل أصحاب العمل. المعامل : كل شخص تكرر أكل أو أنشى يؤدي صلاً لقاء أجر ويكون دائماً لأصحاب العمل وتحت إمرته ويشمل قائله الأحداث ومن كان قيد الحرية أو التأهيل.
العمل : كل جهد فكري أو جسماني يبذلته العمال لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي	العمل : موافقة بعد شطب كلمة (تسلسلي) والاستعاضة عنها بكلمة (تجري).	المعمل : كل جهد فكري أو جسماني يبذل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي.
العمل العرضي : موافقة.	العمل العرضي : موافقة كما وردت	العمل العرضي : العمل الذي تستدعيه ضرورات طارئة ولا تزيد مدة إيجاره على ثلاثة أشهر.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
العمل المؤقت : موافقة كما وردت من مجلس النواب	العمل المؤقت : إعلاء صياغة التعريف ليصبح بالتص التالي :	العمل المؤقت : العمل الذي تقتضي طبيعة تنفيذه وإيجاره مدة محدودة.
العمل الموسمي : موافقة كما وردت من مجلس النواب	العمل المؤقت : العمل الذي تقتضي طبيعة إيجاره مدة محددة. العمل الموسمي : موافقة كما وردت	العمل الموسمي : العمل في موسم محدودة من كل سنة ولا تزيد مدته على ستة أشهر.
تعريف (تقد العمل الجماعي) قبل هذا التعريف والوارد من؟ يأتي بعد تعريف (العمل الموسمي) والتص التالي :	الاجر : موافقة عليها كما وردت بعد اجراء التحولات التالي : أو لا- شطب عبارة (يعطى للعمال) والاستعاضة عنها بعبارة (يستحق العمال) ثانياً- شطب عبارة (من مقابل تقدي أو عيني) والاستعاضة عنها بعبارة (تقدي أو عيني).	الأجر : كل ما يعطى للعمال لقاء عمله من مقابل تقدي أو عيني مطابقاً لآية سائر الاستحقاقات الاخرى أي كان نوعها إذا تضمن الآلات أو عقد العمل أو التكاليف الإضافية أو استقر للتحمل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي.
الامانة تعريف جديد يشترط (تقد العمل) ويأتي بعد تعريف (تقد العمل الجماعي) وذلك بالتص التالي :	الاجر : موافقة كما وردت	الاجر : كل شخص تكرر أكل أو أنشى يلج المهنة من عبوه ولم يتم التامنة عشره.

محضر اجتماع

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
صاحب العمل وبحث إشراقه أو إدارته مقابل أجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو عمل معين أو غير معين.	المؤسسة : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي : المؤسسة : الجهة التي تقدم خدمات أو تعمل في إنتاج السلع أو توزيعها.	المؤسسة : المشروع الذي يعمل في إنتاج السلع أو توزيعها أو تقديم الخدمات.
الأجر : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المرجع الطبي : موافقة عليها كما وردت	المرجع الطبي : الطبيب المعتمد أو اللجنة العلمية المستمدة من الوزير .
الحادث : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المرجع المهني : موافقة عليها بعد إجراء التحقيقات التالية:	المرجع المهني : الجمعية بحد أدنى من المهنة المهنية في الجداول رقم (١) أو
المؤسسة : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المرجع الطبي : موافقة عليها بعد إجراء التحقيقات التالية:	الجمعية بحد أدنى من الأراض الصناعية
المرجع الطبي : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المرجع المهني : موافقة عليها بعد إجراء التحقيقات التالية:	الجمعية بحد أدنى من الأراض الصناعية
المرض المهني : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المرجع الطبي : موافقة عليها بعد إجراء التحقيقات التالية:	الجمعية بحد أدنى من الأراض الصناعية
المرض المهني : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المرجع الطبي : موافقة عليها بعد إجراء التحقيقات التالية:	الجمعية بحد أدنى من الأراض الصناعية

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
أصابة العمل : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	أصابة العمل : موافقة كما وردت مع إجراء التحقيقات التالية :- أولاً - شطب كلمة (في) الواردة بعد كلمة العامل ثانياً - شطب العبارة التالية الواردة آخر التعريف (شرط أن يكون الأديب والأديب من وإلى مكان العمل)	أصابة العمل : أصابة العامل نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويختبر في حكم ذلك الحادث ما يقع للعامل في أثناء تأدية مهامه لخدمة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الأديب والأديب من وإلى مكان العمل
المستحق : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المستحق : موافقة كما وردت	المستحق : المستحق أو المستحقين من عائلة العامل المتوفى أو المتوفى من عائلته
اللائحة : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	اللائحة : إعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي : اللائحة : تنظيم مهني عالي يشكل وفق أحكام هذا القانون	اللائحة : هيئة مهنية للمهنة أو أصحاب المهنة يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
الهيئة الادارية : موافقة التراخ العمالي الجماعي : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (من جهة) بعد كلمة (التقليد) وشطب كلمة (الهيئة) والاستعانة عليها بعبارة (الجمعية من جهة اخرى).	الهيئة الادارية : موافقة كما وردت التراخ العمالي الجماعي : اعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي : التراخ العمالي الجماعي : كل خلاف يتشابه بين مجموعة من العمال او التائبة وبين صاحب عمل او الهيئة حول تطبيق عقد عمل جماعي او تغييره او يتحقق بطورف العمل وشروطه.	الهيئة الادارية: للهيئة الادارية للتقنية. التراخ العمالي الجماعي: كل خلاف بين مجموعة مسن العمال او تقية عمل وبين صاحب عمل او اكثر او تقية أصاحب عمل حول تطبيق عقد عمل جماعي او تغييره أو تغيير هذا القانون أو الأنظمة المسندة بموجبه يقبل التعليل المتعارفة بشروط العمل.
عقد العمل الجماعي : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (الهيئة) والاستعانة عليها بكلمة (الجمعية) مع تقديم التعريف ليصبح بعد تعريف كلمة العمل الموسمي الواردة في الصفحة (٣).	عقد العمل الجماعي : اعادة صياغته ليصبح بالنص التالي : عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب عمل او اكثر او هيئة اصحاب عمل من جهة ومجموعة عمل او تقية عالم او اكثر من جهة اخرى.	عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب عمل او اكثر او هيئة اصحاب عمل من جهة ومجموعة عمل او تقية عالم او اكثر من جهة اخرى.
		المادة ٢ - تطبيق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل باستثناء:-

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
١- موافقة كما وردت. ب- حذف هذه الفقرة وإعادة الترتيب. ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب. د- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع نقل عبارة (تسليم الوزير) لتصبح بعد عبارة (مجلس الوزراء) المادة ٤ : ١- موافقة كما وردت	١- موافقة كما وردت ب- موافقة بعد اضافة عبارة (وزن اجر) الى آخر الفقرة ج- اعادة صياغته ليصبح بالنص التالي : خدم المنازل وبمستأقبيها وطهايتها ومن في حكمهم. د- موافقة بعد اضافة عبارة (تسليم الوزير) الى آخر الفقرة المادة ٤ : ١- الموافقة عليها كما وردت	١. الموظفون المسجون وموظفي اللجان. ب. أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه. ج. خدم البيوت ومستأقبي وطهايتها والمنازل ومن في حكمهم. د. عمال الزراعة بما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء تموتهم بالحكم هذا القانون. المادة ٤ - ١- لا تؤثر أحكام هذا القانون على أي حق من الحقوق التي يتمتعها العامل أي قانون آخر أو عقد عمل أو اتفاق أو قرار إذا كان أي منها يرتب للعامل حقوق أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ب- موافقة عليها كما وردت بعد إضافة كلمة (شرط في) بعد عبارة (يجوز بإطلا كل)	ب- يعتبر بإطلا كل عقد أو اتفاق سواء أبرم قبل هذا القانون أو بعده يتناول بموجب... أي عامل عن أي حق من الحقوق التي ينجمها إياه هذا القانون.
تحويل عنوان الفصل الثاني ليصبح (التفتيش عن العمل).	المادة ٥ : إضافة صياغة المادة لتصبح بالنص التالي: - تنوب الوزارة التمام بهم التفتيش تطبيقاً لإحكام هذا القانون	المادة ٥ - تنوب الوزارة التمام بالمهام والواجبات الموطنة بها بموجب هذا القانون والوظائف والأعمال المتعلقة بمقتضاها بما في ذلك أعمال التفتيش التي يقوم بها مفتشون يعيّنهم الوزير من بين موظفي الوزارة لهذه الغاية.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦ : حذف هذه المادة.	المادة ٦ : موافقة عليها كما وردت بعد إجراء التعديلات التالية : أولاً - شطب عبارة (اضطلع بهم) والاستعانة بها بعبارة (تتولى مهام) ثانياً - شطب عبارة (تتخذ أحكام هذا القانون) ثالثاً - شطب كلمة (اضطلع) والاستعانة بها بكلمة (يطالع)	المادة ٦ - يتركب على كل من لاضطلع بمهام التفتيش لتنفيذ أحكام هذا القانون أن يوقع تصريحاً مشفوعاً بالقسم بأن يؤدي عمله بأمانة وخلص وأن لا يقضي الأمر الذي لاضطلع عليها بحكم صله.
المادة ٧ : إضافة صياغتها على النحو التالي : ٧- تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم كما تحدد التكاليف مساهبة العمل تكاليفهم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.	المادة ٧ : موافقة عليها كما وردت بعد إجراء التعديلات التالية: - شطب العبارة التالية (تحدد مهام مفتشي العمل) والاستعانة بعبارة بالعبارة التالية (تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم)	المادة ٧ - تحدد مهام مفتشي العمل وصلاحياتهم ومكافآتهم والتكاليف مساهبة العمل تكاليفهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

محضر الجلسة الخامسة

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٨ - يترتب على صاحب العمل أو من يورث عنه ما يلي:- ١. أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مكاتبها في محافظة العمل يقتضين عدد العمال إليه وواقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مجتمعاته ب. أن يحتفظ في مؤسسة به سجلات لأجانب عليه الاحتفاظ بها بما في ذلك سجلات العمل والمكثرين منهم.	ب- شطب العبارة التالية (تجاء مقتضى العمل) والاستعاضة عنها بكلمة (تجاههم) المادة ٨ : موافقة عليها كما وردت بعد شطب كلمة يترتب الواردة في مطلع المادة. الفترة ١- شطب كلمة (مكاتبها) والاستعاضة عنها بكلمة (مديرها) العبارة الجديدة التالية إلى آخر الفترة (والأجانب) وذلك في الشهر الأول من كل سنة) ب- موافقة كما وردت	المادة ٨ : أموافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (والأجانب) لتصبح (والأجانب). ب- موافقة كما وردت.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٩ - ١- موافقة كما وردت المادة ٩ :- ب- موافقة عليها كما وردت بعد إجراء التعديلات التالية : أولاً - شطب عبارة (الوزير بناء على تعيين للمفتين) والاستعاضة عنها بكلمة (المفتين) ثانياً - شطب كلمة (ومن) والاستعاضة عنها بكلمة (التي) أضافة كلمة (خطأ) بعد عبارة (ومن تاريخ تاريخه) فتقرأ (...) ثالثاً - شطب العبارة التالية الواردة آخر الفترة (يقرر إغلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو	ب- موافقة عليها كما وردت بعد إجراء التعديلات التالية : أولاً - شطب عبارة (الوزير بناء على تعيين للمفتين) والاستعاضة عنها بكلمة (المفتين) ثانياً - شطب كلمة (ومن) والاستعاضة عنها بكلمة (التي) أضافة كلمة (خطأ) بعد عبارة (ومن تاريخ تاريخه) فتقرأ (...) ثالثاً - شطب العبارة التالية الواردة آخر الفترة (يقرر إغلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو	المادة ٩ : أ- موافقة كما وردت. ب- موافقة كما وردت مع شطب كلمة (والوزير) والاستعاضة عنها بكلمة (المفتين).

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للمدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ج- موافقة مع حذف كلمة (مقربة) والاستعاضة عنها بعبارة (إزالة المخالفة وغيره).	مقرر قرار المحكمة بفتحها والاستعاضة عنها بعبارة (حمله الى المحكمة) رابعا - إضافة الفقرة التالية : ج- تحكم المحكمة على المخالف بقضية لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الرأية عن حدها الأدنى لأي سبب من الأسباب القانونية المحقة المادة ١٠ : موافقة كما وردت بعد لجراء التعديلات التالية عليه: أولاً - تحطب عبارة (مكتب علمي) والاستعاضة عنها بكلمة (مديرية) ثانياً - تحطب كلمة (المكتب) والاستعاضة عنها بكلمة (المديرية). ثالثاً - تحطب العبارة التالية الواردة آخر الفقرة (وبدل الخدمات التي تتقدمها).	المادة ١٠ - تنقح الوزارة مكتباً علمية التشغيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه المكاتب ويبدل الخدمات التي تتقدمها الفصل الثالث التشغيل والتوجيه المهني المادة ١٠ - تنقح الوزارة مكتباً علمية التشغيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه المكاتب ويبدل الخدمات التي تتقدمها

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ب- موافقة عليها كما وردت	ب- يجوز إنشاء مكاتب خاضعة للتشغيل بترخيص من الوزير وتحدد شروط إنشاء هذه المكاتب وأهدافها ومهامها وطريقة ادارتها وكيفية إشراف الوزارة عليها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، والوزير أن يحدد البذل الذي تتقدمه هذه المكاتب، مقابل خدماتها. ج - تنقح في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة تشغيل القوى العاملة) ذات شخصية اعتبارية تنقح بالأستقلال السبالي والاداري ويتكون رأسمالها مشتركاً بين القطاعين العام والخاص وتحدد مهامها وصلاحياتها وتصبح الأسس المتعلقة بإدارتها ووزاراتها لأصنافها بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره طريق جائزتها أختارها وينشر في الجريدة الرسمية.

١٩٩٥/٨/٢٤

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١ : موافقة عليها كما وردت مع اجراء التعديلات التالية : أولا - شطب عبارة (مكتب التشغيل العامة والخاصة) والاستعانة عنها بعبارة (مفوضيات التشغيل العامة ومكتب التشغيل الخاصة المرخصه). ثانيا - حذف عبارة (وبالحيث) والاستعانة عنها بعبارة (و بالحيث) ثالثا - إضافة عبارة (أو مكتب المفوضتين) بعد عبارة (ثلاثين يوما) رابعا - إضافة عبارة (المتعلقة بمرض التشغيل) الى آخر المادة	المادة ١١ - لا يجوز تغير مكتب التشغيل العامة والخاصة قبل بأعمال الوزارة التشغيل أو تشغيل تشغيل العمال في داخل المملكة وخارجها، والوزير إطلاع المحل المخالف لأحكام هذه المادة، وإحالة الى المحكمة ويحاسب كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على ألف دينار. وبالحسب لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما. ويقال في محل يقتضيه لهذه الغاية ومصارف مودعة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٢ : موافقة عليها كما وردت بعد - شطب كلمة (ثنية) والاستعانة عنها بكلمة (فوضه) ب - موافقة عليها كما وردت بعد : - شطب كلمة (ثنية) والاستعانة عنها بكلمة (فوضه) ج - موافقة عليها كما وردت	المادة ١٢ - لا يجوز استخدام أي عامل غير أرثني الا بموافقة الوزير أو من ينييه شريطة أن يطلب العامل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الأرثنيين أو كل من المعقد للمؤخر منهم لا يفي بالحاجة وتوسطى الأمانة لأجراءه والتفتين والعمال العرب: ب - يجب أن يحصل العامل غير الأرثني على تصريح عمل من الوزير أو من ينييه قبل استخدامه ولا يجوز أن تزيد مدة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد. ج - تموتفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير أرثني أو تجديده ويقتدر هذا الرسم إلى أدا الجزية ويحدد مقدار هذا الرسم

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
١- موافقة عليها كما وردت	١- موافقة عليها كما وردت	١- يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر أو الجزء من الشهر عن كل عامل غير أرقي يستخدم بصورة تخالف أحكام هذا القانون ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب.
٢- موافقة عليها كما وردت بعد :- - تطبيق كلمة (قرار) والاستعاضة عنها بكلمة (قرار)	٢- موافقة عليها كما وردت	٢- يفسر الوزير قراره بتفسير المبدأ للمخالف لأحكام هذه المادة إلى خارج المملكة على ثقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٣) موافقة عليها كما وردت	المادة ١٣ - على صاحب العمل الذي يستخدم خُمسين عاملاً أو أكثر وتسمح طبيعة عمله باستخدام العمال للموقوفين الذين تم تأهيلهم مهنيًا بواسطة برامج وتكوينات ومساعد التسهيل المهني للموقوفين الذين اعتدلتها الوزارة أو تلقاها بالتعاون مع المؤسسات الرسمية أو الخاصة أن يستخدم من أولئك العمال حداً لا يقل عن ٢٠٪ (اثنين بالمائة) من مجموع عمله وأن يواصل إلى الوزارة وفقاً ويحدد فيه الأعمال التي يشغلها الموقوفون الذين تم تأهيلهم مهنيًا وأحر كل منهم.
المادة ١٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (صالح) بعد كلمة (اصلياً).	المادة (١٤) : موافقة عليها بعد إجراء التعديلات التالية : أولاً - شطب الجارة الثانية (قراءة فقرة بعلمه أو بغيره) الواردة فيها	المادة ١٤ - إذا أُسبب عامل أثناء قضاة بعلمه أو بغيره من أداء عمل غير عمله الذي كان يقوم به وجب على صاحب العمل تعويضه

محضر الجلسة الخامسة

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
في عمل آخر ينسب حالته اذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص لذلك، على أن تلتحق حقوقه المالية عن المدة السابقة لأصليته وتضمنت هذه الحقوق على أساس آخره الأخير قبل الأصلية.	ثانياً - استضافة كلمة (جزئي) بعد عبارة (أصلية) تتبع عنها صجر دائم) ثالثاً - شطب كلمة (ترفع) والاستعاضة عنها بكلمة (تجيب) الواردة في المادة. رابعاً - شطب العبارة التالية الواردة آخر المادة (وتضمن هذه الحقوق) المادة (١٥) - موافقة عليها كما وردت بعد شطب كلمة (ويكون) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (سواء كان)	شطب عبارة (تعد العمل التوريدي) والاستعاضة عنها بعبارة (تعد العمل). المادة ١٥ - ١ - شطب هذه الفقرة ونقل تعريف عقد العمل إلى المادة التالية من هذا القانون ليكون بعد تعريف (عقد العمل الجماعي) والذي نقل بدوره ليكون بعد تعريف (العمل الموسمي) مع اعادة صياغته على النحو التالي : - عقد العمل : اتفاق شفهي أو كتابي صريح أو ضمني، يتعهد العامل بمقتضاه أن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إشرافه أو إدارته مقابل أجر ويكون عقد العمل لمدة محددة أو غير محددة أو لعمل معين أو غير معين.
عقد العمل التوريدي		
المادة ١٥ - ١ - عقد العمل هو: اتفاق بين صاحب عمل وعامل يلتزم بموجب العمل بأن يعمل شخصياً لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يلتزم بإدائه ويكون عقد العمل لمدة محددة أو غير محددة أو لإجازة عمل معين.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ب- ينظم عقد العمل بالغة العربية وعلى مستقن على الأقل يعقظ كل من الطرفين بنسخة منه، ويجوز للعمال إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات القانونية اذا لم يحضر العقد كتابي.	ب- موافقة عليها كما وردت	ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اعادة الترتيم.
ج- يخبر العامل المعلن لمدة غير محددة بأنه يعمل بالتعمير إلى أن تنتهي خدمته بموجب أحكام هذا القانون أما في الحالات التي يستعمل فيها العامل لمدة محددة فيمكن أن يستمر في عمله خلال تلك المدة.	ج- شطب كلمة (استمر إلى) والاستعاضة عنها بعبارة (استمراً بعمله)	ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
د- إذا كان عقد العمل لمدة محددة انتهى من تناء نفسه بقبضه منه فإذا استمر طرأ في تنقيحه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تقييداً له لمدة غير محددة وذلك من بداية الاستعطاف.	د- شطب كلمة (التي) والاستعاضة عنها بعبارة (فإنه ينتهي)	د- موافقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المعلقة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>١- يعتبر العامل الذي يستخدم بالتكامل بالقطعة في محل العمل أو القلم بسلسلة من الأضمار بالقطعة أنه عامل لمدة غير محدودة.</p> <p>١-١- لسبل المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقاولته أن يطالبوا صاحب المشروع مباشرة بما يستحق لهم قبل المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول عن صاحب المشروع وقت رفع الدعوى.</p> <p>١-٢- لسبل المقاول الأجنبي أيضاً دعوى مباشرة قبل كل من المقاول الأصلي وصاحب المشروع في حدود المستحق على صاحب المشروع للمقاول الأصلي والمستحق على المقاول الأصلي للمقاول الأجنبي وقت رفع الدعوى.</p>	<p>١- موافقة عليها كما وردت بعد شطب كلمة (المشروع) أيضاً وردت فسي البند (١) والاستعانة عليها بكلمة (العمل) وشطب الكلمة (بما) والاستعانة عليها بكلمة (ما) وشطب كلمة (قبل) والاستعانة بـ (فـ) (ط).</p> <p>٢- إضافة كلمة (رفع) بعد عبارة (ولسبل المقاول الأجنبي أيضاً)</p> <p>٣- شطب كلمة (المشروع) أيضاً وردت في البند (٢) والاستعانة عليها بكلمة (العمل)</p>	<p>١- موافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.</p> <p>٢- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (أيضاً) والاستعانة عليها بكلمة (رفع) وشطب كلمة (قبل) والاستعانة عليها بكلمة (ط).</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>٣- العمل المذكورين في الترتيبين السابقين أن يستوفوا حقوقهم بالامتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو المقاول الأجنبي ويستوفون حقوقهم عند تردهم بنفسية بين كل منهم.</p> <p>المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المشروع أو دمج أو انتقاله بطريق الإرث أو لأي سبب من الأسباب ويظل صاحب العمل الأصلي والجيد مسؤولين بالتعويض مددة مدته شهر عن تنفيذ الالتزامات الناتجة عن العمل والمستحقة الاداء قبل تاريخ التغيير وبعد انقضاء تلك المددة يحصل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده.</p>	<p>٣- شطب كلمة (بين) الواردة في نهاية البند والاستعانة عليها بكلمة (حق)</p> <p>المادة (١٦) : موافقة عليها كما وردت بعد إجراء التعديلات التالية :</p> <p>أو لا - شطب العبارة التالية (المشروع أو دمج أو انتقاله) والاستعانة عليها بالعبارة التالية (الموسسة أو دمجها أو انتقالها) ثانياً - إضافة كلمة (عند) بعد عبارة (عن تنفيذ الالتزامات الناتجة عن)</p> <p>ثالثاً - شطب حرف (و) الواردة في كلمة (وبعد) آخر المادة والاستعانة عه بكلمة (وإذا)</p> <p>رابعاً - شطب كلمة (تتحصل) الواردة آخر المادة</p>	<p>المادة ١٦ : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (بسبب بيع المشروع أو دمج أو انتقاله بطريق الإرث أو لأي سبب من الأسباب) والاستعانة عليها بعبارة (بسبب بيع المشروع أو انتقاله بطريق الإرث أو دمج المؤسسة أو لأي سبب آخر) إضافة إلى شطب كلمة (والمستحقة) والاستعانة عليها بكلمة (مستحقة).</p>

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للمقعدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٧ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	والاستضافة عليها بكلمة (فيحمل) المادة (١٧) موافقة عليها كما وردت	المادة ١٧ - لا يلزم المسلم بالقلم بعمل يختلف اختلافاً يبيّن عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، فتمتاً لوقوع حادث أو لإصلاح ما نجم عنه أو في حالة القوة القاهرة وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون على أن يكون ذلك في حدود طاقته وفي حدود التفويض الذي أقتضى هذا العمل.
المادة ١٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٨) موافقة عليها كما وردت	المادة ١٨ - لا يلزم المسلم بالعمل في مكان غير المكان المخصص له، إلا إذا أدى ذلك إلى تغيير مكان قائمه وذلك ما لم يرد نص صريح يبيّن ذلك في عقد العمل.
المادة ١٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٩) موافقة عليها كما وردت	المادة ١٩ - على العامل :- ١ - تخليّة العمل بقبضه وأن يبذل في تأديته

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		عناية الشخص السلي وأن يلتزم بأوامر صاحب العمل المتفقة بتقنية العمل المتفق عليه وذلك ضمن الحدود التي لا تعرضه للخطر أو تخالف أحكام القوانين المعمول بها أو الأدب العامة.
		ب- المحافظة على أسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية وأن لا يفتشها بأي صورة من الصور ولو بعد انقضاء عقد العمل وفقاً لما يقتضيه الاتفاق أو العرف.
		ج- الحرص على حفظ الأعيان المسلمة إليه إلكترونية العمل ومنها أدوات العمل والمواد ومقتضى اللوائح الخاصة بعمله.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢٠) موافقة عليها كما وردت	د - المشروع للأعرصتات الطبية اللازمة التي تقتضي طبيعة العمل ضرورة لبرئها قبل التحقق بالعمل أو بعد ذلك للتحقق من خلوها من الأمراض المهنية والسارية. المادة ٢٠ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا توصل العامل إلى اختراع جديد فليس لمصاحب العمل أي حق في هذا الاختراع ولو كان العامل قد استقبله أثناء عمله على أن تعطى الأولوية في شراؤه هذا الاختراع لمصاحب العمل.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢١) موافقة بعد : ب - إضافة كلمة (تقد) بعد عبارة (إذا انتهت مدة) ج - شطب الفقرة (ج) وإعادة تركيز ما بعدها	ب - إذا كانت طبيعة الأعمال التي عهد بها إلى العامل تقتضي منه تخصيص جهده في الاختراع فاعامل أن يشاركه في الحقوق المتعلقة بالاختراع بنسبة لا تزيد على (٥٠٪) خمسين بالمائة منها ولو أضي في تقدير هذه النسبة مقدار الجهد العلمي والمالي الذي قدمه العامل والمساهمات والأوقات والمشتقات ومساكن للتبؤلات التي قدمها لمصاحب العمل. المادة ٢١ - يقتضي عقد العمل في أي من الحالات التالية: أ - إذا أقرق المرفق على إتمامه. ب - إذا انتهت مدة العمل أو انتهى العمل نفسه. ج - وفاة على رغبة أحد الطرفين في عقد العمل غير المتحد البنية.

مكذبة العمل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	د- موافقة بعد ان تصبح (د) بالحرز (ج)	د - اذا توفي العامل أو اكده مرض أو عجز عن العمل وثبت ذلك بتقرير طبي صادر عن المرجع الطبي.
المادة ٢٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢٢) موافقة كما وردت	المادة ٢٢ - لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل الا اذا روعي في العقد شخصية صاحب العمل.
المادة ٢٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢٢) موافقة مع شطب العبارة التالية فيها (ب) مقتضى الفقرة ج- من المادة (٢١) من هذا القانون	المادة ٢٢ - ا- اذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة يقتضى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من هذا القانون فغرفته عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل ولا يجوز سحب الإشعار الا بموافقة الطرفين.
	ب- موافقة	ب- يبقى عقد العمل ساري المفعول طوال مدة الإشعار وتعتبر مدة الإشعار من مدة الخدمة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	ج- موافقة	ج- اذا كان الإشعار من طرف صاحب العمل لانه ان يفي العامل من العمل خلال مدته وانه ان يشطه الا في الأيام السبعة الأخيرة منها ويستحق العامل أجره عن مدة الإشعار في جميع هذه الأحوال.
	د- موافقة	د- اذا كان الإشعار من طرف العامل وتركه العامل قبل إقضاء مدة الإشعار فلا يستحق أجراً عن فترة تركه العمل وعليه تميزت صاحب العمل عن تلك الفترة بما يحصل لأجره عنها.
المادة ٢٤ - موافقة كما وردت من مشروع الحكومة.	المادة (٢٤) موافقة بعد اضافة العبارة التالية (ولتتضمنت اتفاقية ان) بعد عبارة (في اجرا تطبق) يحقه لأجابه تحصل	المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٢١) من هذا القانون لا يجوز فصل العامل أو إقضاء أي إجراء تأديبي يحقه لأجابه تحصل بالتقاضي والمطالبة التي تقدم بها للعامل إلى الجهات

مكتبة العمل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٥- موافقة كما وردت من مشروع الحكومة مع إضافة العبارة التالية الى آخرها (ويخضع التعويض على اساس آخر أجر تناقصه العامل) وإضافة عبارة (ومن هذا القانون) بعد عبارة (اللتين ٤٤" و ٤٥").	المادة (٢٥) إبادة صياغتها لتصبح بالنص التالي: المادة (٢٥) : ١- إذا تيقن المحكمة المختصة في دعوى قامها العامل خلال سنتين يوماً من تاريخ فصله ان الفصل كان تصديقاً تضمنر المحكمة حكماً بأعلاء العامل الى عمله الاصلي او تقضي بفتح تعويض له بالإضافة الى بدل الاجمالي واستحقاقه الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض وكتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض اجرة ستة أشهر. ب- يحسب التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بصاحب آخر أجر تناقصه العامل.	المادة ٢٥ - إذا تيقن المحكمة المختصة في دعوى قامها العامل خلال سنتين يوماً من تاريخ فصله ان الفصل كان تصديقاً ومخالفاتاً لأحكام هذا القانون جاز لها إصدار أمر الى صاحب العمل بإعادة العامل الى عمله الاصلي او بفتح تعويض له بالإضافة الى الأجر بطل الاجمالي واستحقاقه الاخرى المنصوص عليها في المادتين (٤٤) و (٤٥) على أن لا يقل مقدار هذا التعويض عن اجور ثلاثة أشهر ولا يزيد على ستة أشهر.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (المحدد) الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة والاستعاضة عنها بكلمة (محدد).	ج- يسري اجر العامل من تاريخ فصله الى حين اصابته او قبضه التعويض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين. د- يجب ان تفصل المحكمة في الدعوى خلال خمسة واربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة. المادة (٢٦) موافقة عليها كما وردت	المادة ٢٦ - إذا تيقن صاحب العمل عقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء عقده أو إنهاء التعامل لأحد العاملين اوجز الازالة في المادة (٢٦) من هذا القانون بحق العامل استبقاء جميع الحقوق والاداء التي تضمن عليها العقد كما يستحق الاجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم يكن إنهاء عقد العمل فصلاً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون.

مكتبة الوطن

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ب- إذا كان إنهاء العقد المحدد المدة صلباً عن العمل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لصاحب العمل مخالفته بما يتقاسم عن هذا الانتهاء من عمل وضد يود تقديمه إلى المحكمة المختصة على أن لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل لجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد.	المادة (٢٧) موافقة يحد:	المادة ٢٧-
المادة ٢٧-١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمته العامل أو توجيهه لإعمال إليه لإنهاء خدمته في أي من الحالات التالية:-	القرة ١- - لتبند (١) شطب كلمة (المنس) والاستعاضة عنها بكلمة (الخامس) - إضافة بند جديد يرقم (٤)	١- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.
١- الأمراء العاملة العامل ابتداء من الشهر السادس من حلها أو خلال لجازة الأمومة.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
٢- العامل المكلف بخدمة الطم أو الخدمة الاحتياطية في أثناء توليه تلك الخدمة.	٤- العامل الذي يقترح للعمل النقابي وفق أحكام هذا القانون.	٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
٣- العامل في أثناء اجازته المسقوفة أو المرضية أو الاجازة المسقوفة له لغير ارض اتفاقية العمالية أو في أثناء اجازته للتحقيق عليها بين الطرفين للاتفاق بمعيد أو كلفة أو جسيمة معترف بها.	ب- يصبح صاحب العمل في حل من أحكام الفقرة (١) سبق هذه المادة إذا استعفى العامل لدى صاحب عمل آخر خلال أي من التند المنصوص عليها في تلك الفقرة.	٣- بعد عبارة (اتفاقية العمالية) وإضافة عبارة (اتفاق العمل النقابي أو) بعد عبارة (بين الطرفين) ٤- شطب هذا البند المضاف من قبل مجلس النواب.
المادة ٢٨ - لصاحب العمل فصل العامل دون إفساح رتبته في أي من الحالات التالية:	المادة (٢٨) موافقة يحد :	المادة ٢٨- القرارات (أ) ب، ج، د، هـ و) موافقة كما وردت

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- تصبح نصن القنوة (هـ) من نفس المادة واعادة ترقيم الفقرات بعدها.	ب- تصبح نصن القنوة (هـ) من نفس المادة واعادة ترقيم الفقرات بعدها.	أ- اذا فتح العمل شخصية أو موية غيره أو قدم شهادات أو وثائق مزورة بقصد حجب الأنظمة لنفسه أو الاضرار بغيره.
القنوة (ب) تصبح يعرف (ج) وموافقة بعد إضافة عيلة (الجهة أو) بعد عيلة (إن) يبلغ صاحب العمل).	ج- تصبح يعرف (د) (تضمنة)	ب- اذا ارتكب العامل خطا يشا عنه عسالة ملوبة جسيمة لمصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالمحلات خلال ثلاثة أيام من وقت علمه بوقوعه.
ب- تصبح كلمة (ثلاثة) واستعاضة عنها بكلمة (تضمنة)	ج- تصبح يعرف (د)	ج- اذا خالف العامل النظام الداخلي للمؤسسة بما في ذلك شروط سلامة العمل والعمل رغم الأذرة كتالية مرتين.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ز- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عيلة (بجدة أو جالية ماسية) والاستعاضة عنها بعيلة (بجالية أو بجدة ماسية).	د- تصبح يعرف (هـ)	د- اذا تيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرة يومين متتالية خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يتفق العمل الأثر كلتي ترسل بالبريد المسجل على عوخته ويظهر في الخزن الصحفي اليومية المحلية موزة واحدة.
ز- إضافة كلمة (فصلية) بعد عيلة (إذا عين العامل بحكم)	د- تصبح يعرف (هـ)	هـ- اذا لم يتم التنازل بقرضاء والاقتسام المترتبة عليه بموجب عقد العمل.
شطب عيلة (أو جدة) الواردة في القنوة والاستعاضة عنها بعيلة (جدة أو جالية ماسية).	د- تصبح يعرف (هـ)	و- اذا أقرق العامل الأمر أو لفظة بالعمل.
	د- تصبح يعرف (هـ)	ز- اذا أقرق التنازل بحكم اكتسب الدرجة القانونية أو جنة ماسية بالتصرف والأخلاق العامة.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ج- موافقة على إضافة كلمة (العامة) بعد كلمة (بالأدب).	ط- شطب عبارة (في مكان العمل) الواردة آخر الفقرة.	ج- إذا وجد إنشاء العمل في حالة سكر بين أو مشتركاً فيما تضاه من مسألة مخدرة أو مؤثر عقلي أو ارتكب عملاً مخالفاً بالأدب في مكان العمل.
المادة ٢٩- شطب عبارة (وما يترتب له من تعويضات صلل وضرب)	المادة (٢٩) موافقة عليها كما وردت	ط- إذا اعتدى العامل على صاحب العمل أو الغير المسؤول أو أحد رؤسائه أو أي عامل أو على أي شخص آخر في مكان العمل إنشاء العمل أو بسببه وكذلك بالتضريب أو التحقير.
		المادة ٢٩ - بحق العامل أن يترك العمل دون إفساد مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يترتب له من تعويضات صلل وضرب وذلك في أي من الحالات التالية:

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		أ- استخدامه في عمل يختلف في نوعه اختلافاً يناف عن العمل الذي أذن على استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.
		ب- استخدامه بصورة تدعو إلى تغيير محل إقامة العامل إلا إذا تضمن في العقد على جواز ذلك.
		ج- نقله إلى عمل آخر في درجة أدنى من العمل الذي أذن على استخدامه فيه.
		د- تنفيذ الجزاء على أن تراعى أحكام المادة (٤) من هذا القانون.
		هـ- إذا ثبت بتقرير طبي صادر عن مرجع طبي أن استمراره في العمل من شأنه تهديد صحته.

مكتبة الأمل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٠ - موافقة كما وردت.	المادة ٣٠ - موافقة عليها كما وردت.	<p>و - إذا اعتدى صاحب العمل أو من يمثله عليه في إلقاء العمل أو بسببه وذلك بالتمسك أو التحقير</p> <p>ز - إذا تخلف صاحب العمل عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام صلاحي بمقتضاه شريطة أن يكون قد تقي إضراباً من جهة معتمدية في الوزارة تطلب فيه التقييد بتلك الأحكام.</p> <p>المادة ٣٠ - على صاحب العمل أن يغطي للعامل عند انتهاء خدمته بقاء على طليبه ذلك شهادة خدمة يذكر فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهاء الخدمة كما ويقرر صاحب العمل بورد ما أرفقه العامل لنوعه من أوراق أو شهادات أو غيرها.</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>المادة ٣١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافةقرة جديدة برقم (د).</p> <p>د - يحق للعامل الذي علق عقد عمله وفقاً للقرة (١) من هذه المادة أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة.</p>	<p>المادة (٣١) موافقة بعد :-</p> <p>أ - إضافة صياغتها لتصبح بالنص التالي :</p> <p>يجوز لصاحب العمل إنهاء عقود العمل غير محدودة المدة كلها أو بعضها، أو تعليقها، إذا انتهت ظروف العمالية أو قربة هذا الإجراء أو التقييد، كالتقصيص حجم العمل، أو استبدال نظام الانتاج بأخر، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك.</p> <p>ب - موافقة وتصبح ققرة (ج) مع إضافة الحروف (ب) إلى (أ) الوارد في القرة.</p> <p>إضافة قرة جديدة لتصبح ققرة (ب) على النحو التالي</p> <p>ب - يجوز للمل تشكيل لجنة من أطراف الانتاج</p>	<p>المادة ٣١ - يجوز لصاحب العمل إنهاء أو تعليق بعض أو كل عقود العمل غير المحددة المدة إذا انتهت ظروف العمالية أو قربة هذا الإجراء أو التقييد كالتقصيص حجم العمل أو استبدال نظام انتاج بأخر أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة مسبقاً بذلك.</p> <p>ب - يفتح العمال الذين أقيمت خدمتهم وفقاً للقرة (١) من هذه المادة بالمودة إلى المل خلال مدة من تاريخ تركهم العمل إذا عدا المل إلى طبيعته ويمكن استخدامهم لدى صاحب العمل</p>

مكتبة الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٢ موافقة	المادة ٣٢ موافقة كما وردت.	المادة ٣٢ - مع مراعاة أحكام المادة (٢٨) من هذا القانون يقى العمل الذي يعمل لمدة غير محدودة ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنتهي خدمته لأي سبب من الأسباب الحصول على مكافأة نهاية الخدمة بمعدل آخر شهر عن كل سنة من خدمته المالية ويعطى عن كل سنة من مكافأة نسبية وتخصيب المكافأة على أسس آخر لآخر فائضه خلال مدة استغائه لها إذا كان الآخر كله أو بعضه وصيب على أساس العمولة أو العقوبة فيعتقد لصاحب المكافأة التوريث الشوري لها فائضه العمل قبله خلال اثني عشر شهراً السابقة لانتهاء خدمته وإذا لم يتلخ خدمته هذا الحد فالمتوسط الشهري لجموع خدمته وتعتبر للراصل التي تقع

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٢ - موافقة كما وردت.	المادة ٣٢ موافقة بعد شطب كلمة (شروط) الواردة في الفقرة (١).	المادة ٣٢ - بالامتناع إلى مكافأة نهاية الخدمة بحق العمل الفائض لخدمة خاصة للمؤسسة التي يعمل فيها تتعلق بمناقص الإدخال أو التوفيق أو التقاعد أو أي صندوق آخر بمثل الحصول على جميع الامتيازات المتوقعة له بموجب شروط هذه الأنظمة في حالة انتهاء الخدمة.
المادة ٣٤ - موافقة كما وردت.	المادة ٣٤ موافقة عليها كما وردت.	ب- تقصد الأنظمة الخاصة بالسنة الأولى المتضمنة عليها في الفقرة (١) من هذه المادة من قبل الوزير.
		المادة ٣٤ - إذا توفي العامل تؤول إلى ورثته التي عينت بتتبع حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة للمتضمن عليها في هذا القانون كما لو تم إنهاء خدمته من قبل صاحب العمل.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٥ - موافقة كما وردت.	المادة ٣٥ موافقة عليها كما وردت.	المادة ٣٥-١- أصحاب العمل استخدام أي عامل قيد التجربة وذلك لتحقيق من كفاءته ومكافئته التمام بأفضل الممارسات ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة التجربة في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر وأن لا يقل أجر العامل قيد التجربة عن الحد الأدنى المقرر للأجر.
		ب- يحق لأصحاب العمل إنهاء استخدام العامل تحت التجربة بدون إشعار أو مكافأة خلال مدة التجربة.
		ج- إذا استمر العامل في عمله بعد انتهاء مدة التجربة اعتُبر العقد عمل لمدة غير محددة وأصبح مدة التجربة ضمن مدة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣١ - موافقة كما وردت.	المادة ٣١ موافقة عليها كما وردت.	خدمة العامل لدى صاحب العمل. الفصل الخامس عقد التدريب المهني المادة ٣١-١- يجب أن يكون عقد التدريب المهني خطياً بين العامل وصاحب العمل وأن يكون للمدرب حقاً على الموهلات والخبرات الكافية في المهنة أو الحرفة المراد تدريب العامل فيها كما يجب أن تتوفر في العامل مقدمات التدريب الأساسية للتدريب. ب- ينظم عقد التدريب وفق النموذج والتروط التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض. وتعفى في التجربة للسمعة ويضمن العقد من زبدهم للتدريب. ج- تقول: "التدريب الذي تم التامه عشرة من السمر للعقد نفسه، وأما إذا كان حثاً

مكتبة الأمل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٧ - موافقة كما وردت.	المادة ٣٧ موافقة عليها كما وردت.	<p>لنكرب عنه، ولله أو وصيه .</p> <p>المادة ٣٧ - تحدد في عقد التكريب مدته ومواعده المتعلقة والاجوز المستحقة للتكريب في كل مرحلة ويجب ان لا يقل الاجر في المرحلة الاخيرة عن الحد الأدنى للاجر المنطوق لفضل من قبل وان لا يكون تحديد به من الأحوال على لسان القضاة أو الانتاج وينظم التكريب وفق البرامج التي تحدها مؤسسة التكريب المهني بتعليمات تصدرها أيضا العرض ونشر في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٣٨ - يجوز إنهاء عقد التكريب بناء على طلب أحد الشريكين في أي من الحالات التالية:-</p>
المادة ٣٨ - موافقة كما وردت.	المادة ٣٨ التبرأت (أ) بـ جـ هـ) موافقة كما وردت القرة د- اعادة صياغتها على النحو التالي:	

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
د- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (بـ) والاستعانة فيها بكلمة (للتكريب).	د- إذا نقل صاحب العمل مكان التكريب المحدد في العقد إلى مكان آخر يشكل الانتقال إليه صعوبة على المتكرب أو يعسر بمصلحته ولا يجوز له ان يتجع بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله إلى مكان التكريب الجديد.	<p>١- إذا ارتكب أحدهما أي مخالفة لإحكام هذا القانون أو الإضاعة المسببة بموجبه.</p> <p>ب- إذا لم يتم أحدهما بإيجابيه وفقا لشروط العقد المعموم بينهما.</p> <p>ج- إذا استحال تنفيذ شروط العقد لأسباب خارجة عن إرادة أحد الشريكين.</p> <p>د- إذا نقل صاحب العمل مكان التكريب المحدد في العقد إلى مكان آخر يشكل صعوبة على المتكرب في الانتقال إليه أو يعسر بمصلحته ولا يجوز له التفرغ بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله إلى مكان التكريب الجديد.</p> <p>هـ- إذا كان استمرار التكريب في العمل يهدد سلامته أو صحته وثبتت ذلك بقرار مفوض العمل أو تقرير طبي مبني على لجنة طبية مختصة.</p>

مكتبة محمد الجمل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٣٩ شطب هذه المادة وتبطل المواد الباقية.	المادة ٣٩ - يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام هذا الفصل بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تقل عن مئتي دينار. الفصل السادس عقد العمل الجماعي
المادة ٤٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٠ موافقة بعد شطب الفقرة أ والاكتفاء بما ورد في متن الفقرة ب.	المادة ٤٠ - يهدف عقد العمل الجماعي إلى تنظيم العمل وتوثيق العمل للشروط لتحسين ظروف العمال المادية والصحية والاجتماعية ورفع كفاءته الفنية والإنتاجية. ب - ينظم عقد العمل الجماعي على ثلاث نسخ أصلية على الأقل ويحفظ كل طرف بنسخة منه وتودع النسخة الثالثة لدى الوزارة لتسجيلها في سجل خاص، ويكون عقد العمل الجماعي ملزما من التاريخ المحدد في وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ تسجيله في الوزارة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤١ موافقة	المادة ٤١ - يكون عقد العمل الجماعي لمدة معينة أو غير معينة فإذا عقد لمدة معينة فلا يجوز أن تتجاوز الستين وإذا عقد لمدة غير معينة ومضى على تنفيذ سنتان على الأقل فيكون لكل من طرفي العقد حق إنهائه بموجب اتفاق يبلغ إلى الطرف الآخر قبل شهر على الأقل من تاريخ الانتهاء ويبلغ الوزارة بنسخة عن هذا الاتفاق.
المادة ٤٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٢ موافقة بعد إلغاء الرقم (٤١) الواردة في متن المادة والاستعانة منه برقم (٤٠).	المادة ٤٢ - ٤١ - إذا انتهى عقد العمل الجماعي بانتهاء أجله أو بانهائه من قبل أحد الطرفين وهما لأحكام المادة (٤١) من هذا القانون وكانت هناك مفاوضات جديدة أو تمديد مدته أو تجديد فـ كان يقوم به يقضى مساريا طيلة المفاوضات لمدة لا تزيد على ستة أشهر فإذا لم تنتهِ المفاوضات إلى اتفاق خلال هذه المدّة يقدر العقد مقتضاها.

مكتبة الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٣ - ١ : المادة ٤٣ - ١ : موافقة	المادة ٤٣ : موافقة بعد : أولاً : إضافة عبارة (تفقد التأييد) إلى نهاية الفقرة (١).	ب- أن انتهاء عقد العمل الجماعي لا يجزئ لمصاحب العمل المجلس بأي صيغة من الصور بالتفوق التي اكتملتها الأعمال للذين كان العقد يشملهم. المادة ٤٣ - ١ : يكون عقد العمل الجماعي ملزماً :- ١- لأصحاب العمل وخلقهم بما فهم ورفقهم والأشخاص الذين اتفقت ألفهم المؤسسة بأي صيغة من الصور أو عند قيامها بغيرها. ٢- للعمل المشمولين بإحكامه في حالة انحلالهم من التأييد أو الإحلال الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك التأييد أو الإحلال أو للمنظمة وقت إبرام العقد. ٣- العمل أي مؤسسة خاضعة لإحكام عقد العمل الجماعي ولو لم يكونوا أعضاء
المادة ٤٣ - ٢ : المادة ٤٣ - ٢ : موافقة	المادة ٤٣ : موافقة بعد : ثانياً : شطب كلمة (لأصحاب) الواردة في البند الأول والاستعاضة عنها بكلمة (أصحاب) ثالثاً : شطب كلمة (وخلقهم) الواردة في البند الأول والاستعاضة عنها بكلمة (وخلقهم). رابعاً : شطب كلمة (بما) والاستعاضة عنها بكلمة (بين) الواردة في البند الأول. المادة ٤٣ : فقرة ٢ : إعادة صياغة عبارة (العمل)	٢- العمل المشمولين بإحكامه في حالة انحلالهم من التأييد أو استحباب التأييد من الإحلال والتي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك التأييد أو كانت التأييد عضواً في الإحلال وقت إبرام العقد. ٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٤ - ١ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٤٤ : موافقة بعد : أولاً : إضافة كلمة (أو للمجال) بعد عبارة (أصحاب المجال) الواردة في مطلع المادة. ثانياً : شطب العبارة التالية الواردة في حوز هذه المادة: (سواء أكان أصحاب العمل متنسبين إلى التأييد أو غير متنسبين)	في أي تأييد. ٤- للمجال في أي مؤسسة خاضعة لإحكام عقد العمل الجماعي ولا يتطوون بفقد عمل فريدة مع هذه المؤسسة وكذلك شروط عقودهم أقل فائدة لهم من الإحكام الواردة في العقد الجماعي. ب- يقدر بإطلاق كل شرط مخالف لعقد العمل الجماعي يرد في أي عقد فوري أبرم بين الأشخاص المرتبطون بإحدى الجماعي سواء يكون هذا العقد طرأ على فائدة العمل. المادة ٤٤ - ٢ : الفرق ٢ : المادة ٤٤ : موافقة بعد : أولاً : إضافة كلمة (أو للمجال) بعد عبارة (أصحاب المجال) الواردة في مطلع المادة. ثانياً : شطب العبارة التالية الواردة في حوز هذه المادة: (سواء أكان أصحاب العمل متنسبين إلى التأييد أو غير متنسبين)
المادة ٤٤ - ٢ : موافقة.	المادة ٤٤ : موافقة بعد : أولاً : إضافة كلمة (أو للمجال) بعد عبارة (أصحاب المجال) الواردة في مطلع المادة. ثانياً : شطب العبارة التالية الواردة في حوز هذه المادة: (سواء أكان أصحاب العمل متنسبين إلى التأييد أو غير متنسبين)	٤- للمجال في أي مؤسسة خاضعة لإحكام عقد العمل الجماعي ولا يتطوون بفقد عمل فريدة مع هذه المؤسسة وكذلك شروط عقودهم أقل فائدة لهم من الإحكام الواردة في العقد الجماعي. ب- يقدر بإطلاق كل شرط مخالف لعقد العمل الجماعي يرد في أي عقد فوري أبرم بين الأشخاص المرتبطون بإحدى الجماعي سواء يكون هذا العقد طرأ على فائدة العمل. المادة ٤٤ - ٢ : الفرق ٢ : المادة ٤٤ : موافقة بعد : أولاً : إضافة كلمة (أو للمجال) بعد عبارة (أصحاب المجال) الواردة في مطلع المادة. ثانياً : شطب العبارة التالية الواردة في حوز هذه المادة: (سواء أكان أصحاب العمل متنسبين إلى التأييد أو غير متنسبين)

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٥ - موافقة كساروت من مجلس النواب.	المادة ٤٥ موافقة مع اعادة صياغة مطلعها (تحدد وتعليمات يصدرها الوزير كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والانضمام اليها واستخراج صوره عنها وغير ذلك من الامور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود) التصريح بالنص التالي : يصدر الوزير تعليمات تحدد كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والانضمام اليها	المادة ٤٥ - ليسري بفتح شرطه على اصحاب العمل والمال في قطاع معين او على فئة منهم في جميع المناطق او في منطقة معينة سواء اكان اصحاب العمل متسجلين الى النقابة او غير متسجلين وتشر القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية . المادة ٤٥ - تحدد وتعليمات يصدرها الوزير كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والانضمام اليها واستخراج صوره عنها وغير ذلك من الامور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود وتشر القرارات بفتح الى وجود العقد الجماعي والى طر في العقد وتاريخه ومكان اجرائه داخل المؤسسة وفي أماكن العمل .

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤٦ - موافقة	المادة ٤٦ موافقة واستخراج صوره عنها وغير ذلك من الامور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود .	المادة ٤٦ - حماية المبلغ حماية الاجور يحدد مقدار الاجر في العقد وإذا لم يحدد عقد العمل عليه يؤخذ للمعلن الاجر المقرر لعمال من نفس النوع ان وجد والا قدر طبقا للنزاع . فإذا لم يوجد المعروف فوات المحكمة بفتح بمقتضى احكام هذا القانون واعتباره زائعا عمليا على الاجور . المادة ٤٦ - يرفع الاجر خلال مدة لاتزيد على سبعة ايام من تاريخ استحقاقه ولا يجوز لاصحاب العمل حسم اي جزء منه الا في الحالات التي يحددها القانون .
المادة ٤٧ - موافقة	المادة ٤٧ موافقة .	

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة -	المادة ٤٨ موافقة على القرارات (أ، ب، د، هـ و، ز).	ب- ان توقي العمل على أي تخفيف أو سجل الاجور أو على إعمال بقيمة المبالغ المسجل فيه لإعطي استقلاط حقه في أي زيادة على المبالغ المقروض بموجب القانون أو النظام أو العقد.
أ- موافقة.		المادة ٤٨- لإيجوز خصم أي مبلغ من اجر العامل الا في الحالات التالية:- أ- استرداد ما قدم صاحب العمل من سابق العمل بحيث لا يزيد كل قسط يتم استرداده من الشقة على (١٠) من الاجر.
ب- موافقة.		ب- استرداد أي مبلغ دفع للعامل زيادة على استحقاقه.
ج- موافقة مع شطب كلمة (وأصلط) و استغاضة عنها بكلمة (وأصلط) وثقلها لتكون بعد كلمة (الاجماعي).	القرة ج : موافقة بعد شطب كلمة (وأصلط) الواردة في مقالها مع إضافة كلمة (وأصلط) إلى آخر القرة.	ج- استمرارات وأصلط القسمين الاجماعي المستعته على العمل والحسميات الواجب لجرأها بموجب القوانين الاخرى.
د- موافقة.		د- استمرارات العمل في صندوق الادخل.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
هـ- موافقة		هـ- الحسميات الخاصة بشبهالات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من مزايا أو خدمات حسب المعدلات أو النسب المقررة المتفق عليها بين الطرفين.
و- موافقة		و- كان بين يستوفي تنقيداً لحكم قضائي.
ز- موافقة		ز- المبالغ التي تعرض على العامل ينبغي مخالفتها لاحكام النظام الداخلي للمؤسسة أو تعقد العمل أو عقول ما افقه من المواد أو الاوراق وينبغي اتماله أو اخطائه وذلك وفق الاحكام الخاصة بالمنصوص عليها في هذا القانون.
المادة ٤٩- موافقة.	المادة ٤٩ موافقة.	المادة ٤٩- لإيجوز لصاحب العمل اتخذه في اجراء تأديبي أو فرض عقوبة على العامل عن مخالفة غير مقصود عليها في لائحة الجزاءات المتخذة من قبل الوزير على ان يراعى ما يلي:-

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للفترة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		<p>أ- أن لا تعرض على المأمول غرامة تزيد على أجر ثلاثة أيام في الشهر الواحد أو يتناقصه عن المأمول بدون أجر لمدة تزيد على ثلاثة أيام في الشهر الواحد وإن نتاح له فرصة السماح له بالالتحاق مع نفسه قبل فرض العقوبة عليه وإن يكون للمأمول حق الاعتراض على العقوبة التي فرضت عليه لدى مقضى العمل خلال أسبوع واحد من تاريخ تبليغها له.</p> <p>ب- أن لا يتخذ بحق المأمول أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة عليه عن أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات المعمدة بعد اقتضاء خمسة عشر يوما على ارتكابها.</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>المادة ٥٠- موقفة كسار وريت في مشروع الحكومة مع إضافة عبارة (أو يجوز لها) بعد كلمة (يملكها) ويطلب حرق (صن) والاستعانة عنه بحرق (ط).</p>	<p>المادة ٥٠ موقفة بعد إجراء التعديلات التالية : أولا : شطب عبارة (أو تلاف) الواردة في مطلع المادة. ثانيا : إضافة عبارة (تلافها) بعد عبارة (يملكها) صاحب العمل أي (الورقة فيها تالفا : شطب كلمة (صن) الواردة فيها والاستعانة عنها بكلمة (ط)).</p>	<p>ج- أن تسجل الترامبات التي تعرض ويقتضى هذه المادة في سجل خاص يبين فيه اسم العامل ومقدار أجره وأسبيل فريض الترامبة عليه وإن تخصصت الترامبات لتحقيق خدمات اجتماعية للمعامل في المؤسسة وفق ما يقرره الوزير.</p> <p>المادة ٥٠- إذا ثبت أن العامل قد تسبب في أضرار لرات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشئا عن خطأ العامل أو مخالفته فتعطلت مصلحة العمل فالمصاحب العمل أن يقطع من أجر العامل قيمة الأضرار المترتبة أو الملقاة أو كلفة إصلاحها على أن لا يزيد ما يقطع لهذا الغرض عن أجر خمسة أيام في الشهر ولصاحب العمل حق اللجوء إلى المحاكم</p>

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥١ - موافقة كما وردت	المادة ٥١ موافقة عليها كما وردت.	المادة ٥١ - إذا اجتمع صاحب العمل الى وقف العمل عن الاخصار التي تسبب الحامل بها. بمسورة موافقة بسبب الاجور الى له وليس في رسمه دفعة فيستحق العامل الاجر الكامل عن مدة لا تزيد على الشهره ايام الأولى من توقف العمل خلال السنة وان يدفع العامل نصف اجرة عن المدة التي تزيد على ذلك بحيث لا يزيد مجموع التعطيل الكلي المدفوع الاجر على ستين يوما في السنة.
المادة ٥٢ - ١ - موافقة	المادة ٥٢ موافقة عليها كما وردت.	المادة ٥٢ - ١ - على الرغم مما ورد في اي قانون آخر تعتبر الاجور والمبالغ المستحقة بموجب احكام هذا القانون للسائل او ورثته او المستحقين بعد وفاته ديونا ممتازة - اعتبارا عاما من الدرجة الاولى تتقدم على ما

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة مع إضافة عبارة (للمؤسسة و) بعد كلمة (مواث).		عدها من سائر النصوص الاخرى بما في ذلك الضرائب والرسوم والحقوق الاخرى المستحقة للحكومة واليخون اليومية. يورثات عقاريه او تملكيات عتيقة. ب- في حالة تصفية المؤسسة او الفلاس صاحب العمل يدفع المصنفين او وكيل التاليمه للسائل او ورثته فورا وبمجرد ويضع يده على اموال صاحب العمل ما يملان اجور شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تنفيذ في مبرورقات اخرى بما في ذلك المبرورقات القانونية. ومبرورقات التاليمه او التصفية.
المادة ٥٢ - موافقة.	المادة ٥٢ موافقة عليها كما وردت.	المادة ٥٢ - ١ - يشكل مجلس الوزراء بناء على تشييع الوزراء لجنة تتألف من عدد متساو من ممثلين عن الوزارة والممثلين لمصنفيي العمل ويعين الخجين رئيسا لها من بين

هذا من اجل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		ويشترط في قبول الاشتراء ان يكون العامل على رأس عمله او لم يضمن على اتمام عمله مدة تزيد على ستة اشهر وفي حالة عدم توفر هذا الشرط للعامل الحق في اللجوء الى المحكمة التجارية المختصة
		ب- لا تكون سلطة الاجور ملزمة بتطبيق الاجراءات والاصول النامية في المحاكم وتكون لها نفس الصلاحيات المنوطة للمحاكم النظامية في الامور التالية:-
		١- دعوة اي شخص لسماع شهادته بعد القسم واختاره بواسطة سلطات الامن المختصة في حالة تعلقه عن المحضرون.
		٢- الطلب من اطراف الدعوى تقديم المستندات والبيانات التي تراها ضرورية للتمسك في الدعوى.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	الفقرة ج اعاد صياغة العبارة التالية الواردة في مطلعها (تقدم الادعاء خطياً من العامل نفسه او من قلبية العمال بالتبعية عنه...) لتصبح بالنص التالي: (تقدم العامل نفسه او قلبية العمال بالتبعية عنه الادعاء خطياً).	ج- يقدم الادعاء خطياً من العامل نفسه او من قلبية العمال بالتبعية عنه ويجوز تقديم الادعاء واحد من عدد من العمال اذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكان سبب دعواهم واحداً ولكل من الطرفين المتنازعين تفويض من يوثق عنه اسم سلطة الاجور المختصة.
	الفقرة د : موافقة بعد : إضافة كلمة (البيع) بعد كلمة (التوبيخ).	د- يجوز سلطة الاجور ان تطلب الى صاحب العمل تخمين فترة تحددها ان يقع للعامل الاجور المحسومة بمسورة غير قانونية او الاجور غير المفروعة او المستحقة الاداء او التي تأخر عن دفعها في المدة المحددة لهذا الغرض ولها ان تعيق تعويضاً قدره ثمانية اضعاف مبلغ التعويض المضمون او غير المدفوع عن المسدة للمطالب بحدود عتبات ويقرط في ذلك ان لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		<p>عن الأجر المقتضى أو المتأخر دفعها إذا انتهت المسألة إن التأخر كان ناجما عن خطأ بحسن نية أو عن نزاع على المبالغ الواجبة دفعه أو عن حوث حالة طارئة أو عن تخلف العامل عن المطالبة بدفع الأجر أو قبولها.</p> <p>هـ- تنظر سلطة الأجر في الدعوى المقدمة إليها بحضور الطرفين أو من يثوب عليهما وينتد الدعوى إذا تعيب العامل المدعى وتقرر فيها بحضوره إذا غلب مصالح العمل المدعى عليه وتمسك قرارها بحق الأخير في هذه الحالة غلبا ويكون قرارها قايلا للاستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ توقيعه إذا كان المبالغ المحكوم به للعمل تزيد على مئة دينار.</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	<p>القوة (ز) شطب عجز القوة التالية : (وإما استئناف قراراتها ققتضيه للرسم المعمور في المحاكم المختصة).</p>	<p>و- يتم تنفيذ قرارات سلطة الأجر من قبل نواب الأجراء المختصة كتابيا قرارات صادرة عن المحاكم النظامية شريطة أن لا يخضع المبالغ المحكومة بها للتقسيد.</p> <p>ز- يبقى من الرسوم والمبالغ الإداء المقدم من العامل سلطة الأجر وكذلك قراراتها المختصة للتنفيذ في نواحي الأجراء ولما استئناف قراراتها ققتضيه للرسم المعمور في المحاكم المختصة.</p> <p>ح- تصريف المسألة المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ولا يخضع الأخير عدد التعديلات التي قدمت إليها وقسمت فيها ويشترط في ذلك أن تكون المسألة بمطلبها خارج أوقات الدوام الرسمي كما تصريف الموظفين العاملين فيها المكافآت التي يقرها الوزير.</p>

محضر الجلسة الخامسة

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ٥١- تنظيم العمل والأجور على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فليكر أن يضع نظاما داخليا لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه أوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والإستراحة ومخالفات العمل والعقوبات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنفيذها وأي تدابير أخرى تكتملها طبيعة العمل ويخضع النظام الداخلي للمؤسسة لمصدق الوزير ويصل به من تاريخ تصديقه.</p> <p>المادة ٥٧- تكون ساعات العمل العادية في ساعات في اليوم أو ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع توزع على ستة أيام. على الآخر لا يصح فيها الوقت المخصص للتول</p>	<p>المادة ٥١- (كما تصرف الموظفين العاملين فيها المكافآت التي يقرها الوزير). المادة ٥١ موافقة عليها كما وردت.</p>	<p>المادة ٥١- شطب هذه المادة وإعادة صياغتها على النحو التالي:- المادة ٥٧- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع نقل هذه المادة لتصبح مكان المادة السابقة.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ٥٨- يعوز لمصاحب العمل تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل اليومية العادية وذلك في أي من الحالات التالية على أن يقتضي العامل في أي من هذه الحالات الآخر الإحتياقي المنصوص عليه في هذا القانون:- ١- القيام بأعمال الجرد السنوي للمؤسسة وأعمال الميزانية والحصصيات الشهرية والاستعداد للبيع بقرين مقدمه بقرين ان لا يزيد عدد الأيام التي تنطبق عليها أحكام هذه الفقرة على ثلاثين يوما في السنة وأن لا تزيد ساعات العمل الشهرية على عشر ساعات في كل يوم منها.</p>	<p>المادة ٥٨ موافقة عليها كما وردت.</p>	<p>المادة ٥٨- موافقة</p>

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المعلقة في ٢٤/٨/١٩٩٥ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥٩ - موافقة.	المادة ٥٩ موافقة عليها كما وردت.	ب- من أجل تلاقي وتفرغ خسارة في الجدل، أو أي مسألة أخرى تعرض للتلقي، أو لتجنب مجال عمل في أو من أجل تسليم مرك معينة أو تسليمها أو نقلها.
المادة ٦٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٠ موافقة بعد إجراء التعديلات التالية : أو لا : الفترة أ : صياغتها على النحو التالي :	المادة ٥٩ - لا يسمي الحكم المورث المتعلقة بساعات العمل المنصوص عليها في هذا القانون على الأشخاص الذين يتولون مهام الإشراف العام أو الإدارة في أي مؤسسة والذين يعملون في بعض الحالات خارج المؤسسة أو تتطلب أعمالهم السفر أو التنقل داخل المنطقة أو خارجها.
		المادة ٦٠ - يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الزيد أو من يقيمه على أن يقاضي العامل عنها اجراً اضافياً لا يقل عن (٢٥٪) من أجره المعتاد.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦١ موافقة بعد إجراء التعديلات التالية : أ - إضافة عبارة (غير ذلك) بعد عبارة (لا) إذا اقتضت طبيعة العمل... (الواردة في) مطلع الفقرة وشطب باقي الفقرة.	ب- إذا شغل العامل في يوم واحد الأسبوعية أو أيام الأعياد الدينية أو العمل الرسمية يقاضي لقاء عمله عن ذلك اليوم اجراً اضافياً لا يقل عن (١٥٠٪) من أجره المعتاد.
		المادة ٦١ - يكون يوم الجمعة من كل أسبوع يوم السلامة الأسبوعية للعامل إلا إذا اقتضت طبيعة العمل، أو رغب صاحب العمل بإغلاق يوم آخر كعطلة أسبوعية بسموية مستقلة، أما في المؤسسات التي يكون فيها العمل بسموية مستمرة فليس له العمل أن يحدد يوماً للراحة الأسبوعية أكل فقرة من عماله حسب مقتضى العمل.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- شطب كلمة (احتج) والامتناع عنها بكلمة (المطل).	ب- يجوز للمعامل بموافقة صاحب العمل جميع أيام راحة الأسبوعية والحصول عليها بشكل مدة لا تزيد على شهر إذا كان محل إقامته خارج مركز عمله.	ب- يجوز للمعامل بموافقة صاحب العمل جميع أيام راحة الأسبوعية والحصول عليها بشكل مدة لا تزيد على شهر إذا كان محل إقامته خارج مركز عمله.
ج- شطب كلمة (الراحة) أيضا وردت في الفقرة والامتناع عنها بكلمة (المطل).	ج- شطب كلمة (الراحة) أيضا وردت في الفقرة والامتناع عنها بكلمة (المطل).	ج- يكون يوم الراحة الأسبوعية للعمل بأجر كامل، إلا إذا كان يصل على أسبوعين أو أسبوعين فيستحق في كلتا الحالتين أجر يوم الراحة الأسبوعية إذا عمل ستة أيام متتالية قبل الإجوم المحدد للراحة، ويستحق من ذلك الأجر نسبة الأيام التي عمل فيها خلال الأسبوع إذا كانت ثلاثة أيام أو أكثر.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٦٢ موافقة كما وردت بعد إجراء التعديلات التالية : ١- شطب عبارة (يصبح من حقه الحصول على اجازة سنوية مدفوعة) الواردة في الفقرة والامتناع عنها بجريدة (يصبح مدة الاجازة السنوية). - شطب عبارة (خمس سنوات) والامتناع عنها بجريدة (خمس سنوات). - شطب كلمة (تدخل) الواردة في الفقرة والامتناع عنها بكلمة (أحسب). - شطب كلمة (الراحة) والامتناع عنها بكلمة (المطل). - شطب كلمة (قوى) والامتناع عنها بكلمة (من).	المادة ٦٢- لكل عامل الحق بالاجازة سنوية بأجر كامل لمدة أربعة عشر يوما عن كل سنة خدمة إلا إذا تم الاتفاق على أكثر من ذلك على أن يصبح من حقه الحصول على اجازة مدفوعة مدفوعة واحد وعشرين يوما إذا لم ينفذ في الخدمة لدى صاحب العمل نفسه عشر سنوات متتالية، ولا يحل أيام العمل بالخدمة والاعطال للخدمة ولأيام الراحة الأسبوعية في الاجازة السنوية.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للمدة لي ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	<p>أ- إضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة ١ : (إلا إذا وقعت خلافها). ب- موافقة كما وردت. ج- موافقة كما وردت.</p>	<p>ب- إذا لم تبلغ مدة خدمة العامل السنة فيحق له الحصول على اجازة بأجر بنسبة السنة التي عمل خلالها في السنة. ج- يجوز تأجيل اجازة العامل عن أي سنة بالاتفاق بين العامل ومالك العمل إلى السنة التالية مباشرة تلك السنة ويستند حق العامل في الاجازة الموقعة على هذا الوجه إذا انقضت السنة التي اجلت لها ولم يملك استعملها خلال تلك السنة، ولا يجوز لمالك العمل رفض طلب العامل للحصول على اجازته. د- لمالك العمل أن يحدد خلال الشهر الأول من السنة تاريخ الاجازة السنوية لكل عامل وكيفية استعملها للعامل في مؤسسته، وذلك حسب مقتضيات العمل فيها على أن يراعى في ذلك مصلحة العامل.</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٢ موافقة كما وردت.	المادة ١٢- إذا لم تؤخذ الاجازة السنوية دفعة واحدة فلا يجوز أن يقل الجزء منها عن ستة أيام في أي مرة.
المادة ١٤- موافقة كما وردت.	المادة ١٤ موافقة كما وردت.	المادة ١٤- إذا انتهت خدمة العامل لأي سبب من الأسباب قل أن يستعمل لاجازته السنوية فيحق له تقاضي الأجر عن الأيام التي لم يستعملها من تلك الاجازة.
المادة ١٥- موافقة.	المادة ١٥ موافقة كما وردت.	المادة ١٥- يجوز بطلا كل اتفاق يقضي بتنازل العامل عن اجازته السنوية أو عن أي جزء منها.
المادة ١٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٦ موافقة بعد إجراء التعديلات التالية : - تلعب العبارة التالية الواردة آخر المادة (نصف الأجر بناء على تقرير من لجنة طبية تتقدمها المؤسسة) والاستعانة فيها بالعبارة التالية : (أجر كامل إذا كان تزيد احد المستشفيات ونصف الأجر إذا كان يناه	المادة ١٦- لكل عامل الحق في اجازة مرضية مدتها أربعة عشر يوما خلال السنة الواحدة بأجر كامل بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة، ويجوز تجديدها لمدة أربعة عشر يوما أخرى بنفس الأجر بناء على تقرير من لجنة طبية تتقدمها المؤسسة.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المقعدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٧- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	على تقرير لجنة طبية تتقدمها الوزارة ولم يكن توفيق أحد المستشفيات (١) منها المادة ٢٧ موافقة على الفقرة (١) منها	المادة ١٧-١- اكل عامل الحق في اجازة مدفوعة اربعة عشر يوما في السنة مدفوعة الاجر في اي من الحالات التالية:- ١- اذا التحق بحدوثه اتفاقية العملية معقودة من الوزارة بناء على ترشيح صاحب العمل او مدير المؤسسة بالتساق مع اتفاقية الحماية. ٢- لاداء فريضة الحج ويشترط لفتح هذه الاجازة ان يكون العامل قد عمل مدة خمس سنوات متوالية على الاقل لدى صاحب العمل. ولا يحظى هذه الاجازة الا لمرة واحدة خلال مدة الخدمة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٨- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (واجر)	ب- شطب حرف (الباء) الوارد في كلمة (يجوز) لتصبح (دون) المادة ٢٨ موافقة بعد شطب حرف (الباء) الوارد في كلمة (يجوز) الواردة في المادة لتصبح (دون)	ب- يحق للعامل الحصول على اجازة مدفوعة اربعة اشهر بدون اجر اذا التحق للخدمة في جامعة او معهد او كلية معترف بها بصورة رسمية. المادة ٢٨ - المزايا التي تعمل في مؤسسة تستفيد عشره عمل او اكثر الحق في الحصول على اجازة بدون اجر لمدة لا تزيد على ستة اشهر في اربعة اشهر مدفوعة الاجر. الاجازة على ان تقع هذا الحق اذا حصلت بالجر في اي مؤسسة اخرى خلال تلك السنة.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (أخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو إلى عمل يقع خارجها) والاستعانة عنها بعبارة (تفتح خارج المملكة).	المادة ٦٩ موافقة بعد شطب حرف (الباء) الواردة في كلمة (يوزن) لتصبح (وزن).	المادة ٦٩ - لكل من الزوجين العاملين للحصول على إجازة أمومة واحدة <u>يوزن</u> أجر لمدة لا تزيد على سنتين موافقة زوجه إذا انتقل إلى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو إلى عمل يقع خارجها.
المادة ٧٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧٠ موافقة بعد استعانة كلمة (المختصة) بعبارة (استطلاع رأي الجهات الرسمية) الواردة في مطلع المادة.	المادة ٧٠ - تختص بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية - ١- المستشفيات والأصالح التي يحظر تشغيل النساء فيها. ب- الأوقات التي لا يجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧١ موافقة بعد إجراء التصحيح اللغوي التالي : شطب العبارة التالية (قبل وبعد الوضع) لتصبح (قبل الوضع وبعد) الواردة بعد عبارة (الوصول على إجازة أمومة بأجر كامل) في مطلع المادة.	المادة ٧١ - للمرأة العاملة الحق في الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل قبل وبعد الوضع مجموع منها عشرة أسابيع، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الإجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انتهاء تلك المدة.
المادة ٧٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (المراء) التي ملتح المادة وشطب كلمة (تريسة) والاستعانة عنها بكلمة (إريسة).	المادة ٧٢ موافقة بعد شطب الرقم (٧٢) المرعود في متن المادة ليصبح (٧٠)، وإضافة كلمة (في) بعد عبارة (لا تزيد) وحذف كلمة (صن) والاستعانة عنها بكلمة (طبي).	المادة ٧٢ - الجائز بعد انتهاء إجازة الأمومة المنصوص عليها في المادة (٧٢) من هذا القانون الحق في أن تأخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر تعادل إرضاع مولودها الجديد لا تزيد مجموعها عن المساعة في الأربع الأشهر.
المادة ٧٣ - موافقة.	المادة ٧٣ موافقة كما وردت	المادة ٧٣ - على صاحب العمل الذي يستفيد ما لا يقل عن خمسين عاملة متروحة تلبية مكالن مناسبة تكون في حدة مربية موهلة

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (تشغيل سن) والاستعانة عنها بعبارة (تشغيل الحدث الذي).	المادة ٧٤ موافقة بعد حذف عبارة (يبلغ الخامسة عشرة) والاستعانة عنها بعبارة (أكمل الخامسة عشرة)	المادة ٧٤ - مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتكريب النهائي لا يجوز بأي حال تشغيل من لم يبلغ الخامسة عشر من عمره بأي صورة من الصور.
المادة ٧٥ - موافقة مع شطب كلمة (يبلغ) والاستعانة عنها بكلمة (أكمل).	المادة ٧٥ موافقة كما وردت	المادة ٧٥ - لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يبلغ السابعة عشرة من عمره في الأعمال الخطيرة أو المرفقة أو الممتدة بالصحة وتحدد هذه الأعمال بقرارات يصدرها الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٦ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧٦ موافقة بعد شطب كلمة (الراحة) الواردة في الفقرة (ج) والاستعانة عنها بكلمة (المطلة).	المادة ٧٦ - يحظر تشغيل الحدث : أ - أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن يعطى فترة للراحة لا تقل عن ساعة واحدة بعد عمل أربع ساعات متصلة. ب - بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً. ج - في أيام الأعياد الدينية والعطل الرسمية وأيام الراحة الأسبوعية. على صاحب العمل قبل تشغيل أي حدث أن يطلب منه بر من وليه تقديم المستندات التالية : أ - صورة مصدقة عن شهادة الميلاد. ب - شهادة ببلدية الحدث الصحية للمل المطلوب مساندة عن طبيب مختص ومصدقة من وزارة الصحة.
المادة ٧٧ - موافقة.	المادة ٧٧ موافقة	

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٧٨ موافقة بعد شطب حرف (في) الواردة فيها.	ج - موافقة ولي أمر الحدث الضحية على العمل في المؤسسة وتخط هذه المستندات في ملف خاص للحدث مع بيانات كافية عن محل التمتع وتاريخ استجداؤه والعمل الذي يستخدم فيه وأجره وإجازته.
		المادة ٧٨ - يوافق صاحب العمل أو مدير المؤسسة عن أي مخاللة لأي حكم من أحكام هذا الفصل أو أي نظام أو قرار صادر بتهنيئه يعر له لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسة دينار وتضاعف المقررة في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض المقررة عن حدها الأدنى للجناب التفكيرية المستقرة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧٩ - موافقة.	المادة ٧٩ : موافقة	الفصل التاسع المسألة والمهمة المهنية المادة ٧٩ - أ - يوجب على صاحب العمل ما يلي : ١ - توفير الاجتياحات والتكاليف اللازمة لعملية المسال من الاخطار والامراض التي قد تنجم عن العمل وعن الآلات المستخدمة فيه. ٢ - توفير وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من اخطار العمل وتأمينات التغطية والاجرة وغيرها وارشادهم على طريقة استعمالها والحفاظة عليها وعلى نظافتها.

مكتبة أحمد النور

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	الادلة كما وردت في المشروع
		٣- احاطة العامل قبل افتتاحه بمخاطر مهنته وسبل الوقاية الواجب عليه اتخاذها ون يطلق بمكان يظهر تعليمات وارشادات توضح فيها مخاطر المهنة وسبل الوقاية منها وفق الانظمة والقرارات التي تصدر بهذا الشأن.
		٤- توفير وسائل واجهزة الامتثال الطبي للمعال في المؤسسة وقفا للمستويات التي تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.
		ب- لا يجوز تحميل العامل اي عقوبات تترتب على تنفيذ او توفير ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	الادلة كما وردت في المشروع
المادة ٨٠- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٨٠ : موافقة بعد : - الغاء نص الفقرة (ج) والاستعانة عنه بالنص التالي: ج- الانس والمعايير الواجب توافرها في المؤسسات الصناعية لضمان بيئة خالية من التلوث بجميع أشكاله والوقاية من الضوضاء والاهتزازات وكل ما يصدر بصحة العامل ضمن المعايير الدولية المعتمدة وتحديد طرق الفحص والاختبار الخاصة لجلب هذه المعايير.	المادة ٨٠ - يحدد الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة بتعليمات يصدرها ما يلي : ١- الإحتياجات والتدابير التي يجب اتخاذها او توفيرها في جميع المؤسسات او في أي منها لضمان سلامة العامل والمؤسسات من أخطار العمل وأضرار المهنة. ب- الاجهزة والوسائل التي يجب توفيرها في المؤسسات او في أي منها لحماية العاملين فيها من أخطار العمل وأضرار المهنة ووقائهم منها.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨١ مرفقة بعد : اجراء التصحيح للنقوي التالي : شطب عبارة (أو تقل أو تزداد) السوداء الخطوة التالية للاقتسام) والاستعانة عليها بالجريدة التالية : (المراد الخطوة التالية للاقتسام أو نقلها أو تداولها).	المادة ٨١ مرفقة بعد : اجراء التصحيح للنقوي التالي : شطب عبارة (أو تقل أو تزداد) السوداء الخطوة التالية للاقتسام) والاستعانة عليها بالجريدة التالية : (المراد الخطوة التالية للاقتسام أو نقلها أو تداولها).	ج- الامن والمخاطر التي يجب توافرها في المؤسسات الصناعية لمخطط البيئة غير الملوثة والواقعة من الضوضاء والاعتقالات ضمن المعايير الدولية للمتعددة والتسليم وغيره، وتحديد طرق التحصن والاحتفال الخاصة وبمخطط هذه المعايير. المادة ٨١ - على صاحب العمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لصحة المؤسسة والعمالين فيها من الخطر الحريق والافتقار إلى أو تخزين أو نقل أو تداول المواد الخطرة التالية للاقتسام وتوفير الوسائل والاجهزة للتنفيذ الكافية وذلك وفقا لتعليمات السلطات الرسمية المختصة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٢ - مرفقة.	المادة ٨٢ مرفقة	المادة ٨٢ - لا يجوز لمصاحب العمل أو العامل أن يسمح بإدخال أي نوع من الخمور أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو العقاقير الخطرة إلى أماكن العمل أو أن يعرضها فيها كما لا يجوز لأي شخص الدخول إلى تلك الأماكن أو البقاء فيها لأي سبب من الاسباب وهو تحت تأثير تلك المشروبات أو العقاقير. المادة ٨٢ - يجب على العمال في أي مؤسسة التقيّد بالاحكام والتعليمات والقرارات الخاصة باحتياطات الوقاية والسلامة والصحة المهنية واستعمال الاجهزة الخاصة بها والحفاظ علىها والامتناع عن أي فعل يعزل دون تنفيذ تلك الاحكام والقرارات والتعليمات والسلامة والصحة المهنية أو الحق المتبرر بها أو غيرها وذلك تحت طائلة التعرض للعقوبات التأديبية المفروضة عليها في النظام الداخلي للمؤسسة.

مكتبة الأعيان

المادة ٨٤ - المادة ٨٥	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٨٤ - الوزير يعد استطلاع آراء الجهات المعنية ان يصدر تعليمات يحد بموجبها كل عمل لا يجوز تعطيل اي شخص فيه قبل اجراء التحصين الطبي عليه للتأكد من لائقته الصحية للقيام بذلك والعمل وتشتر التعليمات التي تصدر بمقتضى هذه المادة في صحتين محققين يوثقون بوثائق وفي الجريدة الرسمية.	المادة ٨٤ المادة ٨٥ مرفقة كما وردت.	المادة ٨٥ - المادة ٨٤ مرفقة.
المادة ٨٥ - ١ - اذا خالف صاحب العمل اي حكم من احكام هذا الفصل للوزير اغلاق المؤسسة كلياً او جزئياً او إيقاف اي آلة فيها اذا كان من شأن تلك المخالفة تعريض العمال او المؤسسة او الآلات للخطر وذلك الى ان يزيل صاحب العمل المخالفة.	المادة ٨٥ مرفقة كما وردت.	المادة ٨٥ - المادة ٨٤ مرفقة.
ب- يشترط ان لا يصدر الوزير قراره المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه		ب- مرفقة

المادة ٨٥ - المادة ٨٤	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٨٥ - المادة ٨٤ مرفقة كما وردت.	المادة ٨٥ مرفقة كما وردت.	المادة ٨٥ - المادة ٨٤ مرفقة.
المادة ٨٥ - ١ - اذا خالف صاحب العمل اي حكم من احكام هذا الفصل للوزير اغلاق المؤسسة كلياً او جزئياً او إيقاف اي آلة فيها اذا كان من شأن تلك المخالفة تعريض العمال او المؤسسة او الآلات للخطر وذلك الى ان يزيل صاحب العمل المخالفة.	المادة ٨٥ مرفقة كما وردت.	المادة ٨٥ - المادة ٨٤ مرفقة.
ب- يشترط ان لا يصدر الوزير قراره المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه		ب- مرفقة

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى المقعدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م ١٦٩

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ٨٦ - يمدد مجلس الوزراء بناء على تشييب الوزير. <u>الاعطية للخدمة في الامور الثقيلة:</u> ١ - تتكون لجان الخدمة والصحة المهنية وتعين المقررين في المؤسسات العامة والخاصة وتحدد اختصاصات ولجانها <u>تلك اللجان والمقررين</u> ب- للجان الطبية الوقائية والملاحية للمسال وواجبات لمصالح العمل في توفيرها وكيفية اقامة للرحلات الطبية المشتركة بين الفكر من مؤسسة وطريقة تمويلها والاجهزة التقنية الواجب توفرها في هذه الرحلات والفرص الطبية الدورية للعمل. ج- الوقاية والسلامة من الآلات والمعدات الصناعية وموقع العمل.	قرار مجلس النواب المادة ٨٦ موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي التالي على العبارة التالية : (واجبات تلك اللجان والمقررين) الواردة في الفقرة (١) لتصحيح بالنص التالي (تلك اللجان والمقررين وواجباتها)	المادة ٨٦ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
<u>التصديق المعتمد</u> اصحيت العمل وامراض المهنة المادة ٨٧ - تنطبق احكام هذا للعمل المتعلقة بامنيات العمل وامراض المهنة على العمال الذين لا يسري عليهم احكام قانون العمال الاجتماعي المعمول به. المادة ٨٨ - ١ - اذا استوجب عامل بامنية عمل تمت له وقت او الوقت به تقرر ا جسدقيا حال دون استقراره في العمل فطى مصاحب العمل نقل التعصيب الى مستشفى او في مركز طبي وتلقيح الجهات المختصة بالخدمة والحادث وان يرسل العامل الى الوزارة بفاكه خلال مدة لا تزيد على (٢٨) ساعة من وقوع الحادث. ويحصل مصاحب العمل تعاقبات ثقل المصاحب الى المستشفى او المركز الطبي لمعالجة.	المادة ٨٧ موافقة كما وردت المادة ٨٨ موافقة كما وردت	المادة ٨٧ - موافقة. المادة ٨٨ - موافقة.

مكتبة امانة العمل

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨٩ - موافقة.	المادة ٨٩ موافقة كما وردت	ب- يطبق صاحب العمل أو مدير المؤسسة أو من يمثليها في حالة مخالفته لإحكام الفقرة (١) من هذه المادة بزيادة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل مخاللة وتضاعف العقوبة في حالة التكرار.
المادة ٩٠ - موافقة.	المادة ٩٠ موافقة كما وردت	المادة ٨٩ - يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع التعويض المتضمن عليه في هذا القانون للعامل الذي يعتلي ويرض من أمراض لاجهة نشيخ عن عمله وذلك بالاستقالة إلى تقرير من المرجع الطبي.
		المادة ٩٠ - مع مراعاة ما ورد في أي قانون أو تشريع آخر لا يحق للمصاحب أو المستحق عنه مطالبة صاحب العمل بأي تعويضات غير واردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق بمسبلات العمل إلا إذا كانت الأصلية ناشئة عن خطأ صاحب العمل.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩١ موافقة بعد شطب كلمة (الأجراء) الواردة في الفقرة ب والاستعانة عنها بكلمة (الأجر)	المادة ٩١ - أ- إذا نشأ عن إصابة للعمل وفاة العامل أو عجزه الكلي فيستحق على صاحب العمل تعويض يساوي أجر الف وثماني يوم عمل على أن لا يتجاوز التعويض خمسة آلاف دينار ولا يقل عن الذي يُقبل.
		ب- إذا نشأ عن إصابة العامل عجز مؤقت للعامل فيستحق بدلاً يومياً يعادل (٧٥٪) من معدل أجره اليومي اعتباراً من اليوم الذي وقعت فيه الإصابة وذلك خلال مدة المعالجة بناءً على تقرير من المرجع الطبي إذا كانت معالجته داخل المستشفى ويخفض ذلك البطل إلى (٦٥٪) من ذلك الإجراء إذا كان المصاب يتلقى لدى أحد مراكز العلاج المعتمدة.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٢ - موافقة.	قرار مجلس النواب	ج - إذا نتج عن أصلية العمل عجز جزئي دائم بناء على تقرير من المرجع الطبي فيوقع العامل تعويض على أسس نسبية ذلك العجز إلى التعويض المقرر للعجز الكلي بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.
	المادة ٩٢ موافقة كما وردت	د - إذا نتج عن أصلية العمل الإصابة الأكثر من ضرر جسماني واحد فيستحق العامل المصاب التعويض عن كل ضرر من هذه الإصابات وفقاً لأحكام المنصوص عليها في هذا القانون على أن لا يتجاوز مجموع البايغ الواجب دفعه في هذه الحالة مقدار التعويض الواجب دفعه في حالة العجز الكلي.
		المادة ٩٢ - بحسب التعويض المنصوص عليه في هذا القانون على أسس الأجر الأخير الذي يتقاضاه العامل لما إذا كان العامل عاملاً بالعلمة فيحسب على أسس متوسط الأجر خلال الأشهر الستة الأخيرة من عمله.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	قرار مجلس النواب	المادة ٩٣ موافقة بعد : شطب العبارة التالية الواردة في الفقرة (أ) (يقتضى تقريره من قبل) والاستعانة فيها بكلمة (تقريره)
	شطب كلمة (ن) الواردة في الفقرة (ب) والاستعانة فيها بعبارة (لا يحول) وشطب عبارة (لا يحول) الواردة في الفقرة.	المادة ٩٣ - أ - يتم تقدير التعويض الواجب دفعه بمقتضى هذا القانون بناء على طلب صاحب العمل أو العامل أو المستحقين عنه، وفي حالة عدم الاتفاق على التعويض فيقيم تقييماً من قبل الأمين العام باعتباره المفتوض ويقدر التعويض من حيث، وذلك من حيث خضوعه في الدعاوى القضائية بعبء والوزن معينين بشرطين آخرين من بركات الوزارة لمارتية صلاحيات المفوض في أي منطقة في المملكة، ويقع التعويض دفعة واحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توقيع قرار المفوض بتقديره إلى ذوي العلاقة.
		ب - أن يقع التعويض المنصوص عليه في هذه الفقرة لا يحول دون حصول العامل أو المستحقين عنه على مكافأة نهاية الخدمة إذا توافرت شروطها لمقتضاها.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ٢٤/٨/١٩٩٥ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩٤ - موافقة.	المادة ٩٤ موافقة كما وردت	ج - لا تسمع أي دعوى أمام أي محكمة تتعلق بالتعيين المأمور عليه في هذا القانون إذا كان الطلب قد قدم بصفته إلى المفوض وكان لا زال قيد النظر لديه.
المادة ٩٥ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩٥ موافقة بعد شطب عبارة (في أي من الحالات التالية) الواردة في الفقرة (١) وضملة عبارة (في أي من الحالات التالية) إلى نهاية الفقرة (١)	المادة ٩٤ - لا يقبل الطلب بالتعيين من أي أجنبية مثل ما لم يقدم إلى المفوض خلال ستين من تاريخ وقوعها أو من تاريخ وفاة العامل المصاب على أنه يجوز للمفوض قبول الطلب بعد مرور ستين من تاريخ وقوع الإصابة أو الوفاة إذا كان القاصر في تربيته ناشئاً عن عذر مشروع بما في ذلك عدم الاستقرار النهائي للتعاقب الإصمبة.
		المادة ٩٥ - أ - مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة يقتضى حق المصاب في إبداء الومي بالتعيين التقني في أي من الحالات التالية على أن تثبت نتيجة التحقيق الذي تجريه الجهات المختصة بعد سماع أقوال صاحب العمل أو من يمثله

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	البند (٢) من الفقرة (١) حذف عبارة (والمخدرات) والاستعانة عنها بعبارة (أو المخدرات)	وإقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك.
		١ - إذا تثبتت الإصابة عن فعل يعتمد أو عن خطأ أو إهمال جسيمن من المصاب.
		٢ - إذا كانت الإصابة ناتجة عن تأثير العسر والمخدرات أو المؤثرات العقلية.
		٣ - إذا خالف المصاب التعليمات المقررة بشأن علاجه من الإصابة أو بشأن الوقاية والأمن الصناعي المعلن عنها والواجب اتباعها وكان لهذه المخالفة أثر في وقوع الإصابة.
		ب - لا تطبق لحكم الفقرة (١) من هذه المادة على أي حالة من حالات الإصابة ومنها الحالات المأمور عليها في تلك الفقرة إذا تثبتت عنها وفاة المصاب أو إصابته بجرح دائم يستتبع لا يقل تسميته عن (٢٠٪) ويعترف للمصاب فيها أو المستحقين عنه

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٩١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩١ موافقة بعد شطب كلمة (ربيع) الواردة في المادة والاستعانة عنها بكلمة (ثت)	المادة ٩١ - لا يجوز في أي حالة من الحالات ضمن التعويض الأربع دفعه بمقتضى أحكام هذا القانون أو الحجز عليه إلا لذين الثقة ونفيها لا يتجاوز ربع مبلغ التعويض كما لا يجوز إحاقته إلى أي شخص آخر غير المأمل أو المستحق عنه أو الإحصاء يقتضى التعويض المستحق بعد وفاة المأمل.
المادة ٩٧ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٩٧ موافقة كما وردت	المادة ٩٧ - مع مراعاة أحكام المادة (٩٥) من هذا القانون يوزع التعويض في حالة وفاة المأمل على المستحق عنه وفقاً للتسمية المبينة في الجول رقم (٢) الملحق بهذا القانون.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
الفصل الحادي عشر: اعادة صياغة عنوان الفصل (تأجيلات الأعمال وتعليقات أصحاب العمل) ليسبح (تأجيلات الأعمال وجموعات أصحاب العمل) المادة ٩٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	شطب عبارة (وتأجيلات أصحاب العمل الواردة في بداية الفصل المادة ٩٨ موافقة بعد :	تأجيلات العمل وتعليقات أصحاب العمل المادة ٩٨ - أ - للعمل في أي مهنة تكتسب تأجيلاً خامسة بهم وفق أحكام هذا القانون والمأمل في تلك المهنة الحق في الانسحاب إليها إذا توافرت فيه الظروف المقررة لذلك.
المادة ٩٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.	شطب عبارة (الظروف المقررة تأجيلات) الواردة في الفقرة (١) والاستعانة عنها بعبارة (شروط العمومية)	ب- يحظر على مساهبي العمل أن يحصل مستخدماً أي عامل خاضعاً لشروط عدم التقاضي التي تقتضي عمال أو التنازل عن حقوقه فيها أو أن يتصل على فصله من أي تأجيل أو الإحقال بأي حق يحق له لا تقتضيه إلى عضويتها أو المساهمة في نشاطها خارج نوات العمل.
	المادة ٩٩ موافقة بعد : إجراء التصحيح اللغوي التالي على العبارة التالية الواردة في الفقرة (١) (المرتبطة ببعضها أو المشتركة)	المادة ٩٩ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تيسر التأجيل من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن خمسين شخصاً من العاملين في المهنة الواحدة أو المهنة المتعلقة أو المرتبطة ببعضها أو المشتركة في إنتاج واحد.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠٠ - موافقة.	قرار مجلس النواب والاستماعية عنها بالجدول التالية (المربط بعضها ببعض). القرة ب : موافقة بعد اعادة صياغة عبارة (و ان يخلطها ببعضها) لتصبح (و المرتبط بعضها ببعض).	ب- للوزير ان يصدر قراراً بتصنيف المهتم والمصالحات التي يحق لمصلها تأسيس نقابة لهم وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال وان يحدد في قراره مجموعات المهتم والمصالحات التي لا يجوز تأسيس لكن من نقابة عامة واحدة لجميع العمال فيها وذلك بحكم مداتها او ارتباطها ببعضها او اشتراكها في اتحاج واحد او مكامل وان يجعل قراره بطلبه تسلي للفقون على النقابات القائمة.
	المادة ١٠٠ موافقة كما وردت	المادة ١٠٠ - ١ - تدارس النقاية بتطالها لتحقيق الامتثال التالية : ١- رعاية مصلح العاملين في المهنة والافراج عن حقوقهم في نطاق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اعادة صياغة مطالعها على النحو التالي : المادة ١٠١ - تصبح كل نقابة نظامها الداخلي على ان يتضمن الامور التالية :	المادة ١٠١ موافقة بعد اجراء التعديلات التالية: أولاً : اعادة صياغة عبارة (كفوة واجراءات تأسيس فروع النقابة) الواردة في القرة (ب) لتصبح (كفوة تأسيس فروع النقابة) واصفاة كلمة (اجراءاتها) الى اخر القرة.	٢- تقييم الخدمات الصحية والاجتماعية العمال المتقنين النقابة وتششاء الخدمات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاستشفائية لهم. ٣- العمل على رفع المستوى الاقتصادي والمهني والقبلي العمال. ب- النقاية فتح فروع لها في المملكة وتحدد الاحكام والاجراءات المتعلقة بالملحة بين النقاية وفروعها بموجب نظامها الداخلي. المادة ١٠١ - يوضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزراء نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على ان يتضمن الامور التالية : ١ - اسم النقاية وعنوان مركزها الرئيسي. ب- النقايات التي سيتم تأسيس النقاية من لجانها. ج - ليزامات لتسليب الاعضاء النقاية وتسلمهم منها.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المدلة كما وريت في المشروع
المدلة ١٠٩ - إعادة صياغتها على النحو التالي : ١٠٩ - يقوم المسجل بإلغاء شهادة تسجيل القابلة أو الجمعية إذا ثبت له أنها أصبحت غير قائمة إما لحياها اختفوا أو لأنها حلت وفقاً لأحكام هذا القانون أو بقرار قضائي. المدلة ١٠٧ - موافقة بعد: إعادة صياغة عبارة (يجوز حل القابلة الواردة في مملوحتها وذلك بالنسب (حل القابلة أو الجمعية) وصاحبة عبارة (أو الجمعية) بعد عبارة (شهادة القابلة) وشطب عبارة (الاتحاد العام للتقنيات) والاستعانة عليها بعبارة (الاتحاد العام للتقنيات للممل).	المدلة ١٠٦ - موافقة بعد شطب العبارة التالية الواردة في نهاية المدلة (الأحكام الخاصة) من هذا القانون) والاستعانة عليها بعبارة (أو لا قضائي). المدلة ١٠٧ - موافقة كما وريت. المدلة ١٠٨ - موافقة كما وريت.	المدلة ١٠٦ - يجوز المسجل للتقنيات إلغاء شهادة تسجيل القابلة إذا ثبت له أنها أصبحت غير قائمة إما لحياها اختفوا أو لأنها حلت وفقاً لأحكام هذا القانون () من هذا القانون. المدلة ١٠٧ - يجوز حل القابلة اختفوا بموجب هذه القوانين استناداً للمدنيين لاستشرافهم في اجتماع غير علني تتقدم إليه الهيئة العامة للقابلة لهذه الهيئة دون غيرها وتم تصفية أمرها وفقاً وتوقفها والتصرف بها في هذه الحالة وفقاً لأحكام النظم الداخلي ويجب التمسك الوزير والاتحاد العام للتقنيات بقرار الحل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ونشر في الجريدة الرسمية. المدلة ١٠٨ - إذا تخللت القابلة عن تقديم أي شغل أو تخلف أو مؤثرية عويبة أو أي من الصلاحيات أو الاستعدادات التي بموجب هذا القانون والأنظمة المسلمة بقرائنها تقديمها إلى الوزارة فتتعلق القابلة أو من ينقلها قانوناً بمرأه لا تقل عن خمسين ديناراً

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المدلة كما وريت في المشروع
		المدلة ١٠٨ - لا توجد على مدلة ديفال ولا يجوز تخفيض الترامة المحكوم بها لأي سبب من الأسباب. ب- إذا خللت القابلة أحكام نظامها الداخلي فعليها تصويب الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إما بنفسها أو يطلب من الوزارة أو الاتحاد العام للتقنيات العمل فإذا لم يتم تصويب الوضع خلال المدة المقررة وحال من قبل الوزير أو من يفوضه إلى محكمة الدولة المختصة بحلها من أجل تلك المخاللة والمحكمة أن ترفع القابلة عن العمل لحين صدور قرارها في الدعوى.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠٩ الفقرة (١) إعادة صياغتها على النحو التالي : أ- يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون. ب- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (الغاية) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) أيضا وردت في هذه الفقرة.	المادة ١٠٩ شطب المادة (١٠٩) مع إعادة ترقيم المواد	المادة ١٠٩- أ- يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس نقابة لهم لرعاية مصالحها في المهنة والاتحاد عنها والعمل على تقدم أعضائها من الدواعي الاقتصادية والمهنية. ب- تأسيس نقابة أصحاب العمل من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن ثلاثين شخصا من أصحاب العمل في مهنة واحدة أو في مهنة متعلقة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في القطاع واحد وتحدد هذه المجموعات المهنية بقرار من الوزير بالاتفاق مع ممثلي النقابة وأصحاب العمل في أي مهنة الحق في الانتماء إلى النقابة التي تمثل مهنته أو الإمتناع عن ذلك. ج- يشترط في المؤسس لأي نقابة من نقابات أصحاب العمل والعمل وفق طلب الانتماء إليها ما يلي : ١- أن يكون لرجل الجنسية. ٢- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١٠ موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة عبارة (والأعضاء المنتخبين للمسل فيها) إلى آخر الفقرة (١) منها.	المادة ١١٠ موافقة بعد : أ- لا : ب : شطب كلمة (رسم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (جور) ثانياً : إجراء التصحيح اللغوي التالي على مطلع الفقرة (ج) يصحح بالنص التالي (رسم العددي الضمنية التي تقيمها النقابة أو تلم عليها ونقابة)	المادة ١١٠- أ- لا يجوز اتفاق أموال نقابة العمال إلا في الغالبات للمشروعة والمتعلقة بمصلحة النقابة بما في ذلك ما يلي : ١- الترتيب والتكاليف والتفات الموظفين العاملين فيها. ب- نفقات إدارة النقابة بما في ذلك رسوم تحقيق حساباتها. ج- نفقات ورسم العددي الضمنية التي تقيمها النقابة أو تلم عليها إذا كانت هي أو أي عضو من أعضائها طرفاً في الدعوى وكانت من أجل تأمين أي حقوق النقابة أو حمايتها أو كانت تتعلق بحقوق ناشئة عن علاقة عضو من أعضائها بأصحاب العمل. د- نفقات أي نزاع صلي يتخذ بالنقابة أو بعضو من أعضائها.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١١ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١١ - إلغاء نص المادة ١١١ والاستعاضة عنه بالنص التالي: ١- تتكون القابلات العمالية الاحداد العام القابلات العمل وتكون له شخصية اعتبارية وتحتفظ فيه كل قابلية بحقوقها الخاصة. ٢- يكون الاحداد من اعضاء القابلات التي يتألف منها الاحداد ويقتض جميع الحقوق التي تقتض بها القابلية.	المادة ١١١ - تعديل نص المادة ١١١ من اجل تعديلها - الاعطال التي تقع لاجزاء القابلية او لاجزاء عائلاتهم بسبب الرقعة او الشيخوخة او المرض او البطالة او المرونة التي تقع لهم. - تلتزم الخدمات التعليمية والاجتماعية التي تقدمها القابلية للاعضاء.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ج- بحق القابلين أو أكثر بمرافقة الاحداد العام القابلات العمل تتشكل احاد مهني على ان تحصل كل منها على موافقة الاكثريه المعافيه ليوثقها العامة وان تحيط المسجل علماً بذلك خطياً. د- بحق الاحداد العام القابلات العمل والاحداث المهنيه المسجلة الانضمام الى اي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات اهداف ووسائل مشروعة. هـ- تنظيم شؤون الاحداد العام والاحداث المهنيه بنظم خاص، ومصدر لهذه القابلية.	ب- يكون الاحداد من اعضاء القابلات انفسهم التي يتألف منها الاحداد ويقتض الاحداد جميع الحقوق التي تقتض بها القابلية.. ج- لكل قابلية الحق في الانضمام الى اي احاد مهني او احاد عام على ان تحصل على موافقة الاكثريه المعافيه ليوثقها العامة وان تحيط المسجل علماً بذلك خطياً. د- بحق الاحداث العام القابلات العمل والاحداث القابلات المهنيه المسجلة الانضمام الى اي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات اهداف ووسائل مشروعة.	

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١٢ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٢ موافقة بعد أولاً : إلغاء عنوان المادة (المصلحة بشأن الأصناف القانونية) ثانياً : شطب عبارة (أو اختلاف) الواردة في المادة والاستعاضة عنها بعبارة (ولا تتخذ).	المادة ١١٢ - المصلحة بشأن الأصناف القانونية لا يعاقب أي موظف في أي قناية للعمال أو أي شخص فيها أو <u>اختلافاً</u> أي إجراءات كأثرية أو قنائية بصفة بسبب تعلق إيدم بين أعضاء القناية بشأن أي غاية من الغايات المشروعة لتقليلت العمال على أن لا يختلف الاتفاق القنائيين والانتظمة المسؤول بها. المادة ١١٣ - مشروعية تقليلت العمال : لا تعتبر أي قناية للعمال فيها هيئة غير مشروعة لتجريد الأعضاء بأن أية غاية من غاياتها تهدف إلى تقييد حرية التجارة.
المادة ١١٣ كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٣ موافقة بعد أولاً : إلغاء عنوان المادة (مشروعية تقليلت العمال) ثانياً : شطب كلمة (أيها) الواردة فيها. ثالثاً : شطب عبارة (أية غاية) تصبح (إذا)	المادة ١١٣ - مشروعية تقليلت العمال : لا تعتبر أي قناية للعمال فيها هيئة غير مشروعة لتجريد الأعضاء بأن أية غاية من غاياتها تهدف إلى تقييد حرية التجارة.
المادة ١١٤ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٤ موافقة بعد إلغاء عنوان المادة (فائز وسجلات قناية العمال)	المادة ١١٤ - فائز وسجلات قناية العمال : أ- يجب على كل قناية عمال أن تحتد للسجلات والفائز حسب الأوضاع والقروط التي يقرها الوزير.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١٥ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٥ موافقة بعد : أولاً : إلغاء عنوان المادة (اللجنة الإدارية القناية) ثانياً : شطب كلمة (اللجنة) وإعسا وردت في هذه المادة والاستعاضة عنها بكلمة (اللجنة) ثالثاً : شطب عبارة (أو مستخدماً لدى القناية) والاستعاضة عنها بعبارة (مسجل أيها أو مستخدماً قنائه).	المادة ١١٥ - اللجنة الإدارية القناية : ب- لمنشئ للمن الاطلاع في أي وقت على دفتر سجلات أي قناية وعلى غيرها من الفائز والسجلات التي تحتفظ بها القناية وعلى قوائم الإحصاء فيها كما يحق لأي موظف قنائه القناية وأي عضو فيها الإطلاع على تلك الدفاتر والسجلات وعلى تلك القوائم وذلك في الأوقات المحددة في النظام الداخلي للقناية على أن تحتفظ تلك الأوقات في مقر القناية. المادة ١١٥ - اللجنة الإدارية القناية : أ- يجوز أن يختص أي شخص عضواً قنائه أو لا : أ- مستخدماً لدى القناية طيلة الوقت على سبيل الفسخ ولا يجوز انتخاب أي شخص قنائه اللجنة إذا كان قد صدر بحقه حكم تجريبي في جريمة جنائية أو في جريمة تتعلق بالعرف والأدب العامة.

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المقعدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٦ موافقة بعد شطب كلمة (العامة) الواردة في مصلحتها	المادة ١١٦ - اللقطة العامة ان تفتح فروعها في جميع الفئات الممكنة ويحدد النظام الداخلي للهيئة العلاقة بينها وبين فروعها ويتبناها وتعين وترصد العام لتقديرات المال.
المادة ١١٧ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٧ : شطب هذه المادة لأن أحكامها واردة في المادة (١٠٧) من المشروع	المادة ١١٧ - حل تقضية العمال إختيارياً : يجوز حل التقضية بصورة اختيارية وتصفية أمرها بقر تصدور جوتها العامة طبقاً لنظامها الداخلي وموافقة تقي أعضائها المسجلين فيها على الأقل ويجب إشعار الزعيم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحل.
المادة ١١٨ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١١٨ : - موافقة بعد : أولاً : إلغاء العنوان الوارد في مطلع المادة. ثانياً : اصداد صياغة عبارة (أو في حق) الواردة في البند (٣) لتصبح (أو على حق)	المادة ١١٨ - حل تقضية العمال لإصلا غير مشروعة ١- للوزير أن يدعو إلى محكمة البديلة طائفاً فيها حل أو تلبية في أي من الحالات التالية: ١- إذا لم تكن أي مخالفة لإحكام هذا القانون على أن يكون قد وجه لآخر خطياً التقضية قبل تقديم الدعوى طائفاً فيه منها أية مخالفة خلال المدة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		التي يحدثها لها ولكنها لم تستجيب للطلب.
		٢- التعريض على تركه العمل أو الامتناع عنه أو الاعتصام أو التظاهر في الحالات التي يحظر فيها القيام بهذه الأعمال بمقتضى هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها.
		٣- استعمال القوة أو العنف أو التهديد أو التآمر غير المشروعة في الاعتداء أو الترويج في الاعتداء على حق الغير في العمل أو في حق آخر من حقوقه.
		٤- يجوز استئناف قرار محكمة البديلة بحل التقضية إلى محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تقييده إذا كان رجاءياً للرجائي تسليخ تقييده إذا كان يقضية للرجائي ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعياً.

محكمة البديلة

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة ١١٩- إذا حلت اتفاقية بصورة غير اعتيادية لأي سبب من الأسباب فودع أمرها في اليقظ الذي يعيقه الإحلال الجاه لاتفاقيات المصال التي أن كرسن اتفاقية جديدة للمهجة أو للمهين نفسها قلنا لم يتم تأسيس مثل هذه اتفاقية خلال سنة واحدة من حل اتفاقية الأولى فتقول أم لا إلى المقتولة وغير المقتولة إلى الإحلال الجاه لاتفاقيات المصال.	المادة ١١٩ : موافقة كما وردت.	المادة ١١٩ موافقة كما وردت.
المادة ١٢٠- التفتت أ- يجب على كل اتفاقية عمل أن ترسل إلى المسجل قبل أول توقيعت من كل سنة نسخة من موزاقتها الموضوعة على النموذج المقرر ملقه حسب الأصول من متفق مصليات قانوني تقيض فيها وادقتها ومصرفاتها ومودقاتها والتي لمقتها خلال السنة السابقة والمقتضية في الحادي والاثنين من شهر كانون الأول وللمسجل لاتفاقيات أن يطلب من اتفاقية تزويد به بيانات أو إيصاحات أصلية للميراثية.	المادة ١٢٠ : - موافقة بعد : - إلغاء العنوان الوارد في مطلع المادة. أ- موافقة كما وردت	المادة ١٢٠ النقرة (١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ب- ترفق بنسخة الميراثية الموضوعة لاتفاقيات التي ترسل للمسجل يكلف بتعيين اسماء المواطنين وسائر العاملين في اتفاقية والتعديلات التي أدرتها عليهم وطبي أخصائهم خلال السنة التي تسود فيها الميراثية.	ب- حذف حرف (باء) الوارد في كلمة (يكلف) لتصبح (كشف)	ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (ترفق) الواردة في مطلعها والامتناع عنها بكلمة (ورق).
المادة ١٢١- أ- إذا تخلت أي اتفاقية عمل عن تقديم أي شطب أو كشف أو بيان أو ميراثية عمومية أو أخرى مستند إحد منها بتعليقه لحكم هذا القانون أو بطلب الزيد أو المسجل تزويده به فمقتضية الموظف أو الشخص الملتزم بالتعليم بطلب بموجب نظام اتفاقية يقيمت أو إرساله بمراسة لا تقل عن خمسين مثلاً ولا تزيد على مائة دينار وتعاضف هذه القسمة بالقيس إلى جده الأعلى إذا تكررت المخالفة.	المادة ١٢١ : - موافقة بعد : إلغاء التصحيح اللغوي التالي على النقرة (١) بإضافة عبارة (تقديمه أو إرساله) بعد عبارة (الموظف أو الشخص الملتزم) وشطب عبارة (تقديمه أو إرساله) الواردة في النقرة.	المادة ١٢١ موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مكتبة الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢٢ موافقة كما وردت.	المادة ١٢٢ : موافقة كما وردت	ب- كل من ادخل عدداً يوقاً غير مسموح في المعقولة المسموعة للقلبة، أو يشترك في ذلك أو اجزى أي ترتيب في التطلم الناظر، أو القلبة أو أي تعديل فيه أو إشتراف في ذلك أو إقناع لأرجح أي نص فيه عوقب بمراسلة لا تقل عن خمسة بشير ولا تزيد على ألف بشير أو بالحيث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وتختصص القوية بالجلس إلى حما الأعلى في حالة تكرار المخالفة الاصل الثاني عشر تبوية لتزاعلت العملية الجماعية المادة ١٢٢- الوزير أن يعين مندوب توفيق أو أكثر من موظفي الوزارة القيام بهمة الوساطة في تسوية النزاعات المعاكسة الجماعية وذلك للمنفعة التي يجدها والمدة التي يراها مناسبة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢٣ أ- موافقة كما وردت.	المادة ١٢٣ : موافقة كما وردت	المادة ١٢٢- أ- إذا وقع نزاع عمالي جماعي قضى مندوب التوفيق أن يبدأ إجراءات الوساطة بين الطرفين تسوية ذلك للنزاع فإذا تم الاتفاق بشأنه يعقد جماعي أو يعبره يعقد مندوب التوفيق يسهل منه مصلح عليها من الطرفين ب- إذا تعذر إجراء المفاوضات بين الطرفين في سبب من الأسباب أو كأن أن الاستمرار فيها أن يؤدي إلى تسمية النزاع فوري في على مندوب التوفيق أن يتم تقريراً إلى الوزير يضمن أسباب النزاع والمفاوضات التي تمت بين الطرفين والنتيجة التي توصل إليها وذلك خلال مدة لا تزيد على واحد وخمسين يوماً من تاريخ الحالة النزاع إليه.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ج- البند (١) إضافة كلمة (مجموعات) قبل عبارة (المحلب للمل).		ج - إذا لم يتمكن الوزير بدوره من تسوية النزاع فليجبه أن يجتبه إلى مجلس توفيق يشككه على النحو التالي : ١ - رئيس ويضيه الوزير على أن لا يكون من ذوي العلاقة بالنزاع أو يتألف من المحلب أو المحلب المل. ٢ - عضوان أو أكثر يعيرون كلا من لمحلب المحلب والمحال بأخذاء متساوية يسمي كل من الطرفين ممثليه في المجلس. المادة ١٢٤-١ - إذا أحيل نزاع ضلحي إلى مجلس التوفيق وجب عليه أن يسمي جهده التوفيق إلى تسويته بالطريقة التي يراها ملائمة فإذا توصل إلى تسويته كتاباً أو جزئياً فليجبه إلى الوزير تقريراً يثبته مرفقاً به التسمية الموقعة بين الطرفين.
المادة ١٢٤ موافقة كما وردت.	المادة ١٢٤ : موافقة كما وردت	

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢٥ موافقة كما وردت.	المادة ١٢٥ : موافقة كما وردت.	ب - إذا لم يتوصل مجلس التوفيق إلى تسوية النزاع فليجبه أن يقدم إلى الوزير تقريراً يتضمن أسباب النزاع والإجراءات التي اتخذتها لتسويته والأطراف التي ألفت إلى عدم انهاء والتوصيات التي رواها مناسبة بهذا الشأن. ج - يترتب على المجلسين في جميع الأحوال أن يفي إجراءات التوفيق وتقدم تقريره بالنتائج التي توصل إليها خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ إحالة النزاع إليه. المادة ١٢٥-٧ - يحوز لأي من الطرفين في النزاع المسالي فوكيل المحامين اسم مغنوب التوفيق أو مجلس التوفيق.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢٦ موافقة كما وردت.	المادة ١٢٦ : موافقة كما وردت	<p>المادة ١٢٦ - ١ - إذا لم يتمكن مجلس التوفيق من إنهاء النزاع العمالي الجماعي فيترتب على الرأى لهائه إلى محكمة صالية يتم تشكيلها من ثلاثة قضاة نظاميين يختارهم المجلس العمالي لهذا الغاية بناء على طلب الوزير ويؤسسها إعلانهم في الترجمة ويجوز إعتقادها بصحور اثنين من أعضائها وفي حالة اختلافهما في الرأى يدعى القاضي الثالث للاعتراض في نظر القضية والسند للقرار فيها.</p> <p>ب - يسطى النزاع العمالي الذي يحال إلى المحكمة العمالية ضمن الاستعجال بحيث يتبين النظر فيه خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ الإحالة على أن تصدر المحكمة قرارها في النزاع وتبلغه إلى الوزير خلال ثلاثين يوما من تلك التاريخ ويكون هذا القرار قضيًا ، غير قابل للنقض أمام أي جهة قضائية أو إدارية.</p>

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢٧ موافقة كما وردت.	المادة ١٢٧ : موافقة كما وردت	<p>ج - تنظر المحكمة العمالية في النزاع العمالي المعروض عليها وتصل فيه وفقا للإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق العدالة بين الطرفين على أن تراعى في ذلك أي إجراءات خاصة بمنصوص عليها في هذا القانون ويجوز لكل من الطرفين تركيل محام أو أكثر أمام المحكمة.</p> <p>المادة ١٢٧ - يكون للمحكمة العمالية والمجلس التوفيق عند النظر في نزاع عمالي الملاحيات التالية :</p> <p>١ - - سماح الأول لأي شخص أو الاستعانة بخبرته في النزاع بعد القسم .</p> <p>ب - تكليف أي طرف من أطراف النزاع بإثبات المستندات والبيانات التي لديه وتزادها المحكمة أو المجلس بتشريعية النظر أو التمسك في النزاع.</p>

مكتبة الأعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٢٨ موافقة كما وردت من مجلس النواب مع طلب عبارة (ما تراه غامضاً في) وإضافة عبارة (الإزالة أي غشوض فيه) بعد عبارة (اللزائم التراجع).	المادة ١٢٨ : موافقة بعد : - إضافة كلمة (٩) بعد عبارة (وذلك بما) الواردة في المادة.	المادة ١٢٨ - المحكمة المالية تفسر ما تراه غامضاً في أي قرار أصدرته وذلك بناء على طلب الوزير أو طلب أحد أطراف النزاع ، وذلك بما يخرج القرار عن النتائج التي توصل إليها ، كما وأن لها في كل وقت أن تفسح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الوزير أو أحد الخصوم الاعتراض أو الإخطاء الكتابية أو الصلبية التي تقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي.
المادة ١٢٩ موافقة كما وردت.	المادة ١٢٩ : موافقة كما وردت	المادة ١٢٩ - تقعد جلسات المحكمة المالية ومجلس التوفيق في الموزاة ويكون الموزاة مسؤولة عن توفيق المتطلبات الادارية والتسهيلات والأجهزة التي تمكنها من أعمالها.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣٠ موافقة كما وردت.	المادة ١٣٠ : موافقة كما وردت	المادة ١٣٠ - أ - يكون تقرير مجلس التوفيق وقرارات المحكمة المالية كتابياً ويوقعه جميع أعضاء المجلس أو المحكمة وفقاً لمقتضى الحال ويصدر قرار المحكمة بالإجماع أو بالأكثرية ويجب على كل عضو مخالف من أعضاء المجلس أو المحكمة أن يثبت رأيه كتابية في التقرير أو القرار. ب - يقدر تقرير المجلس أو قرار المحكمة المالية في صحيفة محلية أو أكثر على بقية أمشاط النزاع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قلم الوزير التقرير أو القرار. المادة ١٣١ - يسري لوزير وأعضاء المحكمة المالية ورئيس مجلس التوفيق وكأب الجلسات المكلفات التي يقرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزير.
المادة ١٣١ موافقة كما وردت.	المادة ١٣١ : موافقة كما وردت	

مكتبة الأعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب المادة ١٣٢ : موافقة كما وردت	قرار اللجنة القانونية المادة ١٣٢ موافقة بعد : تمتبط كلمة (ولزم) الواردة في مطلع المادة والاستعانة عنها بكلمة (ولزمين).
<p>المادة ١٣٢ - تكون التسمية التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات التوفيق معتنية لحكم هذا القانون أو قرار المحكمة المالية ملزماً للجهات التالية : -</p> <p>أ - لأطراف النزاع المالي.</p> <p>ب - لاختفاء صاحب العمل بما في ذلك ورثته الذين انتقلت إليهم المؤسسة التي يتلاق بها النزاع .</p> <p>ج - لجميع الأشخاص الذين كانوا يعملون في المؤسسة التي يتلاق بها النزاع في تاريخ حدوثه أو في قسم منها حسب مقتضى الحال ولجميع الأشخاص الذين يستقنون فيما بعد في تلك المؤسسة أو في أي قسم منها إذا ورد في تقرير التسوية أو قرار المحكمة المالية بما يقتضي بذلك ولم يكن في هذا القانون أو الأنظمة المعمول بها بكتناها ما يحول دون ذلك.</p>		<p>أ - موافقة كما وردت.</p> <p>ب - إضافة صياغة العبارة (اختفاء صاحب العمل بما) لتصبح (اختلف صاحب العمل بمن).</p> <p>ج - موافقة كما وردت.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب المادة ١٣٢ : موافقة كما وردت	قرار اللجنة القانونية المادة ١٣٢ موافقة كما وردت.
<p>المادة ١٣٢ - ١ - ينفذ قرار المحكمة المالية اعتباراً من التاريخ الذي تم فيه.</p> <p>ب - يعمل بالتسمية التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات التوفيق اعتباراً من التاريخ الذي اتفق عليه لأطراف النزاع المالي وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك فعمل بالتسمية اعتباراً من تاريخ التوقيع على تقرير التسوية وتكون مازمة لجميع أطرافها والفرع والفرع المشمولين عليها فيما.</p> <p>المادة ١٣٤ - لا يجوز لأي صاحب عمل خلال التقاضي في النزاع المالي لدى صندوق التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة المالية التوصل بأي من الأعمال التالية :</p> <p>١ - تعيين شروط الاستعانة المسجلة للفرع.</p>	<p>المادة ١٣٤ : موافقة كما وردت.</p>	<p>المادة ١٣٤ موافقة كما وردت.</p>

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٨/٢٤ م

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣٥ موافقة كما وردت.	المادة ١٣٥ : موافقة كما وردت	ب- فصل أي عامل دون الحصول على إذن كتابي من مخوّل التوقيف أو المحقق أو المحكمة العمالية حسب مقتضى الحال. المادة ١٣٥-١- أ- إذا خالف أي عامل شرطاً من شروط التسمية أو قرار المحكمة العمالية المزمع له بمقتضى هذا القانون فيعمل بغير إرادة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئتي دينار للمرأة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الرأية عن حددها الأدنى الأسبوعي المقررة للمخففة. ب- إذا خالف صاحب العمل أي شرط من شروط التسمية أو قرار المحكمة العمالية المزمع له بمقتضى هذا القانون فيعمل بغير إرادة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على أربعة دنانير للمرأة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الرأية عن حددها الأدنى الأسبوعي المقررة للمخففة.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣٦ موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ١٣٦ : موافقة بعد إضافة عبارة (وتنوب التوفيق أو) بعد عبارة (محالاً على) الواردة في الفقرة (١)	المادة ١٣٦-١- لا يجوز لأي عامل أن يضرب أو لأي صاحب عمل أن يطلق مؤسسته في أي من الحالات التالية :- أ- إذا كان النزاع محالاً على مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية. ب- خلال المدة التي تكون فيها أي تنبوية تعلقه المأمور أو أي قرار معمول به وركان الإضراب أو الإغلاق يتعلق بالمسائل المشمولة بهذه التسمية أو ذلك القرار. المادة ١٣٧-١- لا يجوز للسلطان يضرب دون إعطاء قسطن لمصاحب العمل قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاضرب وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة.

١٣٦٠١٠٠٠

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ثانياً : استضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (ج) (تقسيم من لجنة مستقلة تمثل الوزارة والأطراف المعنية).	ب- لا يجوز لمصاحب العمل إغلاق مؤسسته دون أن يعطي إشعاراً للمال يتلك قبل مدة لا تقل عن خمسة أيام عن التاريخ المحدد للإغلاق وتخصاف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المحتاج العامة.
ج- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.		ج - تحدد الشروط والإجراءات الأخرى للأشرب والإغلاق بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
المادة ١٣٨ موافقة كما وردت.	المادة ١٣٨ : موافقة كما وردت	المادة ١٣٨ - ١ - إذا قام أي عامل بإضراب محظور بموجب هذا القانون يعاقب بعقوبة لا تقل عن خمسين ديناراً عن اليوم الأول وخمسة دقائق عن كل يوم يتكرر فيه الإضراب بعد ذلك ويحدد من الفروع عن الأيام التي يضرب فيها.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣٩ الفقرة (أ) موافقة مع شطب عبارة (استثناء العمالي المتعلقة بالأجور التي تقتصر سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون) الواردة فيها.	المادة ١٣٩ : موافقة بعد كلمة (وعليه) الواردة في الفقرة (ب) والاستعاضة عنها بعبارة (بمقتضى الرجاء)	ب- إذا أقم صاحب العمل على إغلاق محظور بموجب هذا القانون يعاقب بعقوبة قدرها خمسمئة دينار عن اليوم الأول وخمسون ديناراً عن كل يوم يستمر فيه الإغلاق بعد ذلك ويحدد من الفروع عن الأيام التي يستمر العمال عن الأيام التي يستمر الإغلاق فيها.
		المادة ١٣٩ - ١ - تخضع محكمة المصالح بالنظر في الاعتصامي المتعلقة عن نزاعات العمال القروية باستثناء الاعتصامي المتعلقة بالأجور التي تقتصر سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون وذلك بصورة مستقلة بحيث يتم الفصل في الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ورودها للمحكمة.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة كما وردت.		ب- يستأنف قرار المحكمة الذي يمسك بمقتضى الحكم المقرر (١) من هذه المادة خلال عشرة أيام من تاريخ تقييده إذا كان رجائياً ومن تاريخ تليغه إذا كان غليظاً ويترك على المحكمة أن تفضل في الإستمالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إلى جيبها.
ج- موافقة كما وردت.		ج- تبقى الادعوى التي تقدم إلى محكمة السلاح من جميع الرسوم بما في ذلك رسوم تنفيذ القرارات الصادرة عنها.
د- تستمر محكمة البداية بالنظر في الادعوى المالية المنظورة أمامها قبل نفاذ هذا القانون.		المادة ١٤٠-١ - لا تسمع أي دعوى بشأن أي مخاللة ارتكبت خلافاً لأحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعليمات صادرة بمقتضاه ما لم ترفع الادعوى خلال شهر واحد من التاريخ الذي ارتكبت فيه.
هـ- موافقة كما وردت.	المادة ١٤٠ : موافقة كما وردت	

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٤١ موافقة كما وردت.	المادة ١٤١ : موافقة كما وردت	ب- لا تسمع أي دعوى للمطالبة بإلزام حقوق يرتقيها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها أو مشورتها بعد مرور سنتين على تقصوه سبب المطالبة بتلك الحقوق والأجور.
		المادة ١٤١-١ - كان مخاللة لأحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه لم تعون لها عقوبة فيه يبقى مرتكبها بزملة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار وبشروط في تلك أن تعرض على المحاكم العقوبة المتمثلة في سجنها في قانون العقوبات المعمول به إذا كانت العقوبة المقررة المخاللة في أحد مما هو منصوص عليه في هذا القانون.

محضر الجلسة الخامسة

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٤٢ شطب هذه المادة.	المادة ١٤٢ : موافقة كما وردت	المادة ١٤٢ - تنشر اتفاقيات العمل الموقعة مع منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية المنسقة عليها من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع ولايتها:
المادة ١٤٣ موافقة كما وردت.	المادة ١٤٣ : موافقة كما وردت	المادة ١٤٣ - لمجلس الوزراء بطلبه على تصديق من الوزير أن يصدق الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
المادة ١٤٤ موافقة كما وردت.	المادة ١٤٤ : موافقة كما وردت	المادة ١٤٤ - يلقى (قانون العمل) رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠، والتعديلات التي أضيفت عليه على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمرجعية والتي لا تتخلف أحكام هذا القانون سارية المفعول لمدة لا تزيد على سنتين وذلك إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون.
المادة ١٤٥ موافقة كما وردت.	المادة ١٤٥ : موافقة كما وردت	المادة ١٤٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (١)

دولة رئيس المجلس : اسم القانون مع وضع التاريخ ١٩٩٥ .

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢) التعريفات ، وهي مادة طويلة وهامة وأساسية ، واطن اللجنة لها عليها ملاحظات .

السيد المقرر : هناك توضيح دولة الرئيس لا بد من عرضه على المجلس المقرر ، ان اللجنة بسبب ما قيل عن شبه الدستوري حول نقابات اصحاب العمل وضرورة وجود جسم يمثلهم فيما يختص بالعلاقة بين ارباب العمل والعمال اذا رأت اللجنة حلاً لهذا الاشكال ومعالجة للشبهة الدستورية ان تكون لاصحاب العمل جمعيات تمثلهم وخلال الاجتماع الذي تذكر دولتك ويذكرون اصحاب الدولة والمالي والسيدة اعضاء اللجنة لاقى هذا المقترح قبولا لدى من كانوا يمثلون اصحاب العمل في ذلك اللقاء . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً سيدي الرئيس .

حقيقة لا بد ان يكون هناك جسم او هيئة تمثل ارباب العمل ولكن هذا الجسم موجود وهو اتحاد الغرف التجارية وغرفة الصناعة وبالتالي لا بد أن ينضوي اصحاب العمل جميعاً تحت هذه المظلة ، فان ارادوا تشكيل جمعيات او هيئات فذلك حق من حقوقهم في ظل الجهة الممثلة لارباب العمل وهو امر معمول به حالياً لأن كثيراً من القطاعات تشكل هيئات في اتحاد الغرف التجارية .

اما ان تعدد الجهات التي تمثل ارباب العمل في مواجهة جهة واحدة تمثل العمال اعتقد انه امر ليس دقيقاً لحماية الحقوق المتبادلة ولحماية العلاقات المتعاضدة بين الطرفين .

صحيح انه كانت هناك نقابات لارباب العمل ولكنه ليس الاجراء الصحيح والدقيق وفقاً لاحكام الدستور فالنقابات هي للعمال والعمال وحدهم والحديث عن جمعيات تقبله الحكومة اذا كانت في ظل ونحت اطار الاتحاد العام للغرف التجارية ، أما أن تأتي لتنشئ في مواجهته اتحاد نقابات العمال معات من الجهات التي تمثل ارباب العمل فذلك يجعل الامر صعباً ان لم يكن في غاية التعقيد .

قد يقول البعض ان وجود جسم لارباب العمل يسهل على وزارة العمل امكانية التعامل عند حدوث نزاع عمالي ولكننا اذا ما عرفنا ان نقابات العمال ليست اجبارية وجمعيات اصحاب العمل ليست اجبارية ، ذلك يعني ان هناك عمالاً سيتبعون في نزاع العمال مع

مكتبة المجلس

للمجلس الكريم .

إذا نظرنا سيدي للقانون الحالي قانون العمل الحالي النافذ والمعمول به والذي صدر عام ١٩٦٠ نص هذا القانون على حق اصحاب العمل في تأسيس نقابات لهم وقد استست بموجب هذا القانون الحالي النافذ المعمول به في حدود (٣٥) نقابة تقريباً .

هذه النقابات لاصحاب العمل موجودة منذ اكثر من ٣٥ سنة وكانت تعمل بشكل جيد ووجودها لم يسبب اي اشكال لوزارة العمل او للعمال واصبح وضع مستقر وكانت تعمل هذه النقابات تحت مظلة وزارة العمل عندما قدمت الحكومة الموقرة مشروع قانون العمل الجديد المعروض علينا ، ايضاً نصت مادة في ذلك القانون الجديد على حق اصحاب العمل في ان يكون لهم نقابات . الحكومة في القانون الجديد ايضاً تهنت فكرة نقابات لاصحاب العمل وهذا هو القانون المعروض علينا .

عندما بحث مجلس النواب الموقر هذه المادة قرر بسبب الشبهة الدستورية حول حق اصحاب العمل ان يكون لهم نقابات قرر الغاء هذه المادة ، والالغاء كما فهنت لم يكن اعتراض على المبدأ او رغبة في تغيير واقع مستمر أو تعدي على حقوق مكتسبة وإنما بسبب الشبهة الدستورية ، وعندما بحث الامر في اللجنة القانونية لمجلس الاعيان الكريم ، استمعنا الى وجهة نظر اصحاب العمل وإلى وجهة نظر العمال من خلال ممثلهم وكان

ارباب عمل لن يكونوا تابعي لنقابات وهناك ارباب عمل سيدخلون في نزاع عمالي لن يكونوا اعضاء في جمعيات ومع ذلك فوزارة العمل مسؤولة عن حل مثل هذه النزاعات .

إذا العلاقة بين العامل ورب العمل ووزارة العمل ، للعمال اتحاد يمثلهم جميعاً هو اتحاد نقابات العمال وللتجار بمختلف اطيافهم جهة واحدة تمثلهم هي اتحاد الغرف التجارية .

ولذلك فان اضافة جمعيات لارباب العمل تضيف لهم حقوقاً زائدة في مواجهة العمال . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس .

تعبيراً على ما تفضل به معالي الاخ نائب رئيس الوزراء الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ارجو ان اشرح وباختصار وجهة نظري والبحث الذي جرى في اللجنة القانونية

بتطبيق أحكام هذا القانون . نحن نتكلم عن تطبيق احكام هذا القانون فقط ، وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان العمل بمفهومه الواسع يتكون من ثلاث اطراف العمال واصحاب العمل ووزارة العمل فاعتقد ان من الضروري ان تكون هناك جمعيات لاصحاب العمل تنظم امورهم لاغراض تنفيذ احكام هذا القانون وان يكونوا تحت مظلة وزارة العمل وهذا هو الاسلوب الذي كان متبعاً منذ ٣٥ سنة وكان مستقر واعتقد ان توصية اللجنة الكريمة بازالة الشبهة الدستورية واعتماد جمعيات بدل نقابات لاصحاب العمل هو الاسلوب الصحيح والجيد وارجو من المجلس الكريم الموافقة على توصية اللجنة كما وردت . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر تفضل .

السيد المقرر : يا سيدي بالاضافة الى ما تفضل به دولة السيد زيد الرفاعي والتوضيح الذي اجده من المناسب ان اشير اليه حول تعريف النقابة كما ورد في مشروع الحكومة : هيئة مهنية للعمال او اصحاب العمل تشكل وفقاً لأحكام هذا القانون .

ثم اذا ما دققنا في مشروع القانون نجد انه في حالة وقوع اي اختلاف بين فئة من العمال واخرى من ارباب العمل تخضع وزارة العمل باجراءات معالجة مثل هذا الاختلاف ، كما تضمنت الاحكام بصراحة بمطى وزارة العمل درجة من الاشراف على الالتزامات التي يفرضها اصحاب العمل ان يلتزموا بها .

وأضح من خلال الحديث الذي جرى ان الموضوع لا يتعلق بعبارة اصطلاحية كسمية نقابة وإنما بضرورة وجود جمعية هيئة جهة تمثل اصحاب العمل في تعاملهم مع العمال وفيما يتعلق بتنفيذ احكام قانون العمل فقط وعندما اقترح ان نعيد النظر في التسمية ونسوي هذه التنظيمات جمعيات بدل نقابات وافق اصحاب العمل على هذا وايضاً وافق ممثلوا العمال ، وعندما طلبنا من الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العمالية ان يقدموا الى اللجنة القانونية ملاحظاتهم على مشروع القانون الجديد واي اقتراحات قد تكون لديهم لادخال تعديلات عليه .

قدموا لنا قائمة طويلة فيها تعديلات وفيها مقترحات وفيها ملاحظات ولم يتطرقوا لا من قريب ولا من بعيد لا لفكرة نقابة لاصحاب العمل او لجمعية لاصحاب العمل ، وفيما يتعلق بتشكيل جمعيات تحت مظلة غرفة الصناعة او غرفة التجارة ان تشكيل جمعيات لاصحاب العمل لاغراض هذا القانون لا يتعارض مع ذلك وبامكان اصحاب العمل ان يشكلوا اي عدد يريدون للجمعيات ، نحن نتكلم عن جمعيات لتنفيذ احكام هذا القانون وقد قامت اللجنة القانونية بتعديل المادة (١٠٩) الفقرة (أ) منها واعادت صياغتها واصبحت كما يلي : المادة (١٠٩) الفقرة (أ) :

يحق لاصحاب العمل في اي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية فيما يتعلق

مجلس الاعيان

إذا أرتأت اللجنة القانونية ان لا تخرج اصحاب العمل من مظلة وزارة العمل لغايات تطبيق احكام هذا القانون فقط وليس لاي غاية أخرى . لكي تبقي لوزارة العمل على سلطتها وحقوقها في هذا المجال وتكون هي صاحبة الصلاحية في نظر الاختلافات او مدى التزام اصحاب الالتزامات التي يفترض ان يلتزموا بها حفظاً لمصلحة العمل . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً للدولة الرئيس .

بداية ارجو ان اقول ان هذا القانون معروض على مجلس الأمة منذ عام ١٩٩٣ قبل تشكيل هذه الحكومة ولكنه مشروع حكومة ، ومن وظائفنا كحكومة ان نتحاور ونشاور مع هذا المجلس الكريم فاذا تبين لنا في اي من المجلسين ان هناك رأي افضل من المشروع المقدم فالعودة للحق خير من التمادي للبطل . هذا التزام اذا سمعنا رأياً حقيقياً لا يعني الامر ان نستمر ملتزمين بما كتبناه وبالتالي ليس ذلك مانحداً على الحكومة ان المشروع يتضمن إنشاء نقابة .

الامر الآخر ان الفيز الذي جرى في مجلس النواب لم تكن الشبهة الدستورية هي المرجح ولكن الحوار الذي بدأه في هذا المجلس الكريم هو الذي كان مرجعيتي في الحديث .

القول باننا نريد هذه النقابات تحت مظلة وزارة العمل لا يعني بتاتاً ان كل ارباب العمل سيكونون مرخصين في نقابات في وزارة العمل ، ويعرف الاخوة الكرام ان كل نقابات ارباب العمل لا تمثل ١٠/١ ارباب العمل في الاردن بتاتاً ، وبالتالي لن نكون وضعنا وزارة العمل لواء كاملاً فوق جميع ارباب العمل في حين ان كل العاملين في الاعمال التجارية والصناعية موجودون في غرفة التجارة وفي غرفة الصناعة حكماً وبص القانون وبالتالي من الافضل للحكومة ان تتعامل مع الاجسام التي تمثل كل الناس خير لها من ان تتعامل مع اجسام متعددة ليس لها مظلة واحدة ، يعني هذه ٣٥ جمعية ستتعامل مع كل منها بعينه ومع كل رب عمل ليس منطقياً تحت جمعية في حين اننا نتعامل مع العمال تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات العمال .

القول انه اذا جرى نزاع عمالي سيكون ارباب العمل تحت مظلة وزارة العمل قول فيه اسقاط ويعيد عن الحقيقة .

هب ان الخلاف مع مكتب هندسي ومع شركة هندسية ومع شركة مقاولات جزء من نقابة المقاولين ، اين اصيحت هذه المظلة لوزارة العمل ؟

نقابة المقاولين منشقة بقانون وبالتالي التعامل سيكون معها وليس مع جسم من داخل وزارة العمل .

هب ان الخلاف مع اي نقابة مهنية أخرى مع المهندسين والاطباء والصيادلة وما الى

ذلك . اذاً اذا انشأنا هذه النقابات ذلك لا يعني ولن يعني يوماً ما ان كل ارباب العمل سيكونوا ارباباً تحت مظلة وزارة العمل .

من هنا كان توجهنا في الحكومة الذي جرى في مجلس النواب ان اتحاد الغرف التجارية وغرفة الصناعة مظلة كاملة لجميع ارباب العمل في طرفي المعادلة والتعامل معها أخف من التعامل مع اجسام متعددة وإن أراد من ينشؤون نقابات في الوقت الحاضر أن تكون لهم هيئات ذلك يمكن في ظل اتحاد الغرف التجارية وغرفة الصناعة . وفي ظل اتحاد غرفة التجارة حالياً هناك قطاعات تمثل مختلف ارباب العمل وبالإمكان التوسع فيها . نحن نعقد أن إنشاء هذه النقابات هو تقوية لأرباب العمل في مواجهة العمال اكثر منه محاولة لتجميع هذه الجهات تحت مظلة وزارة العمل . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي نائب رئيس الوزراء ، دولة ابو سمير .

دولة السيد زيد الرفاعي : اولاً ارجو ان أوضح أنني لم أنتظر في كلمتي لا من قريب ولا من بعيد بأي عبارة أو كلمة يمكن أن يفهم منها أنني اعتبر أن تقديم الحكومة لمشروع أي مشروع وفي هذه الحالة الى مشروع العمل باللات هو اقتراح الحكومة أن تكون هناك نقابات لاصحاب العمل أن هذا يعتبر مانحداً عليها .

أنا لم أقل ذلك وأشكر معالي نائب رئيس الوزراء على ما تفضل به من أن الحكومة

تتعامل مع مجلس الأمة بمثل منفتح ونتيجة الحوار هي لا تتمسك بأي موقف ولا يمكن لها أن تقبل صيغة أفضل قد تطرأ ويتفق عليها أثناء الحوار والنقاش في مجلس النواب أو في مجلس الاعيان ويبدو أن الذي حصل أن بعد أن قدم هذا المشروع والذي قدم من حكومة سابقة لكنه كما تفضل معالي الاخ هو مشروع الحكومة ونتيجة الحوار مع الاخوة في اللجنة القانونية في مجلس النواب تم التوصل الى قناعة جديدة وهي ضرورة عدم وجود نقابات لاصحاب العمل والحكومة مشكورة تجاوبت مع هذا الموقف على ما يبدو وهي لا تتمسك بموقف معين . مجرد تقديمه كما تفضل وذكر معالي نائب الرئيس ومن نفس المطلق وبفس الروحية والعقلية أرجو أن يعتبر معاليه أن اقتراح اللجنة القانونية لمجلس الاعيان هو أيضاً صيغة جديدة أفضل من الصيغة المقدمة من الحكومة والصيغة التي تم الاتفاق عليها في مجلس النواب وبالطبع هذه سنة محدودة وتشكر الحكومة عليها وتجاوبها مع أي صيغة أفضل كما تفضل وذكر معاليه هو الاسلوب الذي نتمنى أن نتعامل به توجعاً للمصلحة العامة وبالتالي ارجو مرة أخرى أن يوافق المجلس الكريم على اقتراح اللجنة القانونية وتوصيتها من مطلق انه الصيغة الافضل لكل ما طرح حول هذه النقطة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ طاهر حكمت .

مكتبة العمل



السيد طاهر حكمت : أعتقد أن جوهر قانون العمل هو التوازن بين طرفي المعادلة ووجود طرف ثالث يمثل الحكومة وهو يقوم بدور الحكم وفي نفس الوقت فإن جوهر قانون العمل وجود آلية سريعة لحل النزاعات .

القول بأن إتحاد الغرف التجارية والصناعية يمثل أرباب العمل هو قول صحيح . وكذلك القول بأن إتحاد نقابات العمال يمثل العمال هو قول صحيح ولكن وجود هذين الجسمين الكبيرين ليس من شأنه حل النزاعات الصغيرة التي تحدث في فئات معينة من العمل أو في أقسام معينة من النزاعات العمالية .

إن طبيعة النزاعات العمالية تقتضي وجود قطاعات صغيرة وتنظيمات قطاعية للعمال وتنظيمات قطاعية لأرباب العمل .

فليس من الحكمة ولا من المقبول أن نقوم بإيجاد غرف الصناعة والتجارة بأكملها ليكون طرف في نزاع أصحاب الكسارات مع

عمالهم . الأصح والأكثر عملية أن تكون هنالك جهة مهنية تمثل هؤلاء تعرف حقيقة مصالحهم ويومئها ومشاكلهم اليومية ويمكن التعامل مع هذه الجهة الممثلة لهم كما يمكن التعامل مع الجهة الممثلة للعمال .

إن في تشكيل جمعيات قطاعية صغيرة لأرباب العمل في خدمة حقيقية وعملية لامتكانية حل النزاعات بسرعة دون أن تتحول هذه النزاعات إلى نزاعات طولانية تشمل إتحاد الغرف الصناعية والتجارية في مقابل إتحاد نقابات العمال . وهذا أمر لا نريد أن نصل إليه ولذلك أنا أرى أن الاقتراح بالموافقة على قبول جمعيات لأرباب العمل هو اقتراح في محله وهو اقتراح عملي وأرجو الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور جواد العناني .



الدكتور جواد العناني : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع أنا أعتقد أن هذه النقطة مهمة جداً وجديرة بالبحث المتعمق والسبب

هو أن هنالك إشكاليات كثيرة تحوم حول هذه النقطة بالذات لأن النقابات العمالية ليست نقابات قطاعية بالضرورة دائماً .

لو كان هنالك مثلاً عندنا بعض النقابات العمالية كقطاع النسيج مثلاً قطاع العاملين في الكيماويات ولكن هنالك قطاعات مهنية نقابات مهنية مثلاً عندك نقابة العاملين في النقل البري السواقين هذه لا تشمل تشمل تكون إنشاء نقابة قائماً على المهنة وليس على القطاع ولذلك هذا يحدث إشكالية أحياناً في تصنيف النقابات العامة للعمال .

المفروض أساساً أن يكون إما كل نقابة عمالية موازية هنالك مؤسسة من أصحاب العمل مقابلها تستطيع أن تفهم معها أن تدخل معها في حالة إما إنشاء عقد عمل جماعي أو لنض نراع قد يثور حول تفسير أو تطبيق أو تكوين عقد عمل جماعي جديد . لكن هذا ليس ميسراً في قانون العمل المطبق حالياً نرى هنالك إشكالية كبيرة حتى في قوانين ذات العلاقة بقانون العمل أيضاً هنالك إشكالية . وهناك تناقض .

ففي قانون العمل الحالي مثلاً الذي ينص على وجود نقابات لأصحاب العمال نرى أن هؤلاء ليس لهم دوراً واضحاً لا في فض النزاعات العمالية وليس لهم دور واضح حتى في تمثيلهم في مؤسسة كمؤسسة الضمان الاجتماعي .

لو عدنا إلى قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي نرى أن صاحب العمل ليس

النقابات أصحاب الأعمال وإنما غرفة التجارة وإتحاد غرف التجارة وغرفة صناعة عمان . وكذلك الحال في قانون مؤسسة التدريب المهني نرى أن تمثيل أصحاب الأعمال قد أتى من إتحاد الغرف التجارية ومن غرفة صناعة عمان .

نعتقد أن الإشكالية ليست في قانون العمل إنما في القوانين ذات العلاقة في ترتيبات أصحاب الأعمال . لأن قانون إتحاد الغرف التجارية وغرفة تجارة عمان لم ينص أبداً على تقسيمها قطاعياً بحيث تستطيع أن تدخل في اتفاقيات جماعية مع الجمعيات أو مع الهيئات المقابلة لأصحاب العمل والعمال .

لذلك هنالك تفاوت كبير يا سيدي تفاوت كبير بين خارطة توزيع النقابات العمالية وبين خارطة توزيع أصحاب الأعمال . هذا التفاوت الكبير هو الذي يخلق هذه الإشكالية الكبيرة .

مع احترامي للنص الذي ورد فاني أرى بالممارسة أن نقابات أصحاب الأعمال التي قامت لم تقم بدور عمالي واضح هي تستخدم قانون العمل لخدمة ولكن معظم أهدافها في واقع الأمر تنصرف إلى أمور أخرى . يعني إذا أنشأنا كلمة جمعية فرضاً لتجارة المواد الغذائية هنا هل بموجب نص هذا القانون ستكون مؤهلة للدخول في مفاوضات مع العمال ، بموجب تعريف عقد العمل الجماعي والنزاع لنراع العمل الجماعي .

لكن ماذا نقول مثلاً لجمعية البنوك في

مكتبات الكتب

الأردن التي لم تنشأ بموجب قانون العمل على الإطلاق ؟

كيف لوفيق بين جمعيات من أصحاب الاعمال ستكون منشأة بموجب قوانين مختلفة ؟

وبهذا فأني أرى الحل الأسلم الذي ذهب اليه ما ذهب اليه معالي نائب رئيس الوزراء بأن المظلة الأساسية التي تضم كل أصحاب الاعمال تحت لوائها يجب أن يتم ترتيبها قطاعياً وتكون متناسبة مع توزيع القطاع العمال حسب ما نراه بموجب تقسيمات النقابات العامة العمالية .

والامر الثاني في رأيي أنه يستطيع رجال الاعمال أن ينشعوا لأنفسهم جمعيات أو هيئات ليست بالضرورة بموجب قانون العمل لأنها متى ما انضوت تحت قانون العمل فيجب أن يكون لها وظيفة خاصة متعلقة بالعمل نفسه ولهذا فأنا في تقديري أننا إذا أردنا أن نوفق بين القوانين المختلفة فإن هذا لا بد أن يحددنا إذا قبلنا أن نعيد تعريف مفهوم صاحب العمل أو من يمثل صاحب العمل في قانون الضمان الاجتماعي وفي قانون مؤسسة التدريب المهني وفي القوانين الأخرى ذات العلاقة .

لهذا أرى أن الحل الأسلم هو هناك وليس هنا لأننا إذا أردنا أن نعوض كما ذهب معالي الأستاذ طاهر حكمت أن يسهل من عملية النزاع الجماعي لماذا ؟ أنا لا أتفق معه في التسمية لسبب واحد وهو أن اتحاد نقابات

العمال يمثل الهيئة العامة التي تضم جميع نقابات العمال وأن هنالك تدرج في عملية نقل العمالي من مستوى المؤسسة إلى مستوى النقابة ومن ثم إلى مستوى الاتحاد العام لنقابات العمال يجب أيضاً أن يكون هناك ترتيب موازي لهذه العملية في ظل تعريف من يمثل أصحاب الاعمال ترتيب موازي لذلك حتى تسهل عملية فض النزاعات والوصول إلى عقود عمل جماعية كما هو مطبق في الدول الأخرى التي نعرفها .

ولذلك يا سيدي فأنني في الواقع أرى بأن إنشاء جمعيات لأصحاب الاعمال بموجب هذا القانون هو تكييف للامر الواقع حالياً وتكييف للامر الواقع . أما إذا أردنا الحالة المظلة فأنني في رأيي يجب أن يكون ترتيبات تحت المظلة الأساسية التي تنظم أصحاب الاعمال وهي اتحاد الغرف التجارية وغرفة صناعة عمان وأن يكون ترتيب القطاع هناك موازي لترتيبات النقابات العامة حتى يسهلوا هذا الامر . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر عندك شيء ؟

السيد المقرر : والله يا سيدي عندي تعليق بسيط على ما تفضل به معالي الدكتور العناني .

الدكتور جواد كما فهمت ولعلي قد أخطأت نفي أن تكون النقابات العمالية قطاعية وفي الواقع أنها قطاعية .

نقابة العاملين في النقل البري مثلاً ، أصحاب التوقيهات وكذلك الجمعيات أيضاً أحياناً ينشأ نزاع حول أيام العطل . حالياً الامر فعلاً قطاعي وليس كما وصف معاليه . نقابة العاملين في النقل الجوي هناك اتحاد يجمع العاملين في قطاعات النقل المختلفة . إذا موجودة هذا تعقيب بسيط أردت أن أقوله .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .



معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : نحن لسنا في مجال الرد والرد المتبادل على نجل وكلمات قد تكون قطاعية وقد لا تكون قطاعية . فنقابة السواقين ليست نقابة قطاعية بأي صيغة من الصيغ . لأن السائق حينما يعمل هو عضو في تلك النقابة وهناك نقابات قطاعية .

فاستطيع ان ادافع عن هذا الرأي والرأي الآخر ، وبالتالي ليس الموضوع هو موضوع القطاعية اذا سمعوا لي الأخوان وأذن نحن مع

ما ذهب اليه معالي الاخ طاهر حكمت انه لا بد من اجسام صغيرة لكن خلافاً أين ترتبط هذه الاجسام ؟

نحن مع تشغيل جمعيات مختلف انواع المهن لكنها في مظلة اتحاد الغرف التجارية وليس في مظلة وزارة العمل . هذا هو الخلاف الوحيد . نحن نتمنى ان يوجد جمعية موزعي الغاز ولكنهم في مظلة اتحاد الغرف التجارية وليس في مظلة منفردة لانها تكون مرتبطة في أي هرم اعلى منها ولن تكون لها دخل مع العمال العاملين في هذه المهنة . حالياً هم لا يتدخلون وحالياً هم لا يمثلون كل العاملين في قطاع توزيع الغاز ، لا يمثلونهم بناتاً وبالتالي اذا حدثت مشكلة هم مع من يعمل لدى موزع غاز ليس عضواً في هذه الجمعية لا تستطيع ان تتحدث مع الجمعية غياباً عنه لأنه ليس مجبراً أن يكون عضواً فيها .

وبالتالي سيدي الرئيس نحن نحب أن نقول باختصار ان الامر نريد تشكيل جمعيات لأرباب العمل تحت مظلة اتحاد الغرف التجارية وليس تحت مظلة وزارة العمل . هذا هو الامر الوحيد الذي نقوله ولا نريد ان نلغي هذه الجمعيات ولا نريد ان نلغي دورها وأهميتها . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي ، يا سيدي كل ما استمعنا اليه وجيه وهام وصحيح أنه قد يكون المكان الطبيعي هو اتحاد

هكذا عند العمل

غرف التجارة والصناعة . لكن السؤال الآن نحن نبحث في قانون العمل فهل نعلق التوازن المطلوب والمرجو ونعلق الآلية اليومية لحل الخلافات الصغيرة إلا ان يحدث تغيير في قانون إتحاد الغرف التجارية والصناعية ؟ هل نريد ان نحدث إستقطاباً كبيراً ثنائياً بين اصحاب العمل ممثلين وبين إتحاد نقابات العمال ؟ ام اننا نريد أن نحل المشاكل العمالية الصغيرة يوماً بيوم والمشكلة حسب الفئة التي ينتمي اليها النزاع . اعتقد ان الناحية العملية تقتضي منا أن ننص في قانون العمل ما دعنا ننظم العلاقة بين العامل ورب العمل فالوعاء الطبيعي لتنظيم هذه العلاقة هو قانون العمل وليس إتحاد غرف التجارة والصناعة .

أصلاً هنالك شكوك حول امكانية استيعاب قانون إتحاد غرف التجارة والصناعة بايجاد مثل هذا الهرم الذي قيل بالشاهه بالترتيبات الطبيعية . اكثر من ذلك ان الجمعيات المدوي إنشائها بموجب هذا التعريف هو فقط منوط بها أن تقوم لغايات تنفيذ احكام هذا القانون فقط .

سمعنا قولاً بأن هذه الجمعيات تدافع عن مصالح أخرى الصحيح أن هذا القانون بصوصه الجديدة منع هذه الجمعيات من أن تقوم بأي نشاط إلا لغايات تنفيذ احكام هذا القانون . واعتقد أن وجود هذه الجمعيات ضروري كما انني ارجو من دولة الرئيس اعتبار الموضوع قد إستنفذ وطرحت وجهات النظر جميعها وطرحه الى التصويت . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يعني بنحبش في رأيي يظل مار دون أن يكون لنا رأي . نحن لم نعلق التوازن نحن نعتقد أن التوازن قائم في غرفة التجارة وفي إتحاد نقابات العمال .

نحن نعتقد أن إنشاء نقابات أو جمعيات للعديد من ارباب العمل هو إخلال بالتوازن . لأن التوازن قائم حالياً والمطلوب هو الإخلال بهذا التوازن . الامر الثاني لا توجد عبارة أن هذه الجمعية لم تعمل إلا لتنفيذ احكام هذا القانون لا توجد عبارة ولا في مكان لأن هذه الجمعية سيدي ستمارس اعمال أخرى كثيرة وهذا حق من حقوقها لانه لا يوجد جمعية تنشأ فقط لتنفيذ احكام قانون وظيفتها الدفاع عن مصالح أعضائها . اذا لم يكن هذا الدور لها هل تأتي هذه الجمعية لتدافع عن مصالح الآخرين ؟

ثانياً سيدي اذا سمحت ، وزير التربية والتعليم ما علاقته بجمعية المدارس الخاصة ؟ هل نطلب أن تكون جمعية المدارس الخاصة تحت مظلة وزارة التربية والتعليم ؟ جمعية المستشفيات مالكي المستشفيات تحت مظلة وزارة الصحة ؟

نحن بداننا بخلخلة جهاز الدولة ونحوه الى مجموعة من الجزر ، كل جزيرة مفصولة عن الأخرى نحن نتحدث في هذه المرحلة عن قانون عمل وتنظيم القطاعات العمالية . ما

تعلق بترتيب ارباب العمل وعلاقتهم بالاجهزة والوزارات الأخرى له مواقع أخرى .

نحن لا نريد لهذا القانون أن يتحدث إلا عن شؤون العمال . ليس له دخل في ارباب العمل وليس له دخل في قضاياهم وليس له دخل في همومهم .

وزير التربية علاقته بجمعية المدارس الخاصة علاقة تربوية تنفيذ قانون التربية إن كان هناك قضية عمالية فهي مع وزارة العمل كأننا نقول ان جمعية المدارس الخاصة غداً سوف ترخص من وزارة العمل .

أنا أعتقد بأننا بداننا بتحويل الحكومة الى مجموعة جزر متقاطعة مختلفة مع بعضها في حين اننا نبحث قانون عمل وعمال وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .



الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة لا أريد أن أتحدث ،

الحقيقة الاخوان اغنوني بكل ما في ذهني . إلا انني اود الاشارة الى قانون العمل المتعثر بين الحكومة والمجلس وطال انتظاره . ما تم الآن لم يحدث تغيير جديد وإنما غيرت اسماء من نقابة اصحاب العمل الى جمعيات اصحاب العمل . وتم ادخال هذا اكثر من مادة واستقر الامر على هذا الاساس سابقاً ولاحقاً .

أنا ارى لمصلحة العمال ولمصلحة هذا القانون ان كان هناك نية لدى الحكومة ان تنظم الأمور والجزر التي اشار اليها معالي نائب رئيس الوزراء ان يكون هناك مشروع آخر وتعديل القانون عندما تنضج الفكرة وتنظم الأمور وتهيئ غرف الصناعة والتجارة لاستقبال كل ما ذكر .

فإن يمر هذا الآن ثم يتم التعديل بعد دراسة موسعة لأن هذا كما ذكر جاءنا من الحكومة والقانون تمر كثيراً عند الحكومة السابقة لهذا ارى أن تمر هذه المادة وهذا الترتيب في اكثر من مادة ثم يعدل مستقبلاً والتي على ما ذكره معالي الاستاذ طاهر حكمت من طرح الموضوع الى التصويت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ، معالي المقرر .

السيد المقرر : سيدي فقط تعقيب على ما قاله معالي نائب الرئيس من انه لا يوجد نص يحدد نشاط وواجبات هذه الجمعيات وفق احكام هذا القانون . أريد أن اعيد قراءة جزء من قرار اللجنة الذي طرحه على المجلس الكريم

هكذا في العمل

المادة (٩) صفحة (١٣) الفقرة (أ) إعادة صياغتها على النحو التالي (يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية في ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون) فقط أردت أن أوضح هذه النقطة.

دولة رئيس المجلس : شكراً تبدأ بالتعريفات ، تفضل معالي أبو هشام .

السيد أحمد الطراولة : توسعنا في هذا الموضوع أكثر من اللازم ، مشروع الحكومة ينص على الهيئة الجهة التي تمثل أصحاب العلاقة إذاً حتى مشروع الحكومة أورد هيئة أو جمعية لأصحاب العمل كل الذي حدث في اللجنة في لجنة مجلس الأعيان أنا غيرنا كلمة هيئة لجمعية فقط . لأنه المعنى الطرفين أن كانت الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس الأعيان موافقون على أن يكون أصحاب العمل طرف في هذا النزاع .

فكلمة هيئة في مشروع الحكومة استبدلت بكلمة جمعية فهل يوافق المجلس على أن تستبدل أو لا يوافق ؟ دون البحث في قضية أصحاب العمل والغرف التجارية والصناعية وكل هذه الأمور .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : الخلاف بين هيئة وجمعية خلاف بين الأرض والسماء . هنا هيئة نتكلم عن

جسم قد يكون غرفة تجارة قد يكون غرفة صناعة قد يكون نقابة المهندسين قد يكون نقابة الأطباء . التغيير الذي جاء فيه اللجنة القانونية حرف الموضوع (١٨٠) درجة . بدلاً من تلك الهيئة أنشأ جمعية جديدة وبمقتضى أحكام هذا القانون . فالتغيير لم يكن لفظياً كان تغييراً للمبدأ .

على فكرة كلمة هيئة جاءت من الحكومة أصلاً ، كلمة نقابة العمال فقط في مطلع تعريف النقابة . أما الهيئة ما غيرتها الحكومة كانت هيئة وقيمت هيئة . الهيئة معني أي جسم مسؤول عن أرباب العمل إن كان الخلاف مع المقاولين فنقابة المقاولين هي الهيئة . إذا كان الخلاف مع الأطباء فنقابة الأطباء هي الهيئة . إذا كان الخلاف مع تاجر فالغرفة التجارية .

هنا جاءت اللجنة القانونية وغيرت الصورة كاملة قالت الجمعية التي تنشأ لتنفيذ هذا القانون الدفاع عن مصالح أعضائها في مواجهة العمال . هذا الذي غننه فهي انشأت جسماً جديداً ونحن كنا نتكلم عن اجسام قادمة . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذاً الآن معالي المقرر تستعرض التعريفات لرى رأي المجلس .

السيد المقرر : الصفحة (٢) الهيئة : الجهة التي تمثل أصحاب العمل استعطينا عنها بكلمة الجمعية .

الجمعية : الهيئة التي تمثل أصحاب العمل .

دولة رئيس المجلس : إذاً التعريف الذي في الصفحة الثانية الذي كان في مشروع الحكومة الهيئة ثم أقره مجلس النواب باسم الهيئة ثم عدلت اللجنة القانونية بشطب الهيئة ثم الاستعاضة عنها بكلمة الجمعية والتعريف بكامله من يوافق على هذه التوصية من اللجنة القانونية في مجلس الأعيان ؟ . رجاء رفع الأيدي بوضوح .

السيد الأمين العام : (٢٠ - ٢٩) .

دولة رئيس المجلس : (٢٠ - ٢٩) أي أن المجلس أقر هذه التسمية الجديدة كمل سيدي .

السيد المقرر : الوزارة ، الوزير ، الأمين العام .

دولة رئيس المجلس : طبيعي هذه ما عليها خلاف ، تستمر .

السيد المقرر : صاحب العمل .

دولة رئيس المجلس : لا خلاف .

السيد المقرر : العامل .

دولة رئيس المجلس : نفس الشيء لا خلاف .

السيد المقرر : العمل .

دولة رئيس المجلس : العمل ، صار عليها خلاف ، هل يوافق المجلس الكريم على

التعريف الذي أوصت به اللجنة القانونية ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : العمل العرضي .

دولة رئيس المجلس : الكل موافق عليها كما جاء من مجلس النواب .

السيد المقرر : العمل الموسمي .

دولة رئيس المجلس : كما جاء من مجلس النواب .

السيد المقرر : الأجر ، صار تعديل عليها ولكن ليس في الجوهر .

دولة رئيس المجلس : موافقة كما جاء من مجلس النواب .

السيد المقرر : الحدث .

دولة رئيس المجلس : نفس الشيء موافقة كما وردت من النواب .

السيد المقرر : المؤسسة .

دولة رئيس المجلس : لا أحد يعترض .

السيد المقرر : المرجع الطبي .

دولة رئيس المجلس : لا أحد يعترض مثل ما جاء من النواب .

السيد المقرر : المرض المهني .

دولة رئيس المجلس : كما جاء من النواب .

السيد المقرر : إصابة العمل .

دولة رئيس المجلس : لا أحد له اعتراض .

هكذا من الأصل

السيد المقرر : المستحق .

دولة رئيس المجلس : لحظة يا سيدي ، معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : تعريف المستحق بأنه المتفع أو المتفعون . يثير اشكالات معينة في التطبيق ونحن نعتقد ان من الافضل أن يكون المستحق هم الورثة الشرعيون . وبذلك نقطع أي اجتهاد وأي امكانية لوجود أي خلاف حول تعريف المتفع أو المتفعون شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ابو سليمان ، عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : اثني على ما ذكره الاستاذ طاهر واقول ان لكل قانون ميزات واهداف وفيه حقوق وواجبات ولا يجوز أن نعرف المستحق بتعريف ما جاء في قانون الضمان الاجتماعي لأنه هناك قانون آخر له اهداف خاصة ويمكن ان يعدل أو يبدل لسبب أو آخر أو قد يكون له موضوع حقوق العمال ومكتسباتهم .

شيء آخر أن قانون العمال يختص بمكافأة نهاية الخدمة وهي بالتالي تركة للورثة ، فاقترحي الحد أن يقال بأن المستحق : هو المتفع أو المتفعون من عائلة العامل وتوزع التركة أو ما يؤول إليهم ضمن التوزيع الشرعي المتبع أو المعتمد في الشريعة الاسلامية . لأن هذا يحدد لمن توزع هذه التركة . قانون الضمان الذي أحلنا هذا التعريف إليه يشمل

العمال ويشمل غير العمال ويشمل الموظفين وهناك رواتب يمكن التعامل معها باقتراط معين وتحول الى جهة معينة . أما في حالة العمال فالامر يتعلق بمكافأة وهذه المكافأة للورثة وهذه التركة للوارثين ليس إلا . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس الأغلبية في اللجنة القانونية إرتأت انسجاماً مع وحدة التشريع ان نحيل في هذا الشأن على قانون الضمان الاجتماعي .

من المهم ان أقرأ على المجلس المقرر تعريف المستحق كما ورد في القانون المذكور وهو قانون نافذ ومطبق .

المستحقون : المتفعون من عائلة المؤمن عليه المنصوص عليهم في هذا القانون .

ثم جاءت المادة (٥٢) من قانون الضمان الاجتماعي وقالت ما يلي :

تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يقصد بالمستحقين افراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب تقاعدي أو راتب الاعتلال المنصوص عليهم فيما يلي ممن تتوافر فيهم الشروط والأوضاع الواردة في هذا القانون .

أ - أرملته ، ب - اولاده او من يعيلهم من اخوانه واخواته ، ج - الأرمال والمطلقات من بناته ، د - والده ، هـ - زوج المؤمن عليها المتوفاة (الأرملة) .

هذه الاحكام وهذه القاعدة وهذه الاسب مطبقة استناداً لاحكام قانون نافذ

استقرت احكامه ولم يكن في يوم من الأيام محل اعتراض او نقض أو شكوى . ولذلك إرتأت اغلبية اللجنة القانونية للموقرة ان تحيل على هذا التعريف نظراً لاستقراره في أذهان الفئة المعنية في هذا الحكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، بعد أن أبديت وجهات النظر وقرأ معالي المقرر وثني على اقتراح الاخ طاهر حكمت الاستاذ عبد اللطيف عربيات . معالي ابو عصام .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : والله يا سيدي بدي أسأل سؤال شرعي لانه اقتراح الاستاذ طاهر والاستاذ ابو سليمان يطبق كآله قاعدة شرعية . هل يعتبر هذا التعويض جزءاً من التركة ؟ أنا سألت سؤال فقهي ولم أفتي ، أنا لا اعتقد اني مثل الاخ طاهر أقدر أفتي وأقول نعم . هل هذا التعويض يعتبر جزءاً من التركة ؟ أم ان اصحاب الحق هم المتضررون من فقدان عائلهم وليس اشقاء يعيشون في أمريكا لفتش عليهم لانهم حقاً لأرث . منه وليس الوصول الى الاعمام والأحوال وليس الانتظار الى أن يأتي حصر لأرثه . بينما المتضررون من أصابة العامل هم الناس الذين يعتمدون في معيشتهم عليه فيذهب التعويض إليهم . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد أحمد الطروالة : الأرث هو ما تركة المورث يوم وفاته تعويض العمل هو

لشيء مستقبل .

قانون الضمان الاجتماعي أو قانون العمل قام لحماية العامل وأهل العامل فاذا توسعنا بأن يكون التعويض للورثة الشرعيين نكون قد ضيقنا على العائلة التي تركها العامل وأن نحصره في زوجته واولاده وأن لا نتوسع في هذا . لأنه هذا في رأيي ليس من الارث ، الارث هو كل مال تركه الميت يوم وفاته . وهذا للمستقبل تعويض . فيخرج عن مفهوم الارث ولذلك لمصلحة العامل أن نأخذ النص الذي ورد .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس .

سيدي الحقيقة لتجلية الموقف معالي نائب رئيس الوزراء سأل هل هذه تركة ؟ وهذا حق ويجب أن يسأل مثل هذا السؤال . وأنا أسأل هل مكافأة نهاية الخدمة هل هي تركة للمعولي لورثته أم لا ؟ وحقيقة تجلية هذا الامر بحاجة الى وضوح . فإين القائمة في قائمة في المادة (٥٢) من قانون الضمان الاجتماعي التي تلاه معالي المقرر .

الأرملة والاولاد والأرمال والوالدان وزوج المؤمن عليهم والأرمل أين الجد وأين بقية اصحاب الحقوق في الارث ؟ وهذا يحصل أن يحصل حادث لم يجد إلا الجد والجد صاحب حق فأنا أريد حقيقة من اصحاب الاختصاص أن يقال إن مكافأة نهاية

مكتبة

الخدمة هل هي تركة للوارثين أم لا . أسأل
السؤال وعلى ضوء ذلك نكتفي أو لا نكتفي
بهذا التعريف واقتراحنا البديل أن التركة توزع
حسب الشرع هذه قضية تشمل الكل ولا
تنقص مما ذكر في قانون الضمان وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : لا بد أن نضيف
تساؤل آخر في معرض بحث هذه النقطة
بالذات اذا توفي عامل وكانت له مكافأة إلهاء
خدمة ولم يكن بين ورثته الاشخاص المنصوص
عليهم في المادة (٥٢) لم تكن لديه أرملة ولا
اولاد ولا أرامل ولا والدين إنما كان له جد هل
يُحرم الجد من حقه في المكافأة من مكافأة
حفيده ؟ وما هو المبرر لمثل هذا الحرمان ؟

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا في
مقترح ، سماحة الاستاذ الشيخ الحياط .

الدكتور عبد العزيز الحياط : شكراً
سيدي الرئيس .

الواقع ما دام أثير موضوع التركة
والأرث . الأرث كل ما هو حق للميت
حق ماله يرثه الورثة .

مثلاً عقد تأمين يترتب بموجبه أن يأخذ
حصة أو مالاً معيناً هذه الحصة هي حق .
وليس المقصود بالتركة كل ما يتركه الميت عند
وفاته ، حق ماله سواء كان موجوداً أو مكرراً
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي اذا

في مقترح من الاستاذ طاهر حكمت وثني عليه
معالي الدكتور عرييات من يوافق عل هذا
المقترح . يعني ما أثاروه قضية الارث الشرعي
والمستحقين من يوافق على ذلك ، اللجنة
أوصت بما جاء من النواب وبما هو منصوص
عليه في قانون الضمان الاجتماعي . وقد قرأ
معالي المقرر من هم المستحقون في قانون
الضمان الاجتماعي وهو ما أوصت به اللجنة
القانونية ومجلس النواب من يوافق على مقترح
الاستاذ طاهر حكمت ؟ شكراً ، اذا الآن مشي
توصية اللجنة القانونية في هذا التعريف
وشكراً .

السيد المقرر : النقابة .

دولة رئيس المجلس : كما جاء من
النواب .

السيد المقرر : الهيئة الادارية .

دولة رئيس المجلس : كما جاء من
النواب .

السيد المقرر : النزاع العمالي الجماعي .

دولة رئيس المجلس : اضافة كلمة
الجمعية ، قضية التعديل الذي واقفتم عليه
الجمعية .

السيد المقرر : عقد العمل الجماعي .

دولة رئيس المجلس : كما جاء من
النواب ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : عفواً سيدي
في اضافة التعريف لم يكن وارد في المشروع

التعاريف ؟ نريد ان نعرف الحكمة .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي المادة التي
يتحدث عنها معالي نائب رئيس الرئيس شطيته
مع قرار بنقلها الى التعريفات . نعم ، نقلت الى
التعريف . الفصل الرابع أصبح عنوانه عقد
العمل و(ب) أصبح (أ) ينظم عقد العمل
باللغة العربية الى آخره .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس
الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : يا سيدي أنا لا اختلف لدي مع
اللجنة القانونية سوى أن أعرف ما هي الحكمة
وما هو الفرق بين التعريفين الذين انشأتهما
اللجنة .

في التعاريف عقد العمل وعرفه اتفاق
شفهي أو كتابي ، ثم جاءت في المادة (١٥)
وقالت شطبت هذه الفقرة ونقل التعريف . ما
هي الحكمة من نقل الحكم من مادة الى أن
يلتزم الى التعاريف ؟

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : لأهمية هذا العقد ولأنه
الاساسي ارتوي أن ينقل الى التعريفات حتى
اذا ما وردت الإشارة اليه في أي نص من
احكام هذا القانون يخال الى التعريف ويكتفى
بالعنوان فقط .

ولذلك هذه كانت فتاوة اللجنة ،
بالإضافة الى أن هذا التعريف مستقر منذ عام

المقدم من الحكومة وكما أقره مجلس النواب
وهو تعريف (عقد العمل) هذا اضافة على
التعريفات .

دولة رئيس المجلس : شطب كلمة الهيئة
والاستعاضة عنها بالجمعية .

دولة السيد زيد الرفاعي : لا يا سيدي
انا لا اتكلم عن عقد العمل الجماعي .

السيد المقرر : عقد العمل كما ورد
أخذناه من القانون النافذ حالياً وقرأناه في قرار
اللجنة " اتفاق شفهي أو كتابي صريح أو
ضمني يتعهد العامل بمقتضاه أن يعمل لدى
صاحب العمل وتحت اشرافه أو إدارته مقابل
أجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير
محدودة أو لعمل معين أو غير معين " .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس
الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : عقد العمل له مادة في الفصل
الرابع ، عقد العمل الفردي يعني في المادة
(١٥) الفقرة (أ) ثم عرف هناك هل أصبحت
هناك ازدواجية في التعريف أم نقل ؟ لأن المادة
تحكم والتعريف لغة .

في حين أنه اذا بقيت مادة قد تصبح
محكماً وترتب محكماً هذا الذي نريد ان يشرح
الى المجلس الكريم كحكومية وجديت كمادة
(١٥) في الفصل الرابع بعنوان عقد العمل
الفردي قد تصحح اللغة هناك في المادة (١٥)
ما هي الحكمة من نقل الحكم من مادة الى

١٩٦٠ في قانون العمل الثالث وارتوي انه بصيغته التي اقترحتها اللجنة اشمل وجامع ومانع لأي لبس أو غموض .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يبدو أن لغتي اليوم لا تعبر عما أريد . أنا لم أعترض على التعريف ، فهو أفضل أنا اعترض على النقل من مادة الى التعريف يقول الفقهاء ولست منهم أن المادة أقوى من التعريف . ولذلك أريد أن أفهم الحكمة من إضعاف هذا النص بنقله من مادة لحكمية الى التعاريف ؟ فقط هذا الذي سألت عنه وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاستاذ احمد الطراولة .

السيد أحمد الطراولة : القانون سواء كان بند أو مادة أو تعريف له نفس القوة . فهذه إن وردت كمادة أو وردت كتعريف لها نفس القوة ونفس الأحكام . إنما إذا كان يظهر لنا أن التعريف طويل هنا فالنزاع العمالي اطول منه ووضعاؤه تعريف . هنا نحن نتكلم عن عقد العمل الجماعي عنوان يأتي وما هو تعريفه كما ورد النزاع العمالي الجماعي وما هو تعريفه فوضعاؤه تعريف .

ولذلك سواء كانت مادة أو تعريف لها نفس القوة ولا مجال لهذا الخلاف عليها .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، سأحاول أن أجيب على استفسار معالي نائب رئيس الوزراء ، المشروع كما قدم من الحكومة في صفحة (١٨) يبدأ بالفصل الرابع وعنوانه عقد العمل الفردي والمادة (١٥) الفقرة (أ) تبدأ عقد العمل هو (١) وبعدين التعريف .

اعتبرت اللجنة انه لا يجوز أن يكون في تعريف لعبارة في مادة واله التعريف يجب أن يأتي مع مادة التعريفات وهي المادة الثانية خاصة وأن عقد العمل مذكور في عدة مواد أخرى .

فوجدت اللجنة انه من الأفضل بالنسبة الى الانساق والترتيب أن يأتي التعريف مع مادة منفصلة أو في فقرة منها وتصبح هي مادة التعريفات لانه المادة ١٥/أ كما قدمت هي مادة تعريفات تبدأ عقد العمل هو (١) وبعدين تعريف . لذلك وجدت اللجنة ان المكان المناسب للتعريف هو مع بند التعريفات وهذا يسهل الرجوع الى معنى عقد العمل في المواد المختلفة الواردة فيها . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : إذا تعود الى التعريف الذي نقلته اللجنة الى مادة التعريفات ووافق المجلس الكريم عليها .

السيد المقرر : المادة الثالثة .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، الملاحظة أن السادة في اللجنة القانونية حذفوا

في تصوري ما قدمته الحكومة في مشروعها يتفق حتى مع اتفاقاتنا الدولية لأن هذا النمط بعيد عن مظلة القانون .

السادة في مجلس النواب أدخلوا عبارة بدون أجر حقيقة هم عندما أدخلت عبارة (بدون أجر) أصبح المعنى لا يتفق مع القانون لانه العمل بدون أجر .

يعني إدخال السادة في مجلس النواب عبارة بدون أجر كأنهم اتفقوا مع اللجنة القانونية لمجلس الاعيان لانه أي عمل بدون أجر لا يخضع لقانون العمل . نحن في الحكومة نعتقد أن الفقرة (ب) مهمة وأن تستثنى من قانون العمل وأن تبقى العلاقة الانسانية هي الاصل وأن نشجع هذا النمط لتمكين العائلة من تحقيق هدفها المشترك وهي أقدر على حل مشاكلها دون التدخل بالقانون وحده . نأمل الاخذ بالنص كما قدمته الحكومة لنسجم مع النص القديم منذ عام ١٩٦٠ لنسجم مع المشاريع المقارنة وايضاً الاتفاقيات قالت هذا النمط لا حاجة الى تنظيمه بالقوانين شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد أحمد الطراولة : هذا القانون ينظم علاقة بين صاحب العمل والعمال إذا العامل الذي يعمل لنفسه ليس له علاقة بهذا القانون ، والعائلة عندما تعمل مع بعضها كل واحد منهم يعمل لنفسه .

فهم سواء كانوا واحد أو اثنين أو ثلاثة طالما عائلة واحدة ويعملون لأنفسهم هم ليسوا عمال .

الاستثناء الوارد في الفقرة (ب) الذي هو بعيد عن مظلة قانون العمل افراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه .

الحقيقة أن طبيعة هذه العلاقة وأواصر القربى وكونها علاقة انسانية بمشاريع بطبيعتها محددة كصغار الحرفيين أو الذين يعملوا في الصناعات الغذائية في بيوتهم مثل هذا النوع من العلاقة وكما عليه المقارنة المشرع لم يتدخل في تنظيم هذه العلاقة وأبقاها لطبيعتها كما تحكمها الأعراف والعلاقات الانسانية وعلاقات الأسر .

إذا قلنا أن مشاريع العائلة وهي مشاريع تشجع يعني هذا النمط الانتاجي الذين يقوموا فيه صغار الحرفيين أو الأسر كالحياطة والتطريز أو صناعة المواد الغذائية أن تخرج من مظلة قانون العمل .

قانون العمل هي تقيم العلاقة بين صاحب العمل والعمال ويضع قيود وشروط . الحكومة تقدمت ان هذا النمط مستثنى من الفقرة (ب) وهذا مستقر منذ عام ١٩٦٠ وليس هناك مظلة حول ذلك .

فلذلك العلاقة الانسانية وعلاقة القربى وطبيعة هذه المشاريع والهدف المشترك للأسرة أن تكون بعيدة عن مظلة قانون العمل .

لا يتصور أن رب أسرة أو ربة الأسرة تقيم مشروع نقول له إخضعي لقانون العمل والمتنش العمل بدون أجر وقدمي لنا كل ما لديك .

هكذا من النص

ولذلك لا ضرورة لوجودهم إن كانوا بأجر أو بغير أجر لانه يعمل لنفسه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس ، فقط توضيح إذا أخذنا بوجهة النظر التي أبدتها معالي العين الأستاذ ابو هشام نكون بذلك قد أخضعنا هذه الفقرة لأحكام قانون العمل .

وبالتالي من حق مفتش العمل كما تفضل وزير العدل بالتوضيح أنا لا أؤيد ولا أعارض لا يحق لي . لكن فقط توضيح كيف نكون بذلك قد أخضعنا هذه الفقرة لأحكام قانون العمل . وهذا ما ذهبت اليه اللجنة ان تخضعهم لقانون العمل . وهذا ما ذهبت اليه اللجنة بالحلف أن تخضعهم لأحكام قانون العمل . الأمر الذي استلزم ملاحظة معالي وزير العدل التي هي متروكة القرار بشأنها إلى المجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور جواد السناني .

الدكتور جواد السناني : سيدي الرئيس في الواقع عندما بحثت هذه كنت حاضراً والنقاش انصب عند بحثها على ما اضافته المباداة اعضاء مجلس النواب كلمة (بدون أجر) فقلنا في هذه الحالة بدون أجر عندما عدنا إلى تعريف الأجر نرى لا يمكن يكون في أجر ولو كان شفهياً لانه عقد العمل يمكن أن يكون شفهياً ومتفق عليه ويثبت انه في أجر . لذلك اقترحنا بعدم الأخذ ببرجيه مجلس النواب إضافة كلمة بدون أجر وشطبها وإبقائها

كما وردت في مشروع القانون أصلاً . إنما أردنا أن نستثني هذا الموضوع من قانون العمل فلذلك يا سيدي أنا متفق مع رأي معالي وزير العدل وهذا ما اعتقدته أنا انه توصلنا اليه . أنا لا نقبل في مجلس الأعيان بما اقترحه مجلس النواب بإضافة كلمة بدون أجر ولكن ابقاء الفقرة (ب) في المادة كما وردت مع حذف كلمة بدون أجر فقط . لانا اردنا أن نستثنيهم من قانون العمل بنص صريح . لانه اذا لم يستثنوا فمعنى هذا انهم خاضعون لقانون العمل . لانه كان في عندنا إشكالية هل صاحب العمل في هذه الحالة شخص طبيعي أم معنوي ؟

فتوصلنا في هذه الحالة إن صاحب العمل في هذه الحالة طالما في مشاريع لا بد أن يكون شخص طبيعي .

ولذلك فأنا في تقديري أنا يجب ان نحافظ على النص الاصلي واعتقدت أنا أننا تقريباً هذا ما توصلنا اليه وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : سيدي قانون العمل يطبق اذا كان هنالك عامل وصاحب عمل . أما اذا كان هنالك أحد الطرفين عامل فقط فلا يشمل هذا القانون ولا تسري عليه احكامه .

فالعائلة الواحدة التي تعمل لنفسها هي بحكم الشخص الواحد ولا يوجد صاحب عمل لانهم هم العمال وهم اصحاب العمل

بنفس الوقت . ولذلك حذف الفقرة وصحيح ولا يعني حذفها اننا نخضعها للقانون بالعكس تخرج من القانون كله .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ عبد السلام المجالي .



دولة الدكتور عبد السلام المجالي : أؤيد ما جاء به معالي جواد بك من إبقائها كما جاءت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : التفسير الذي قدمه معالي ابو هشام حقيقة سيصطدم أن هذا قانون يلبي نص سابق ، المادة القديمة كانت تقول مستثناة الأسر ومشاريع العائلة عندما تقدم مشروع كأننا اعدناها إلى مظلة القانون . هذا لو كان هذا التفسير سيخرج من نطاق إشكال .

أي مفسر يقول أن هذه المادة كانت في عام ١٩٦٠ لحد ١٩٩٥ جاءت السلطة

التشريعية وحذفت يعني انها اصبحت تحت مظلة القانون .

ليس لنا مصلحة أن ندخل هذه المشاريع كالحياطة والتي تطرز والاسر الى مظلة القانون .

الموضوع مستقر تفسير معالي ابو هشام جيداً لو انه يمر لكن حقيقة سيكون العكس ذلك لاننا أجرينا تعديل على قانون قائم بحذف مادة ومضى ذلك التفسير انها اصبحت خاضعة لقانون العمل تأمل وضعها وخاصة اننا لتلقي من حيث النتيجة انهم مستثناة من قانون العمل وليكولوا مستثنون بحكم النص كما هو النص المعمول به وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، معالي المقرر .

السيد المقرر : الذي كان واضحاً في اللجنة القانونية ان اللجنة بما اخذت به اخضعتهم لأحكام قانون العمل ، هذا ما اذكره كمقرر والسادة الاعضاء الكرام يؤيدون هذا الكلام . ولذلك ما يراه المجلس هو الذي سيسود في النهاية .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد اللطيف حرييات .

الدكتور عبد اللطيف حرييات : شكراً دولة الرئيس حقيقة هذا البند اخذ نقاشاً طويلاً في اللجنة القانونية وقيل ان افراد العائلة الذين يعملون في معية صاحب العمل قد يكون الوالد قد يكون اي انسان والآن الامور توسعت إلى

مجلس الأعيان

دولة رئيس المجلس : سماحة الاستاذ عبد العزيز الخياط .

السيد عبد العزيز الخياط : سيدي الرئيس ، في الواقع أؤيد ما ذهب اليه معالي وزير العمل وما ذهب اليه معالي نائب رئيس الوزراء في هذا الامر لان هذا امراً عائلي والنص هنا يقول افراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه ولم يقل العمال الذين يعملون معه من غير افراد العائلة . ولذلك ارى ان يبقى هذا الاستثناء وما ذكره معالي الاستاذ ابو هشام ذلك يسمى الكسبة وهي جمع كاسب .

الانسان الذي يعمل لنفسه بائع ترمس بائع ذرة الى آخر ذلك هذا لا يدخل في هذا القانون ولا يطبق عليه حتى من موضوع التجار او التجارة او غير ذلك . العائلة التي تعمل لنفسها هي كسبة من كاسبين الذين ينبغي ان يستثنون من هذا القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ سالم مساعدة .



السيد سالم مساعدة :

درجة اصبحت شركات كبرى عائلية وبنوك الآن اصبحت عائلية وصارت شركات كبرى عائلية اذا كان هذا ومن يعمل مع معية الاسرة او صاحب الاسرة عدد كبير من الناس ولهم حقوق ويجب ان تستثنى لان العائلات تضخم وتصبح عندها مشاريع كبرى . فهذا لا يمنع وهذا حق طبيعي لاني انسان يعمل في مكان ما تحفظ له حقوقه هذا الذي اتفق عليه وطُلب حذفها تحت هذا العنوان . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي علاوة على ما ذهب اليه معالي وزير العدل ذو شقين : الشق الأول ان تكون الاسرة ان تمسك السجلات والاضابير لانهائها وان يكون مفتش العمل صاحب حق في الدخول وتفتيش هذا العمل أولاً .

ثانياً : حتى لو ان بنكاً اصبحت مؤسسة عائلية . هل نطلب من قانون العمل ومن الدولة ان تتدخل في شؤون الاسرة فتدخل في عوائلها الانسانية وخلافاتها لتفرض ابناً على ابنة غاملاً نعمة او ابناً على ابنة او اخاً على اخيه . لعقد ان مثل هذا التدخل سيمزق الروابط الاسرية التي تمثل بالنسبة لنا كعرب وكمسلمين قاعدة اساسية من قواعد بناء مجتمعنا حاولنا ان نترك هذا الامر ينظم بعلاماته الانسانية خارج اطار قانون العمل والعمال فان اردتم غير ذلك فالامر لكم . شكراً سيدي الرئيس .

شكراً دولة الرئيس ، الصحيح ان اريد ان اعود بالذكر الى الاخوة اعضاء اللجنة القانونية على ما اضافهم مجلس النواب حين اضافوا عبارة (بدون اجر) والحديث

النصب في حينها ان العمل اذا كان بدون اجر فهو غير مشمول بقانون العمل اصلاً لان تعريف عقد العمل ان الاتفاق الشفوي الذي يعمل العامل لدى صاحب العمل بمقتضاه وتحت اشرافه وادارته مقابل اجر فاذا انقضى وجود الاجر انقضى عقد العمل اصلاً وبذلك لا تصبح هذه الفقرة من الناس مشمولة بقانون العمل ثم موضوع دون اجر يعني بالضرورة مجلس النواب استثناهم من قانون العمل ومن حيث النتيجة اقرنا استثناء افراد العائلة من قانون العمل لكن يظهر انه في هناك اختلاف في التفسير من حيث النتيجة ، استثناه لان ادخال عبارة دون اجر اخرجت هذه الفقرة للناس اتموماتهم من قانون العمل اما قد لا يعمل بأجر او قد يعمل بأجر وهو مستثنى ايضاً من قانون العمل حسب النتيجة التي توصلنا لها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا الآن

في عندنا مقترح جديد من دولة عبد السلام المجالي وثني عليه بقبول الفقرة (ب) كما جاءت في مشروع الحكومة ، تفضل معالي ابو هشام .

السيد أحمد الطراولة : اقتراح الاستاذ المجالي يعيد الامر الى القانون واقتراح اللجنة هو ابعاد ولذلك يوضع في التصويت الابد . جيد

السلام باشا رجع للمشروع لكن قرار اللجنة ابعاد من المشروع ولذلك يطرح قرار اللجنة أولاً .

دولة رئيس المجلس : لا لانه جاء الاستاذ عبد السلام مخالفاً لتوصية اللجنة .

السيد أحمد الطراولة : لا لقد رجع للاصل ، رجع للاصل ، اللجنة هي التي خرجت على الاصل ولذلك اصبحت اللجنة هي الابد ويطلب قرار اللجنة أولاً لان عبد السلام باشا ثبت المشروع وقرار اللجنة ضد المشروع ولذلك قرار اللجنة ابعاد عن المشروع .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الروابدة :

الأصل هو قرار مجلس النواب ام الحكومة يعني ؟ اين صار قرار مجلس النواب . يعني في مشروع الحكومة وفي قرار النواب والمجلس يناقش قرار النواب ، يمكن الاصل قرار النواب ولم تعد مشروع الحكومة هو الاصل .

دولة رئيس المجلس : اللجنة رأت غير قرار النواب ، اذا كما اقنى السيد احمد الطراولة ان توصية اللجنة من مقترح الاستاذ عبد السلام المجالي .

نحن عندنا الحقيقة مقترحين اللجنة نترح على المجلس قبول توصيتها جاء دولة الاستاذ عبد السلام المجالي واقترح اقترافاً جديداً فهو ابعاد من توصية اللجنة .

مكنا منه الاصل

السيد أحمد الطراولة : يا سيدي عبد السلام باشا مع المشروع اللجنة خالفت المشروع فالذي يطرح القرار الأبعد عن المشروع قرار اللجنة هو الذي يطرح ، فإذا لم ينجح يبقى المشروع يعني أغلب الإخوان الذين هنا شاهدوا الحشود أنه دائماً يصوت على القرار الأبعد .

دولة رئيس المجلس : حسناً ، هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة القانونية ؟
السيد الأمين العام : (١٣-٢٦) .
دولة رئيس المجلس : (١٣-٢٦) .
تفضل السيد أحمد الطراولة .

السيد أحمد الطراولة : في هذه الحالة أنا أراجع عن تصويتي واستنكف فلا يحق لك أن ترجع .

دولة رئيس المجلس : يعني ترجع عن تصويتك ؟

السيد أحمد الطراولة : (١٣) لا ينجح المشروع وبطبيعة الحال يبقى المشروع الأصلي ، لكن أنا مستنكف ، ويصبح (١٣-١٢) ولا يحق لك أن ترجع لأن الأكثرية (١٠+) الصنف ١٠+ .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الزوادة : الحكومة ليست حارساً على النظام

الداخلي لكن هل من حق عضو بعد أن يصوت أن يسحب تصويته له ، الذي يطالبنا دائماً بتطبيق النظام يمكن إذا أراد الحديث عن المنظمات الدولية الاقتراح المعروض أن لم يحصل على أكثرية يسقط هذا هو الأساس لأن من يقترح اقتراحاً عليه أن يحصل على أكثرية فإن لم يحصل سقط . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا لم يفر الاقتراح اليس كذلك يا معالي المقرر ؟
السيد المقرر : لم يفر الاقتراح .
دولة رئيس المجلس : لم يفر الاقتراح .
الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : سيدي الرئيس نتيجة التصويت (١٣-١٣) على أي أساس جرى توفير الاقتراح بالرجوع إلى الحكومة ، ما هو المبرر الذي تراه الرئاسة الجليلية بذلك ، هل استعملت الرئاسة الجليلية حقها ؟

واحد يريد أن نعرف ، هل قبلت السحب غير المقبول للذي أدلى به الاستاذ أحمد الطراولة ؟ على أي أساس ؟
لنرجو أن تفسر لنا الرئاسة الجليلية الموقف حقيقة حتى نعرف .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الرئاسة ترى أو لا كمعز في هذا المجلس أرى أن ذكر هذه الفقرة في هذه المادة أمر ضروري وشكراً لكم . الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : إذا يبقى نص الحكومة ولا تشطب الفقرة (ب) .

دولة رئيس المجلس : نعم . نكمل .

السيد المقرر : المادة (٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٤) كما أوصت عليها اللجنة ؟

شكراً لكم . بقية الفقرات هل توافقون عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٥) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٥) ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٦) توصية اللجنة شطبها .

دولة رئيس المجلس : هنا لا بد من التوضيح ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء : أي حذف هنا لا بد له من معنى ، ما معنى منع اليمين من المفتشين ، نحن نعتقد كحكومة بحاجة إلى أن المفتش يقسم يمين ، فلماذا يحذف هذا اليمين ؟

دولة رئيس المجلس : سماحة الشيخ عبد العزيز الحياض .

السيد عبد العزيز الحياض : أنا أؤيد معالي نائب رئيس الوزراء في الاستفسار

والاستيضاح لماذا حذفت هذه المادة مع أننا نرى أنها ضرورية جداً حتى تؤكد على تقوى المفتش فيما يطلع به من مهام .

دولة رئيس المجلس : الآن نعود إلى معالي المقرر وبعض أعضاء اللجنة الموقرة .

السيد المقرر : يا سيدي ، اللجنة أرادت أن الموظف ابتداءً يقسم مثل هذا اليمين وبالتالي أراد نص يفرضه على المفتش مرة أخرى تريد لا لزوم له واقنعت بأن هذا النص بالتالي ليس له ضرورة وإن الأحكام التي تأخذها فيما لو لم يؤدي عمله بأمانة وإخلاص ولو أن إذا ما أفضى الأسرار التي أطلع عليها بحكم عمله تعرضه للمسائلة والمقوبة وفي ذلك ما يكفي . هكذا أرادت اللجنة .

دولة رئيس المجلس : السيد طاهر حكمت هل لديك توضيح آخر ؟

السيد طاهر حكمت : سيدي إضافة إلى ما تفضل به معالي المقرر أننا لا نرى خصوصية خاصة في عمل مفتش العمل .

هناك مئات الوظائف التي تشابه في أهميتها وظيفة مفتش العمل ومع ذلك لا يطلب من أصحابها حلف يمين إضافية ، فلماذا يعطى مفتش عمل الأزام بضرورة حلف يمين معين ولا يعطى هؤلاء ؟

أنا نود أن يكون هناك تناسق في موضوع الصلاحيات التي تعطى للموظفين في كيفية ممارسة أعمالهم ولا نرى أن تفرد مفتش العمل بحلف اليمين له ما يبرره وله ما يميزه عن

مكتبة أحمد الحياض

بقية الموظفين الآخرين . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : حقيقة يعني مفتش العمل قد يطلع على اسرار كثيرة وكذلك هو يقوم بمهام الضابطة العدلية ، لذلك هذا النص نعتقد انه يلائم ما ينوي ان يكون مطلع به مفتش العمل . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي يبدو ان الحوار سيذهب الى باقي الموظفين كلهم ، واذا رأى الاخرون في كل قانون بأنهم يحلفوا بين نحن لا اعتراض لدينا ، هذا ضابط اخلاقي يضاف الى ضوابط أخرى موجودة ، صحيح أنهم قالوا للمجرم احلف قال اناك الفرج ، لكنها ضابط اضافي خاصة وانه يطلع على اسرار الناس ، اسرار ارباب العمل ليرد ان يريد من تقواه لله ، فان كان بذلك خير فضعوه وان لا فلا ، اما اذا كان مأمور ضريبة الدخول بحاجة فلنضيف الى قانون ضريبة الدخول ، اذا كان مفتش التربية والتعليم بحاجة فلنضيف الى ذلك القانون ، اما ان نلحظه من هنا :

الاضافة الوحيدة اخواني المضافة القسم الذي يقتنمه الموظف عند تعيينه وكثير من اخواننا يعرفون الهم لم يعد يقتنموه ، كان ان

اقوم بعملية بامانة وشرف ، اضيف اليه وان لا افشي الاسرار التي اطلع عليها بحكم عملي لان فيها اسراراً هامة للناس . فاضافة ضابط اخلاقي لهذه الصورة ، اذا لم تريدوها بلا منها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور جواد العناني .

الدكتور جواد العناني : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع ان هذه القضية عندما بحثت مثل ما تفضل الاستاذ طاهر حكمت بحثت على اساس انها هنالك من هم في مرتبة الضابطة العدلية ولا يقومون بأداء القسم لكن السؤال الذي يجب ان يطرح هي ليست قضية الموازنة في التعامل نحن امام قانون جديد ، طبيعي هنا هل القسم مفيد ام غير مفيد ؟ هذا هو السؤال في رأيي .

بعد ذلك قد يصبح هذا القانون شدة عند تعديل القوانين اللاحقة يمكن ان نجعل قسماً للوظيفة هذا لا يضر .

انا مع بقاء المادة سيدي مع التعديلات المقترحة من مجلس النواب ، ولكن السؤال هنا هل يعني عدم افشاء الاسرار في هذه الحالة انه لو طلب من هذا الشخص ان يذهب الى محكمة صناعية فريضاً بحكم اطلاعه على العمل هل يجوز هذا النص دون ان يقدم شهادته في المحكمة الصناعية او في مجلس التوفيق او في محكمة عادية حتى ؟ هذا كل ما يريد ان نتأكد منه لانه في هذه الحالة فهو ملزم بموجب هذا القسم ان لا يقدم شهادة في

محكمة صناعية او في أي شيء قد يؤثر على حقوق العمال . هذه النقطة التي لريد فقط التأكيد منها لأني لا احصل على اجابة عليها سيدي الرئيس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي هذا النص اذا ما ارتأى المجلس ان يأخذ به ، الاسرار تعبير مطلق بالتالي يصبح مسألة تقديرية يعود تقدير السر المسموح باباحته من عدمه للمحكمة التي تكلفه بأن سيوضح بالسر الذي اطلع عليه .

المقصود بهذه الاسرار ، الاسرار التي لا علاقة لها بالزراعات او بشيء كهذا ، اسرار مهنته اسرار تطويرة بما يقوم به من خرفة او مهنة او صنعة الى آخره ، مثل هذه الامور لا تسأل المحكمة عنها ولا تكلفه بافشاء اسرارها ، اذاً هذا المطلق يظل في النهاية والمآل مسألة تقديرية يعود تقديرها للمحكمة المختصة التي لها وحدها ان تحدد السؤال الذي يوجه اليه ، ولذلك لا ضير من هذا التعبير ، لكن الامر ان يبقى هذا النص كما ورد هكذا يرى المجلس او ان يأخذ بتوصية اللجنة القانونية ، هذا متروك للمجلس المقرر فيما يراه مناسباً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : الحقيقة معالي ابو الوليد لا سر امام القضاء يعني الافشاء المقصود به الافشاء العلني او ذكر ما اطلع به للغير ، امام القضاء لا سر والقاضي هو الذي يترخص

لكشف السر او عدمه ولا يستطيع ان يتحصن اي شخص ان لديه سر امام القضاء ، فبالتالي هذه المادة لا تشكل اي محذور او اعاقا لمهمة القاضي عند التحقق من الدعوى وهو الذي يقدر اهمية السؤال واهمية الاطلاع على المعلومة ، المقصود بهذه المادة كما وضع معالي المقرر الافشاء العام ، افشاء اسرار صاحب العمل افشاء ما اطلع به امام القضاء فلا حصانة لان القاضي هو المرجع في تقرير ان منه المعلومة او عدمها .

فابقاء هذه المادة كما جاءت من الحكومة هي اضافة حصانات لحماية صاحب العمل وتحصين المفتش ايضاً . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات .

الدكتور عبد اللطيف عريبات : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة لا اجب في مفتش العمل اي مواصفات تختلف عن اي مواصفات لأي موظف آخر في الدولة وان وزارة التربية والتعليم معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية يعرف هذا ان اي مشرف تربوي او مفتش تربوي لديه من الاسرار ما يريد على اسرار مفتش العمل في وزارة العمل ، وان مدير عام الامتحانات لديه من الاسرار والمصالح ما يريد بوضع الاسئلة عن اي مصلحة أخرى في علاقة عامل لصالح عمل . اجد ان هذا تريد وان هذا يفتح باباً جديداً لوظائف أخرى لا لزوم لها فلا مواصفات خاصة له لا في التعيين ولا في

هكذا انه لا حول

الترقية ولا في أي مواصفات أخرى او متطلبات خاصة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سماحة الاستاذ عبد العزيز الحياط .

السيد عبد العزيز الحياط : شكراً دولة الرئيس .

في الواقع أريد ان افرق بين انشاء الاسرار كما ذكر الاخوان من حيث التحدث بها من غير داعي وبين الشهادة :

الشهادة لا بد اذا طلب منه ان يشهد بها امام القضاء لا بد ان يؤديها والله سبحانه وتعالى يقول : « ومن يكتمها فانه آثم » .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : على ما اذكر ان اللجنة في حذف هذه المادة قصدت التشريع فقط ونظريات التشريع التناقص في التشريع بين قوانين الدولة فهناك موظفون كثيرون يطلعون على اسرار ولا يقسمون اليمين فمن هنا تكون قد شلينا عن هذه القاعدة واعطينا الموظف ان يقسم اليمين او حملناه قسم اليمين مع ان هنالك موظفين في قوانين أخرى لديهم من الاسرار اخطر من هذا ولم يوضع لهم للقسم . القضية ليست سواء بقيت هذه المادة أو لم يبق لا تؤثر ولكنها تحدث خللاً في التشريع من حيث اتساق التشريع وتوازنه مع بعضها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

يا سيدي تعبير خلل في التشريع تعبير قاسي يعني ان يقال عدم توازن في التشريع مقبول ، الخلل هو الخطأ ولا اعتقد في اللغة العربية كلمة خلل تعني غير الخطأ أو النقص ، عدم الاتساق ليس كذلك ، اذا كان هذا الامر معروضا واكتشفنا ان هنالك أمراً جيداً لا يعني ان لا ندخله الا اذا دخل في الامور الأخرى ، فالإيمان مشابهة والكفر ليس كذلك . انا اعتقد ان اليمين ضرورة وضرورة جادة . اما مفتش التربية والتعليم فلا يطلع اسرار يطلع على اسرار تربوية ، هذا سيطلع على اسرار الناس شخصية التي تتعلق بعملهم وعلاقاتهم وليس باسرار عملهم ، اسرار العمل سهلة وبسيطة هذا يطلع على كل سجلاتهم . لا لريد له ان يقسم للحفاظ على اسرارهم يعني بدل اللسان ان يدخل في حرج انه لا يريد الناس يحلفوا يمين ، انا كنت اتوقع ان تأتي توصية لتقول للحكومة ان تجبر كل موظفي الدولة على ان يقسموا يميناً عندما يعمنون وعندما يرفعون وعندما يقولون مسؤولية جديدة ونحن اعياناً ونواباً ووزراء كل ما نعيدنا نرجع نقسم نفس اليمين ، دليل ان الاتجاه الدستوري ان من يؤدي واجباً مهماً عليه ان يقسم ذلك اليمين وان يكرره ان تكرر قيامه بالعمل . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور كامل ابو جابر .



الدكتور كامل ابو جابر : يا سيدي اعتقد اننا اشبعنا الموضوع بحث ، اعتقادي ان القسم ضروري للتذكير واذا كان في زيادة فلا ضرر من الزيادة في بعض الاحيان . وكما تفضل معالي نائب الرئيس الوزراء يقسمون في كل مرة وكذلك القضاة واعتقد ان الوقت جان للتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً امامنا توصية اللجنة فيما يتصل بالمادة (٦) اللجنة اوصت بحذفها وصار بحث طويل لضرورة واهمية القسم لمن يعملون كمفتشين . وفي مقترح من الدكتور جواد الغناني ولا ادري اذا لني عليه ان تأتي كما جاءت من النواب ان يبقى ، معالي معن باشا يعني .

يا ترى اريد فتوى معالي ابو هشام الحلف اولاً ، من مع توصية اللجنة بحذف هذه المادة ؟

السيد الامين العام : (١١-٢٣) .
دولة رئيس المجلس : (١١-٢٣) اي لم

تفر توصية اللجنة . وتبقى المادة كما جاءت من النواب وشكراً . سعادة المقرر .

السيد المقرر : المادة (٧) .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

يا سيدي على المادة (٧) اذا سمحت ، في مجلس النواب شطبت عبارتان هما (المؤهلات) و (المكافآت) لان الدستور ينص على ان شؤون الموظفين نظم بموجب النظم صادرة عن مجلس الوزراء . وبالتالي الوظيفة ومؤهلاتها وراتبها تأتي بنظام صادر بمقتضى احكام الدستور وليست بنظام صادر بمقتضى احكام القانون .

من هنا جاء رفع كلمة مؤهلات لكي توضع مؤهلات مفتش العمل بموجب تلك الانظمة الدستورية وان لا تكون في هذا المكان .

هذه الصورة التي احببت ان اتكلم بها بحيث لا يبقى هنا الا المهام التي يقوم بها هؤلاء المفتشون .

اما صلاحياتهم منصوبون عليها في القانون نفسه ما هي صلاحيات مفتش العمل اما المهام . يكتفي بهذا القانون بها . وتترك المؤهلات والمكافآت للنظام الدستوري . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة .

مكتبة العدل

السيد احمد الطراونة : المادة (٧) المؤهلات والمكافآت والصلاحيات صحيح هي نواحي تتعلق بالموظفين ولكن القانون اورد انها تحدد بالنظمة تصدر لهذه الغاية فلم تخرج عن الوضع الدستوري فان بقيت في ظل النظام وليس في ظل القانون ، القانون اورد ان تنظم بالنظمة . فطالما تنظم بالنظمة استقام الوضع .

وهكذا كان رأي اللجنة القانونية في مجلس الاعيان .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

يعني انا مستغرب سيدي ، الفارق بين النظام الدستوري والنظام التنفيذي فارق بين الارض والسماء ، القول بانه اذا صدرت بنظام دستوري او بنظام تنفيذي لقانون لهما بنظام ليس دستورياً امراً واقعياً .

هب ان هذا القانون تحدث عن مؤهلات وضعت بنظام ثم جاء نظام الخدمة المدنية وغير تلك المؤهلات وقال مؤهلات مفتش العمل على الوجه التالي ، ايها حري بالتطبيق النظام الصادر بمقتضى الدستور ام النظام الصادر بمقتضى قانون العمل . انا اعتقد ان ما يترك في الدستور لانظمة تصدر بمقتضى الدستور حري بالتطبيق وقد صدر قانون الموظفين يوماً بشكل قانون وجاء المجلس العالي لتفسير الدستور وإلغاء ايصدر على شكل نظام اصبح اسمه نظام الموظفين ثم تغير الى نظام

الخدمة المدنية وقد كان باسم قانون الموظفين . انا اعتقد ان النظام الدستوري والنظام التنفيذي نظامان مختلفان في منشأهما الدستوري وان كانا متساويان بالاسم وبسلطة الاصدار . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيد المقرر : انا اتفق مع معالي نائب رئيس الوزراء في ان النظامين الذين اشار اليهما مختلفان تماماً فالنظام الذي يصدر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور يرقى الى درجة القانون ، لكن للمشروع هنا لو اراد ان يقول باصدار انظمة بموجب احكام هذا القانون او سنداً لهذا القانون يقال ذلك ، فقط اشار بالمطلق وحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم كما تحدد الترام صاحب العمل اتجاها بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية ، لم يقل بموجب هذا القانون ، انظمة بالمطلق ما يجب ان يصدر منها بنظام بالاستناد الى احكام الدستور يصدر ، ما يجب ان يصدر بالاستناد بموجب هذا القانون يصدر .

انا لا اجد جيباً في النص ولا لبساً يمكن ان يؤدي الى غموض وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : انا اتفق مع معالي المقرر ان كلمة النظام هنا تنصرف الى النظام الدستوري لانه يتعلق بالموظفين ولذلك

لتحدث عن النظام الدستوري لا حاجة للمادة كاملة بتاتاً لان هذا الامر من مستقرات نظام الخدمة المدنية . من مستقرات نظام الخدمة المدنية ان يتحدث عن المؤهلات ويتحدث عن الرواتب التي تدفع للموظفين .

هذه المادة جاءت لتتحدث عن المهام المناطة بمفتش العمل لانه يعمل خارج مكتب الوظيفة ، سيدخل الى مكاتب وسيدخل الى شركات وسيأتي في وقت غير اوقات الدوام مثلاً وسيطلع على امور كثيرة . اذاً هذا هو السند القانوني لمنحه تلك الصلاحيات تلك المهام ، ولم تأتي للحديث عن مؤهلاته ولا عن مكافآته .

واللجنة القانونية الكريمة لم تأتي بشيء سوى انها عادت للمشروع . هذا نص جاء لي للمشروع ، اذاً هي لم تقر بهذه الصيغة النظام بمعنى انها تعني النظام الدستوري هذا نظام تنفيذي وليس نظاماً دستورياً . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة المشروع المقدم اشار الى المهام والصلاحيات والمكافآت في مشروع الحكومة .

الاخوة النواب اضافوا (المؤهلات) الاخوة في اللجنة القانونية اكدوا على المؤهلات وما جاء في المشروع الاساسي ،

عدم تحديده بهذا القانون معناها ان ترجع الى النظام الدستوري ويوضع هناك سواء كان تعديل نظام الخدمة المدنية او لغير نظام الخدمة المدنية انما يصدر هذا النظام عند صدوره يصدر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور وليس بموجب القانون .

ولذلك هنا ليست القضية مقارنة بين النظام التنفيذي والنظام الدستوري لا ، النظام الدستوري حدد فيما يتعلق بالموظفين وبعض الشؤون الواردة في المادة (١٢٠) من الدستور وليس النظام التنفيذي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

انا اعتقد ان هذا الكلام يصلح لي ان استعمل تعبيراً يجافي الحقيقة بتاتاً ، عندما تضع في قانون تقول بموجب نظام يصدر لهذه الغاية هذه سلطة الاصدار لانك عندما تصدر النظام التنفيذي ستقول سنداً لاحكام المادة كذا من قانون العمل قررت اصدار النظام التالي ، ولا حاجة الى ان تنص على النظام الدستوري لان القانون لا يلغو ولا يعكس على الدستور القانون ، لا يقول بنظام يصدر سنداً لاحكام الدستور هذه العبارة سواء قلت بنظام يصدر وفقاً لاحكام هذا القانون او بنظام يصدر لهذه الغاية تعني هذا هو السند التشريعي لذلك النظام ولا يجوز ان يعكس بصيغة من الصيغ على النظام الدستوري واذا كنتم تريدون ان

مكتبة اهل

أجد أن موضوع المؤهلات هو المضاف الجديد في هذا الأمر من عند الأخوة النواب وأيد ذلك اللجنة القانونية : تمديد مؤهلات مفتشي العمل ويستعاض عنها بالعبرة التالية :

تمديد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم .
الأخوة النواب أكدوا على ذلك . فالموضوع إذا كان يتعلق بالمؤهلات المضاف من الأخوة النواب وتأييد اللجنة القانونية . قبل قليل كنا نتحدث عن وضع مفتشي العمل مستواهم ، خطورة عملهم ، مهامهم وأنهم يقسمون مياً خاصاً على ذلك .

أجد أن ما جاء فقط إضافة المؤهلات من اللجنة القانونية ، واللجنة القانونية لها مبرر أن الأخوة النواب أيدوا ذلك وأن موقع مفتش العمل هو بهذه المكانة وأنه يقسم بين على مهامه . فمؤهلات مفتش العمل يجب وأنها أن ترد وأيد ما جاء في اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ سالم مساعدة .

السيد سالم مساعدة : حقيقة من العودة إلى مشروع القانون نجد المادة (١٤٣) تقول : لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون . من أحكام هذا القانون بيان مهام مفتشي العمل وصلاحياتهم . . . إلى آخره . التي هي واردة في المادة (٧) موضوع البحث . وبذلك أي نظام يصدر لتحديد هذه المهام أو المؤهلات أو ما يتعلق بالمكافآت أو أي بند أو أي موضوع وارد في هذه المادة يصدر استناداً

للمادة (١٤٣) ، أي نظام يصدر استناداً للمادة (١٤٣) من قانون العمل ولا يمكن أن يناط ذلك بنظام صادر للمادة استناداً للمادة (١٢٠) من الدستور وكما ذكر معالي نائب رئيس الوزراء في مثل هذه الحالة لا ضرورة للنص عليها إطلاقاً حتى يناط البحث بنظام صادر بمقتضى أحكام الدستور إلا أن ما اشتملت عليه الصيغة المقترحة من اللجنة القانونية هي حقيقة نفس الأمور الواردة في مشروع الحكومة ومضاف إليها ما طلبه مجلس النواب في موضوع المؤهلات . ولذلك أرى بأن هذه الصيغة تغطي جميع ما طلب سواء من الحكومة أو النواب ولا أرى فيها أي مخالفة لما يمكن أن يناط بالموظفين بموجب أحكام نظام صادر استناداً للمادة (١٢٠) من الدستور ، وأرى إقرار المادة كما وردت من اللجنة القانونية . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، في الواقع معالي الأخ الدكتور عبد اللطيف ومعالي الأخ أبو محمد غطوا النقاط التي كنت أريد أن أذكرها سيدي .

أنا أتفق مع معالي نائب رئيس الوزراء أن الأنظمة التي تتكلم عنها هنا هي أنظمة تنفيذية وليست أنظمة دستورية .

الأنظمة الدستورية تتعلق في تعيين الموظفين ومؤهلاتهم واختصاصاتهم وإلى آخره ، لكن نحن هنا لا نتكلم عن تعيين

موظفين لتكلم عن تكليف موظف للاطلاع بمهام مفتش عمل ، يمكن أن يكلف أي موظف في وزارة العمل في أن يقوم بمهام التفتيش ، لا يوجد في نظام الخدمة المدنية مواصفات خاصة لشيء اسمه مفتش عمل ، في موظف في وزارة العمل ويمكن أن يكلف أن يقوم بعملية التفتيش وبالتالي لا يوجد ما يمنع إطلاقاً أن يكون هناك نظام صادر بموجب هذا القانون يضع مواصفات ومؤهلات لمن سيكلف بأن يقوم بعملية التفتيش .

هذا لا يتعارض مع نظام الخدمة المدنية ولا مع أي نظام دستوري يتعلق بتعيين الموظفين والعبرة الوحيدة التي أضافها مجلس النواب ، إلى ما اقترح في مشروع الحكومة هي كلمة (مؤهلاتهم) ووجدت اللجنة القانونية أن وجود هذه العبرة ضرورية ويجب أن يكون هناك نص على المؤهلات في النظام الذي سيصدر لهذه الغاية تماماً كما يجب أن تكون هناك نصوص لتحديد المهام والصلاحيات والمكافآت والتزامات أصحاب العمل اتجاههم هذه كلها منسجمة مع بعض ولا يوجد أي تعارض لا دستوري ولا قانوني ولا نظامي . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ أحمد الطراونة .

السيد أحمد الطراونة : تمديد مهام مفتشي العمل وصلاحياتهم والتزامات صاحب العمل : المهم صلاحياتهم هنا ، عندما يصدر أحكاماً جديدة وليس تنفيذاً لأحكام النظام

الصادر بموجب القانون هو النظام الذي ينفذ القانون ولا يوجد فيه أحكام جديدة حسب نصوص الدستور بأن لا يتضمن النظام الصادر بموجب القانون أحكام جديدة والصلاحيات أحكام جديدة يجب أن ترد في القانون وليس في النظام فسيكون النظام الصادر بموجب هذا القانون بهذا النص مخالفة دستورية .

ولذلك لا يجب صدوره الصلاحيات تمديد بالقانون لأن الصلاحيات أحكام وليست تنفيذاً لأحكام القانون .

ولذلك أنا أرى حتى ما ذهبت إليه اللجنة إذا قلنا (الصلاحيات) الصلاحيات أحكام فيجب أن لا تكون كلمة الصلاحيات بموجب نظام إنما يجب أن تكون واردة في صلب القانون لأنها أحكام ، ولهذا يأتي خلل في النظام إذا صدر وتضمن زيادة على ما ورد في أحكام القانون .

الصلاحيات هنا أحكام وليست تنفيذاً لأحكام القانون . ولذلك وضع نظام للصلاحيات خطأ ويجب أن تكون الصلاحيات بموجب القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس ، لعل من المفيد هنا أن نعيد قراءة النص الدستوري للمادة (١٢٠) :

والتقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة

هكذا من الأصل

وخرجاتها وأسمائها ومنهاج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وخطود صلاحياتهم تعين بالنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

إذا قيل بأن المادة (١٤٣) تنص على امكانية إصدار النظمة لتنفيذ أحكام القانون ، تصدر الأنظمة التنفيذية التي يجوز إصدارها تنفيذاً لأحكام هذا القانون ، أما ما لا يجوز إصداره منها استناداً لأحكام هذا القانون يجب أن يصدر بالاستناد إلى القانون والنص على ذلك في المادة كما اقترنتها اللجنة القانونية ليس نصاً معيماً على وجه الإطلاق لأنني كما أسلفت من قبل وقلت (بموجب النظمة) مطلق والمطلق يؤخذ على إطلاقه لا يجوز إصداره منها بالاستناد إلى القانون يصدر . ما يجب أن يصدر بالاستناد إلى الدستور يصدر ، وأنا لا أرى أن النص معيب وإنما على الرئاسة الجليلية أن تطرحه للتصويت كما اقتره اللجنة القانونية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : إذا الآن مقترح اللجنة القانونية على المجلس الكريم بتوصيتها في المادة (٧) مطروحة على المجلس الكريم للتصويت والقبول .

السيد الأمين العام : (١٩-٢٣) .

دولة رئيس المجلس : شكراً .

السيد المقرر : المادة (٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٨) كما وردت من مجلس النواب ، هل يوافق عليها

المجلس الكريم ؟

موافقة . شكراً .

السيد المقرر : المادة (٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٩) ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي الرئيس ، الملاحظ أن السادة في اللجنة القانونية ادخلوا تعديل على الفقرة (ب) بحيث أصبح للمفتش حق إغلاق المؤسسة ، مشروع الحكومة الميكانيكية المقدمة من خلالها مفتش العمل هو ضابطة عدلية يكتب ضبط لوقوع المخالفة ثم الوزير حسب مشروع الحكومة يوجه الإنذار بإزالة تلك المخالفة ، السادة النواب وجدوا أن المفتش يستطيع أن يوجه مثل ذلك الإنذار ، وفي مشروع الحكومة والنواب يعرض الأمر بعد انقضاء مدة الإنذار على الوزير فالوزير يقرر الأخلاق . السادة في اللجنة القانونية أعطوا هذه الصلاحية للمفتش ذاته . الحقيقة مشروع الحكومة نحن نتحدث عن أخلاق مؤسسة أو منشأة لا يمكن أن يكون منظم الضبط الذي قام بضبط المخالفة أن يكون صاحب القرار لهذا المشروع الاقتصادي . الوزير أقدر لديه سلطة باعتقادي إذا استعضنا عنها بعبارة المفتش كما يرى الأخوة في اللجنة القانونية وفق الضمانة مهمة ، الأخلاق قضية بمنتهى الخطورة ، تقدير المخالفة لا يمكن لمنظم الضبط ذاته لا بد من سلطة أعلى منه .

آمل أن يبقى النص كما كان في مشروع الحكومة أن سلطة الأخلاق لأي

مؤسسة هو الوزير وهو الذي يقدر أن الأمر يحتاج إلى إغلاق أم لا . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي اللجنة بحث هذا الموضوع وخلص النص من عبارة (فللوزير أو من يخوله) وجد أن هنالك استحالة آلية استحالة مادية أن يعود لكل مفتش إلى الوزير سواء كان في العقبة أو في أربد أو في الرمثا أو في عمان ، وجدت أن ذلك ليس معقولاً وبخاصة أن اللجوء إلى المحكمة للطعن في قرار المفتش يشكل ضماناً ضد تعسفه أو إساءة استعماله لسلطته .

ولذلك مجلس النواب واللجنة القانونية في مجلس الأعيان كان رؤيتهم أن تظل هذه الصلاحية للمفتش العمل تسهلاً وصعوبة الرجوع إلى الوزير في كل حالة ، افرض المؤسسة وبالتأكيد في معان أو الطقيلة أو في أربد فلو قال الوزير أو من ينيبه أو يفوضه لكان الأمر أكثر قبولاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل لدى

معالي نائب رئيس الوزراء شيء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم السيد عبد الرؤوف الروابدة :

يا سيدي خائف تكون الحكومة اختلفت مع بعضها ، يبدو أن قرار مجلس النواب الغني حتى صلاحية الوزير بالأخلاق للعلم ، في قرار مجلس النواب يحيله إلى المحكمة وبالتالي لا فرق للوزير أو المفتش

الإحالة إلى المحكمة ما دام السلطة بيد القضاء أصبحت . لأنه ملاحظ أنا أنه في بند ثالث أو في قرار مجلس النواب يقول : شطب العبارة التالية الواردة آخر الفقرة (يقرر الأخلاق المؤسسة لحين إزالة المخالفة أو صدور قرار المحكمة بشأنها) والاستعاضة عنها بعبارة (يحيله إلى المحكمة) .

فأصبحت العملية إحالة إلى المحكمة ومن المنطق أن يكون المفتش قادر على الإحالة إلى المحكمة ، أما الإغلاق كنا نتصور في الحكومة أن سلطة الإغلاق لتلاني بعضاً من الكوارث التي قد لا تنتظر الوصول إلى المحكمة ويعرف اخواننا أنه في قانون الصحة العامة لك لا تستطيع أن تنتظر لصدور قرار المحكمة عندما يتعلق الموضوع بصحة الإنسان يصدر قرار الأخلاق الطبيب وليس حتى وزير الصحة ، فضعت سلطة الضبط في هذه الحالة وتركت لتأخذ مدى طويلاً قد تزول المخالفة خلالها وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ أحمد الطراونة .

السيد أحمد الطراونة : يا سيدي هناك رأي توفيقي بين الطرفين لأن الحقيقة إذا تركت للوزير قد يكون هناك بعض الإشكالات عندما يكون المكان بعيد أو المخالفة خطيرة لا لحمل التأجيل حتى يصل المفتش تقريره إلى الوزير ، ولكن هنالك حل وسط : فللوزير أم ينيبه في هذه الحالة يمكن أشياء معينة ينيب فيها وأشياء لا ينيب فيها ، فللوزير أو من ينيبه .

مكتبة

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي هنا من إعادة القراءة المتأنية تبين ان اللجنة القانونية وافقت مجلس النواب على كل ما ذهب اليه وجعل امر الأحالة الى المفتش وليس للوزير فللمفتش ان يحيل .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : يا سيدي انا ادافع عن مشروع الحكومة ، الاقتراح التوفيقي انه نحن نقول انك تحتاج في كثير من الاحيان ان تدخل الادارة لقمع مخالفة ما خاصة اذا كانت تتعلق بالسلامة المهنية او حرجها ، مشروع الحكومة احال الامر الى الوزير ان يتخذ قراراً ادارياً بالأغلاق احياناً ، انا ادافع عن مشروع الحكومة ، الامر التوفيقي الذي تقدم به معالي الاستاذ احمد الطراونة للوزير او من ينييه ان يحدد ان من مشروع الحكومة يقرر الاغلاق او يحيله الى المحكمة وكثيراً من الاحيان نحتاج الى سلطة قمع سريعة في بعض المشاريع فيقررها الوزير لموقعه السياسي والاداري .

التحدث عن مشروع الحكومة واقتراح معالي ابو هشام حقيقة جدير بالاهتمام للوزير او من ينييه ، نحن نتحدث عن مشروع الحكومة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، اذاً في مقترح من معالي ابو هشام وثني عليه من من باباً على نص الحكومة فقط .

اضافة (او من ينييه) ، دولة السيد زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : يقرأ الفقرة بصيغتها النهائية كما اقترح تعديلها .

دولة رئيس المجلس : نعم ، معالي المقرر .

السيد المقرر : للوزير او من يفوضه او من ينييه بناءً على تنسيب المفتش الطلب من صاحب العمل ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تبليغه اندازاً بذلك وفي حالة تخلفه للوزير ان يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بشأنها .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

يا سيدي انا فهمي لاقتراح ابو هشام هكذا ، ابو هشام اقتراحه في المطلاع مع النواب (للمفتش) ابو هشام اقتراحه كان لكلمة وزير التي في السطر الثالث قبل الأخير : للوزير او من يفوضه ان يقرر اغلاق المؤسسة هو طلبها في الجزء الثاني وشطبها من الجزء الاول للمفتش ان يقرر وما الى ذلك . هكذا فهمت الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة : طبع النقاط على الجزوف .

القانونية في مجلس الاعيان ومن ضمنها معالي الأخ الكبير أبو هشام .

(للمفتش الطلب الى صاحب العمل ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تبليغه اندازاً بذلك) . هذا حكم ، مشروع الحكومة : للوزير او من ينييه ان يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار محكمة بذلك .

فيكون في حكمين : المفتش له صلاحية الانذار والوزير او من ينييه له صلاحية الاغلاق او الاحالة الى المحكمة . هكذا انا فهمت .

دولة رئيس المجلس : اصبح واضح ، اليس كذلك ابو هشام ؟ تفضل .

السيد احمد الطراونة : ما يقوله زيد بك صحيح يعني ان يكون في مفهومنا عندما نقر هذه المادة ان الوزير له ان ينييه من يريد حتى المفتش نفسه قد يطلب اغلاقه وان يقدم . دولة رئيس المجلس : في حالة الاغلاق

السيد احمد الطراونة : لو وردت في الأخيرة وحدها كافية ، يعني لبقى صدر المادة كما هو ثم عجز المادة للوزير او من ينييه ان يقرر اغلاق المؤسسة هذا صار واضح .

دولة رئيس المجلس : يعني الصيغة التي تلاها دولة الاستاذ زيد الرفاعي متوازلة ووضع بالأخير او من ينييه بالاغلاق ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

السيد احمد الطراونة : (للوزير او من ينييه) قد يكون من ينييه انا قصدت ان يكون المفتش من الذين ينييه ، ان يكون المفتش مناب . هذا قصدي لان القصد يعني اختصار الوقت ومراعاة ان تكون المخالفة خطيرة او غير خطيرة ، تحتل التأجيل او لا تحتل ، فالذي يكشف هذا الامر هو المفتش ، فانا من رأي ان يكون للوزير او من ينييه وله ان ينييه المفتش لكن عندما نقول بناءً على تنسيب المفتش معناها المفتش خرج من الانابة .

لا انا قصدي ان يكون كذلك المفتش من الذين يمكن ان ينييه الوزير .

دولة رئيس المجلس : على مشروع الحكومة ام على ما جاء من النواب ؟

السيد احمد الطراونة : (للوزير او من ينييه) في الاثنين الحقيقة ، في الاثنين وبرأيي ان هذا لا يمتنع ولو نسب المفتش ان ينييه الوزير نفس المفتش في هذا . يعني يقدر يعطي من الاصل ان للمفتش ان ينييه .

في الاثنين على مشروع الحكومة ، انا اخذت مشروع الحكومة ان ينييه .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو سمير .

دولة السيد زيد الرفاعي : يا سيدي امامنا حكمين مختلفين لا يعقل ان نقول للوزير او من ينييه بناءً على تنسيب من المفتش الطلب لاي صاحب العمل ازالة المخالفة . هذا يجب ان يكون من صلاحية المفتش وهذا ما اقره مجلس النواب وهذا ما وافقت عليه اللجنة

هكذا انه الاصل

المفتش يبقى مفتش كما جاء من النواب ، معالي نائب رئيس الوزراء يريد أن يقرأها .

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة :

« للمفتش الطلب من صاحب العمل إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تبليغه الداراً خطياً بذلك وفي حالة تخلفه فللوزير او من يفوضه ان يقرر اخلاق المؤسسة او إحالة المخالف للمحكمة » .

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس الأعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة

حكيم غشير

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم
أبده الله ورعاه

لقد أصغى مجلس الأعيان الى خطابكم القومي وسائر أبناء الأسرة الأردنية الواحدة الوفية واستحوذت معانيكم الجليلة وأهدافكم السامية النبيلة على القلوب والأسماع والبصائر ، وما حددتم من الأسس والقواعد لميثاق الشرف العربي كمرجعية لأسس العلاقات العربية بين الأشقاء وحمية ان تسودها المصادقية والصراحة والثقة بين القادة والشعوب . وقد كنتم الصادق الأمين وأنتم تذكرون الأمة بما كان من الآثار الخطيرة لاحتلال العراق الشقيق لدولة الكويت الشقيق وما جر ذلك على الوطن العربي الكبير وسائر أقطاره من الضعف والمغارم والتمزق والضياع .

وان مجلس الأعيان مع جلالكم في حرصكم للوصول على رفع الحصار والمعاناة عن شعب العراق وصون وحدة أرضه وسيادته ، وضرورة تقيد العراق الكامل بقرارات الشرعية الدولية نحو الكويت ، وتطبيقها نصاً وروحاً . وان الأردن سيبقى لأمتة الواحدة ولأبناءها جميعاً السند والملاذ والمغيث في وجه الخطوب والتحديات والحفاظ على كرامة الانسان العربي وصون حقوق الأمة ومصالحها الواحدة ومصيرها المشترك .

وان مجلس الأعيان ليعتز ويفخر بمواقفكم القومية المبدئية ويؤيد خطابكم القومي وما حدد وأكد من ثوابت السياسة الأردنية ، ومراكزها واستشرافه آفاق المستقبل الزاهر الموعد لحير الأمة وعزتها والأمل الصادق في عودة العراق الى استئناف دوره العربي والانساني في اجواء الكرامة والحريّة والديمقراطية وبناء التضامن العربي على أسس الأخوة والتعاون والمصير الواحد .

وعلى بركة الله يا قائد الوطن ورائد الخير لأسرتكم الأردنية وأمتكم العربية سيروا وكل أبناء شعبكم معكم من حولكم يؤيدونكم ويضربون الى المولى القدير ان بصونكم ويحقق على يديكم العر والمجد والنصر المبين للأردن وللعروبة جمعاء .

الحلاد اظلم

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الأعيان

مكتبة احمد اللوزي